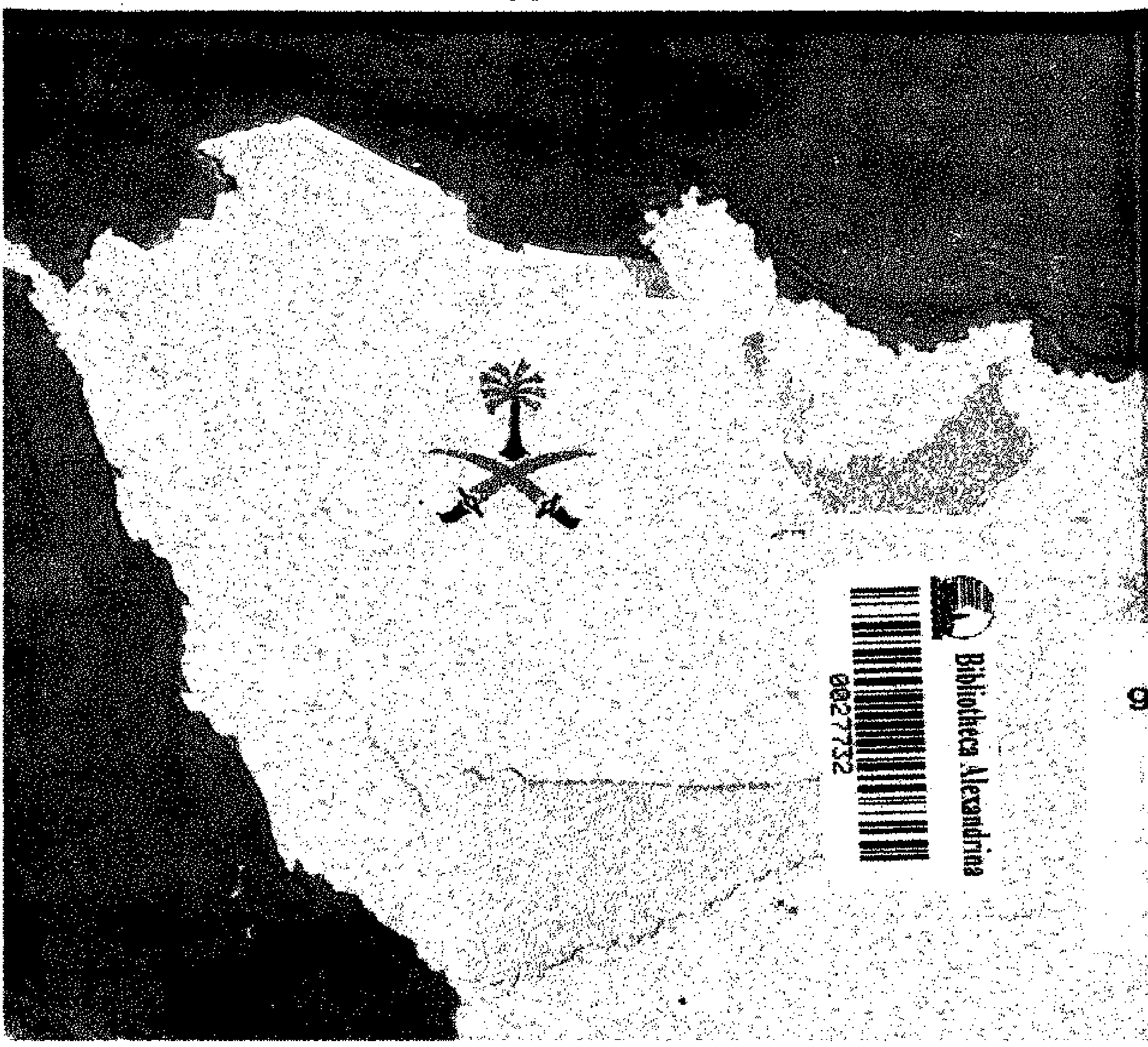
الحدود الدولية للمملكة العربية السعودية

التسويات العادلة

الدكتور أمين ساعاتي



الدكتور أمين ساعاتي

الحدود الدولية

للمملكة العربية السعودية

التسويات العادلة

الناشر :

المركز السعودى

للدراسات الإستراتيجية

The Saudi Center for
Strategic Studies

عمائر المروة ـ عمارة ٢ ـ شقة ٦٠٦

مصر الجديدة

تليفون : ٢٩٠٣٦٤٦

فاكس : ٦٦٧٢١٩٨

الإخراج الفنى : عصام طلبه

الطبعة الأولى

ربيع الأول ١٤١٢هـ = سبتمبر ١٩٩١م

٩١٥,٣١ أمين ساعاتى .
أم ح د الحدود الدولية للمملكة العربية السعودية
التسويات العادلة / أمين ساعاتى . – [القاهرة] :
المركز السعودى للدراسات الإستراتيجية ، ١٩٩١ .
١٧٨ص : إيض ؛ ٢٤ سم .
ببليوجرافيا : ص ١٦٧ – ١٦٩
١ – السعودية – الحدود السياسية . ٢ –
الحدود الجغرافية . أ – العنوان .

الإهداء

إلى القيادات العربية فى جميع أنحاء الوطن العربى

أرجو أن تفتدوا الأمة العربية بحفنة من أرض وأن تسعوا إلى تسويات عادلة . إن من حق الله سبحانه وتعالى ، ثم من حق الأمة عليكم أن تحموا الحدود العربية – لا الإقليمية فحسب – من التهتك والتشرذم ...

إلى هذه القيادات أهدى كتابى الذى يحمل ملفات التسويات السعودية العادلة لتكون نبراساً ونموذجاً يحتذى ..

المؤلف

المقدمة

لو قُدِّرَ لهذا الكتاب أن يكون من تأليف باحث غير سعودي . فإن المأمول أن ينال التيسير والإعجاب والتقريظ ..

أمَا وانه قد كتبه باحث سعودي ..

فإن الكاتب والكتاب يأملان الإنصاف من سواهم ..

وكلي أمل أن يكون السائد اليوم هو الشاذ في الغد ، يوم لا يغيب الوعي فينا ..

أما اليوم ، فالأمل في الله الكبير كبير ، وهو المنصف والميسر ، وهو المقوم بالحق والهادي إلى السواء ..

والسلام على من اتبع الهدى.

د . أمين ساعاتي

مدخل تمهيدى

الحدود الدولية للمملكة العربية السعودية

تقع المملكة العربية السعودية فى جنوب غربى آسيا ، ويحدها من الشمال الأردن والعراق والكويت ، ومن الشرق الخليج العربى وإيران ، وقطر والإمارات العربية المتحدة وعمان ، ومن الجنوب عمان وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، ومن الجنوب الغربى الجمهورية العربية اليمنية * ومن الغرب البحر الأحمر وخليج العقبة .

ويتشكل الأساس القانونى لحدود المملكة العربية السعودية منذ أن استكمل الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود رحمه الله تأسيس المملكة فى عام ١٣٤٣ هـ = ١٩٢٤م وتثبيت سلطته على جميع أراضيها ، ثم استكمل شرعية حكومته فى ٢٥ جمادى الثانية ١٣٤٤هـ = ٨ يناير ١٩٢٦ م حيث قام ممثلو الأمة فى بطاح مكة المكرمة بمبايعته ملكاً شرعياً على كتاب الله وسنة رسوله محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم [١].

وبعد المبايعة الشرعية للملك عبد العزيز من قبل ممثلى الأمة توالت اعترافات الدول الكبرى والدول الصغرى على السواء بحكم وحكومة الملك عبد العزيز على حدودها السياسية والدولية التى استطاع أن يبسط كامل سلطاته عليها .

ولقد وفرت المبايعة الشرعية للملك عبد العزيز مبدأ " حق الشعوب فى تقرير المصير "

---

* فى عام ١٤١١هـ = ١٩٨٩ م قررت القيادتان فى جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ، والجمهورية العربية اليمنية إعلان الوحدة بينهما فى دولة واحدة تحت اسم الجمهورية اليمنية وعاصمتها صنعاء .

١- د. أمين ساعاتي ، الشرعية (القاهرة : المركز السعودى للدراسات الإستراتيجية ، ١٤١١هـ = ١٩٩١م) ، ص ١٢٢-١٢٥

كما عززت الاعترافات الدولية بمملكته الغراء مبدأ " الشرعية الدولية " ..

ثم أمنت الاتفاقات الحدودية الثنائية الموقعة بين الملك عبد العزيز ودول الجوار مبدأ "الرضا العام والتنازل المتبادل " .

كانت كل هذه العناصر - كما سنرى فى كافة اتفاقيات الحدود - هى الأساس القانونى الذى قامت عليه عمليات تحديد حدود المملكة العربية السعودية مع كافة دول الجوار .

ولا شك أن هذه الأسس القانونية .. هى الأسس التى تقوم عليها قواعد القانون الدولى فى اعتماد تحديد حدود أى بلد فى العالم .

بمعنى أن الحق التاريخى لم يكن هو العامل الأوحد فى تحديد حدود المملكة ، ولو أرادت السعودية أن تطبق مبدأ الحق التاريخى لملك الآباء والأجداد ، لجاز لها أن تضم الكثير من الأراضى المتاخمة لحدودها الحالية .

لقد بلغت الدولة السعودية فى عهد الإمام سعود بن عبد العزيز (الكبير) فيما بين عامى (١٢١٨- ١٢٢٩هـ / ١٨٠٣ - ١٨١٤ م) حدود العراق ومسقط وما بينهما من المناطق المطلة على الخليج العربى من ناحية الشرق ، كما بلغت الحجاز وتهامة وعسير من ناحية الغرب والجنوب الغربى ، وسادت فيما بين مخاليف اليمن جنوباً ، ومشارف الشام شمالاً ، مما جعل البريطانيين أصحاب المصالح والنفوذ المتميز فى البحار المحيطة بالجزيرة آنذاك يخطبون ود السعوديين وينشدون صداقتهم ، بعدما بلغت دولتهم من الاتساع فى الجزيرة العربية ما بلغته آنذاك [1] .

ولقد قسمنا دراستنا إلى ثلاثة أبواب ، يتضمن الباب الأول استعراضاً شاملاً لكافة المفاهيم والخلفيات التاريخية والسياسية المطلوبة لمتابعة قضايا الحدود ومفاوضاتها ، كما

١- د. فاروق أباظة ، دراسة تاريخية لقضايا الحدود السياسية للدولة السعودية بين الحربين العالميتين (القاهرة : دار المعارف ، بدون تاريخ) ، ص ١٢-١١.



الملك عبد العزيز مؤسس المملكة العربية السعودية ومصمم حدودها الدولية محاطاً بأبنائه الذين تعاقبوا على الحكم من بعده وتعهدوا بالمحافظة على حدود المملكة عبر قانون "التسويات العادلة التى تؤيدها المنظمات العالمية وتدعمها الشرائع والقوانين الدولية السائدة فى عالمنا المعاصر اليوم .

يتضمن الباب الثاني دراسة كافة التطورات التى رافقت مفاوضات تحديد الحدود مع الدول الخليجية الست (الإمارات العربية المتحدة ، عمان ، البحرين ، قطر ، الكويت ، إيران) ، كما خصصنا الباب الثالث لدراسة التطورات السياسية لاتفاقيات تحديد الحدود مع الدول غير الخليجية الثلاث (العراق - الأردن - اليمن).

ومن خلال البحث يمكننا أن نقف على المقومات الأساسية التى قامت عليها الدبلوماسية السعودية للوصول إلى اتفاقيات نهائية لكافة حدودها السياسية .

ولكن مع أن المملكة - من خلال سياستها الثابتة - قد وقعت اتفاقية للحدود مع اليمن .. إلا أن اليمن مازال الدولة الوحيدة التى تثير بعض الخلافات وتطالب بإعادة النظر فى اتفاقيات الحدود السابقة .

وسوف نأتى على تفصيل واسع فى الفصول القادمة لكل الجهود المضنية التى بذلتها المملكة للوصول إلى اتفاقيات للحدود مع جيرانها وأشقائها العرب .

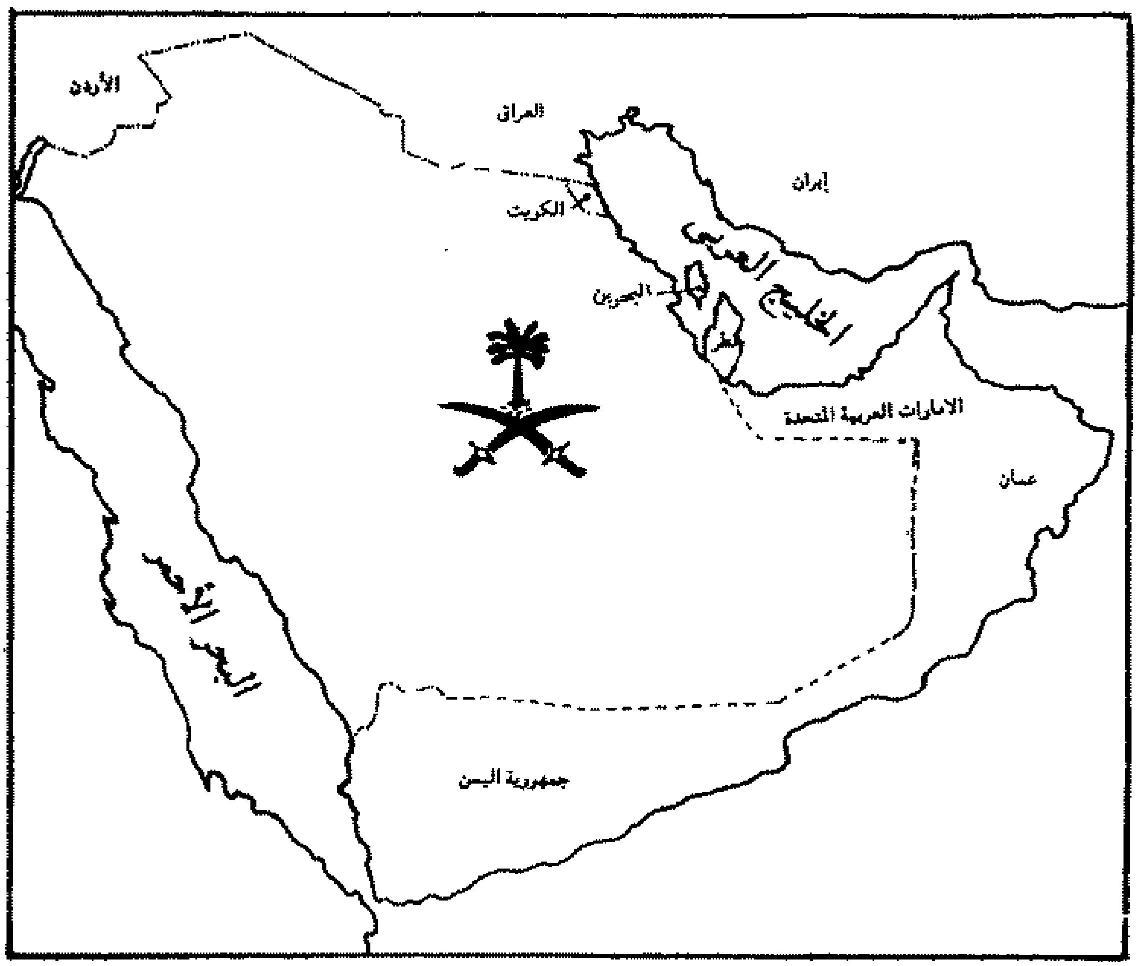
لقد بدأ الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود فى عام ١٣١٩هـ = ١٩٠٢م تأسيس المملكة العربية السعودية (الدولة السعودية الثالثة) منطلقاً من الكويت - التى لجأ إليها صوب الرياض ، وكان يتقدم أربعين رجلاً من رفاقه وأصدقائه ، ولقد ظل الملك عبد العزيز يتنقل من فتح إلى فتح ومن نصر إلى نصر حتى أتم الله سبحانه وتعالى على يديه دخول مكة المكرمة واستكمال تأسيس المملكة العربية السعودية فى عام ١٣٤٣ هـ = ١٩٢٦م [١].

ولقدانتقل الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود إلى جوار ربه فى ٢ ربيع الأول ١٣٧٣هـ = ٩ نوفمبر١٩٥٣م ، ثم تولى العرش بعده أربعة من أبنائه وهم ابنه وولى عهده الملك سعود بن عبد العزيز رحمه الله الذى استمر ملكا شرعياً على البلاد حتى عام

١- Peter Holbday , Saudi Arabia Tody (New York : St. martin's Press, 1978), pp. 20-22.

١٣٨٣هـ = ١٩٦٣م .ثم أعفى من منصبه وبويع خلفاً له شقيقه الملك فيصل بن عبد العزيز ، الذى استمر على عرش المملكة اثنى عشر عاماً وفى عام ١٣٩٥هـ = ١٩٧٥م أغتيل الملك فيصل رحمه الله في مكتبه بمدينة الرياض . وتولى بعده شقيقه الملك خالد بن عبد العزيز الذى لاقى ربه بعد رحلة عناء وبناء فى عام ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م . ويومئذاك تقلد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز مقاليد الحكم ليواصل مسيرة العمار والبناء والأمن والأمان .

ولقد أسهم كل ملك من الملوك الخمسة فى إنجاح مفاوضات التوصل إلى اتفاقيات للحدود الدولية حتى باتت المملكة العربية السعودية اليوم أقل الدول العربية التى تعانى من مشاكل الحدود.



احدث خريطة للحدود الدولية للمملكة العربية السعودية

الملك سعود

ولد الملك سعود في الكويت في عام ١٣١٩هـ وهي السنة التي فتح فيها والده الملك عبد العزيز مدينة الرياض. وقاد الملك سعود أول حملة استهدفت توطيد دعائم الحدود الشمالية، كما تولى قيادة الجيش السعودي في احدى الحملات التي وطدت الحدود الجنوبية في نجران وعسير، ثم عين قائدا أعلى للجيش السعودي، وبويع بولاية العهد، ثم عينه والده رئيساً لأول مجلس للوزراء بالمملكة. ولقد أصدر الملك سعود أول مرسوم ينظم الحدود الدولية للبحر الاقليمي السعودي، كما توصلت حكومته إلى اتفاقية نهائية لتحديد الحدود بين المملكة والبحرين. وفي عهده بدأت المفاوضات مع ايران لتحديد حدود الدولتين في الخليج العربي.

كما اشتد - في عهده - الخلاف بين المملكة وبريطانيا حول واحة البريمي وفي أواخر عام ١٣٨٣هـ مرض الملك سعود ولم يعد قادراً على القيام بمهام ادارة الحكم فاتخذ العلماء والأمراء قرارا بأن ينوب عنه الأمير (الملك) فيصل في ادارة الحكم، حتى تُنحيَ عن الحكم وبويع شقيقه الملك فيصل ملكا شرعيا على البلاد. وقد توفى الملك سعود رحمه الله في أثينا عام ١٣٨٨هـ ودفن في الرياض بجوار جثمان والده.

الملك فيصل

ولد الملك فيصل في عام ١٣٢٤هـ في مدينة الرياض وأسس وزارة الخارجية السعودية وعين ولياً للعهد ثم بويع في عام ١٣٨٤هـ بالملك. ولقد وضعت حكومة الملك فيصل الخطوط العريضة لاتفاق الحدود مع سلطنة عمان ثم توصلت إلى اتفاق نهائي على الحدود مع دولة الامارات العربية المتحدة والامبراطورية الايرانية. ولقد تمتع الملك فيصل بنضوج سياسي نادر في المنطقة، وفي حرب ١٩٧٣م لعب الملك فيصل دورا رائدا في مجريات الأحداث واتخذ قراره الشجاع بحظر البترول عن الدول تدعم اسرائيل. كما كان الملك فيصل أول من نادى بالتضامن الإسلامي وفي حياته تم إنشاء منظمة المؤتمر الإسلامي، وكان الملك فيصل يعتني كثيرا بالتخطيط وصدرت في عهده أول خطة للتنمية السعودية الشاملة. وفي ١٣ ربيع الأول ١٣٩٥هـ اغتيل الملك فيصل من قبل ابن اخيه في مكتبه بمدينة الرياض وكان لنبأ وفاته رنة حزن وأسى في جميع أنحاء العالم.

الملك خالد

ولد الملك خالد بمدينة الرياض في ربيع الأول ١٣٣١هـ، وقد رأس الوفد السعودي في مفاوضات الطائف التي أجريت عام ١٣٥٣هـ بين المملكة واليمن والتي تم خلالها التوقيع على اتفاقية الطائف لتحديد الحدود الدولية، بين المملكة واليمن.

ولقد عين الملك خالد في عام ١٣٨٤هـ ولياً للعهد، ثم بويع في عام ١٣٩٥هـ ملكاً شرعيا على البلاد بعد وفاة شقيقه الملك فيصل ولقد شهدت المملكة في عهده الكثير من الرخاء وارتفعت معدلات التنمية والبناء، وفي عهده تم تعديل اتفاقات الحدود بين المملكة والعراق وبين المملكة والأردن. كما وقع الملك خالد مع اشقائه ملوك وأمراء دول الخليج العربية في ٢٥ مايو ١٩٨١م وثيقة قيام مجلس التعاون الخليجي، ولقد توفى الملك خالد بمدينة الطائف في ٢١ شعبان ١٤٠٢هـ على أثر نوبة قلبية ونقل جثمانه إلى الرياض.

الملك فهد

ولد الملك فهد بمدينة الرياض عام ١٣٤٣هـ وهو العام الذي دخل فيه والده مكة المكرمة. وفي عام ١٣٧٣هـ عين وزيرا للمعارف، ثم عين في عام ١٣٨٢هـ وزيرا للداخلية ونائباً ثانيا لرئيس مجلس الوزراء، ثم وليا للعهد. ولقد توج الملك فهد ملكاً شرعيا على البلاد عقب وفاة شقيقه الملك خالد. ولقد أصدر أمرا ملكياً في صفر ١٤٠٧هـ بإلغاء لقب "صاحب الجلالة" واستبداله بلقب "خادم الحرمين الشريفين". ثم تبع ذلك اهتمامه الشخصي بمشاريع الحرمين الشريفين.

ولقد كان للملك فهد بصماته الواضحة في اتفاقيات الحدود التي تمت في عهد شقيقه الملك خالد، كما استطاع في عام ١٤١٠هـ ان يوقع اتفاقاً نهائيا على الحدود الدولية مع سلطنة عمان. وبذلك أسدل الستار نهائيا على مشكلة الحدود بين المملكة وسلطنة عمان والتي ظلت مستمرة لأكثر من سبعين عاماً. ومن أهم منجزات الملك فهد مشروع فاس العربي الذي تمت الموافقة عليه في مؤتمر قمة فاس كذلك من أهم منجزاته كسبه تأييد العالم ضد الغزو العراقي لدولة الكويت في ٢ أغسطس ١٩٩٠ الذي توج بتحرير الكويت والحاق هزيمة ساحقة بالقوات العراقية الغازية.

الباب الأول

الحدود الدولية

١	التطورات التاريخية لاتفاقيات الحدود الدولية
٢	وسائل ترسيم الحدود الدولية
٣	معضلة ترسيم الحدود فى الخليج العربى
٤	وسائل ترسيم الحدود بين دول الخليج العربية

الفصل الأول

التطورات التاريخية لاتفاقيات الحدود الدولية

حدود الدولة هي ذلك الجزء من الكرة الأرضية الذى تمارس الدولة عليه سيادتها ويسـوده سلطانها ، وهو يتكون أصلاً من قطاع يابس فوق الأرض، وما يعلوه من الفضاء، وما يحيط به من الماء، ولكن العنصر الأصلى فيه هو القطاع اليابس، إذ لا يوجد، ولم يوجد من قبل، إقليم بالمعنى المفهوم فى القانون الدولي يتكون من عنصر الفضاء وحده أو عنصر البحر وحده، ولا توجد دولة يتكون إقليمها من قطاع بحرى أو من قطاع هوائى أو منهما معاً دون القطاع اليابس من الأرض، ولا يتخيل وجود مثل هذه الدولة فى المستقبل إلا إن كان ذلك في غير الكرة الأرضية من الكواكب والنجوم. وعنصر القطاع اليابس من الأقليم ليس مرتبطاً ارتباطا ضروريا بعنصر القطاع البحرى، إذ أن إقليم الدولة قد لا يحيط به الماء، وعند ذاك يتكون الإقليم من القطاع اليابس وما يعلوه من هواء وفضاء.

وإقليم الدولة لا يشترط فيه أن يكون ذا مساحة واسعة، إذ لا يوجد فى مبادىء القانون الدولي، ولا فيما جرى عليه العرف المتواتر بين الدول حد أدنى أو حد أعلى لمساحة الإقليم، فمتى وجد عنصر الشعب وعنصر السيادة، فإن عناصر الدولة تكتمل بوجود عنصر الإقليم، بغض النظر عن مساحة هذا الإقليم [1] .

والحدود التى تعين إقليم الدولة قد تكون طبيعية وقد تكون صناعية، والحدود الطبيعية هى التى تستند إلى الظواهر المختلفة للطبيعة الجغرافية كالجبال أو الأنهار أو البحار. والحدود الصناعية هى تلك العلامات التى يضعها الإنسان لبيان الفواصل بين الأقاليم، وقد تكون حدوداً صناعية مرئية كالقوائم التى تحمل اللافتات والأسلاك الفاصلة، والخنادق والخطوط الملونة .

١ ـ د. صـالح محمد محمود بدر الدين، التحكيم فى منازعات الحدود الدولية، القاهرة : دار الفكر العربى، ١٩٩١م، ص ٣٣ ـ ٣٥

وقد تكون حدوداً صناعية غير مرئية كخطوط العرض والطول، وقد تكون حدود الدولة حدوداً اتفاقية ، ومن المحتمل أيضاً أن تكون حدود الدولة - كلها أو بعضها - حدوداً متنازعاً عليها أو غير ثابتة قانونياً[1].

والواقع إن فكرة تعيين إقليم الدولة بوضع الحدود عليه لم تتبلور فى صورتها الحاضرة إلا فى نهاية العصور الوسطى وبداية ظهور الإدراك القانونى للدولة فى شكلها الحديث ، وارتباط مدلولها ارتباطاً حتمياً بعنصر الإقليم .

ولاشك أن الإحساس بفكرة الحدود مرتبط ارتباطاً ضرورياً بفكرة "الملكية". ولذلك فإن الجماعات الإنسانية التى تشكلت قديماً - كالقبائل ومافى حكمها - كانت تشعر بأن حقوقها أو سلطانها له دائرة إقليمية يجب ألا تتعدى نطاقها . وقديما كان الرعاة كما كان غيرهم يشعرون بصورة أكيدة إن كانوا يمارسون أعمالهم فى منطقة لقبيلتهم أو لقومهم فيها حقوق . وكانت القبائل المتجاورة تعرف حدوداً ثابتة للمناطق الخاصة بكل منها، وذلك للمرعى والصيد والقنص . وكان التعدى من إحداها على المنطقة الخاصة بالأخرى يثير الخصام والنضال والقتال .

وقد تبلورت فكرة الحدود الثابتة تبلوراً سريعاً عند الجماعات الحضرية التى استقرت حياتها على قطاع معين من الأرض . وأريد للحدود عندهم أن تكون علامات ثابتة تقوم الطبيعة برسمها أو بتعيينها على نحو لا يثير الشك فى معناها أو القصور فى مدلولها . ولذلك وصفت الحدود عندهم بأوصاف الدوام والخلود والأبدية . وكان القصد من تعيينها حماية الأملاك، والوقاية من العدوان الخارجى . وكثيراً ماكانت تلجأ الجماعات القديمة - تأكيداً لحقها فى الملكية وتأميناً لنفسها من الاعتداء - إلى إقامة الأسوار وحفر الخنادق حول إقليمها . ومن أمثلة ذلك سور الصين القديمة ، والخنادق التى كانت تحفر وقت اليونان ووقت الرومان، وقد تكونت الحدود الحالية للدول نتيجة عوامل كثيرة متداخلة

١- د. حامد سلطان ، القانون الدولى فى وقت السلم (القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٧٢) ، ص ٤٥١ - ٤٥٢.

أهمها الأسباب التاريخية والسياسية والحربية والجغرافية . ولاشك أن تعيين الحدود فى أرجاء المعمورة تختلف طبائعه باختلاف القارات واختلاف الدول . فتقسيم الدول وتعيين حدودها فى أوربا قام على أسس جغرافية فى الأصل، ثم تدخلت فيها العوامل التاريخية والعوامل السياسية [1].

وقد خضعت دول الشرق الأوسط لعوامل كثيرة أحاطت بها وكان لها أثر بالغ فى تعيين الحدود الفاصلة بينها فى صورتها الحاضرة . ولا يتسع المجال هنا لبحث مختلف الملابسات التاريخية والسياسية التى أحاطت بهذه الدول فى آلاف السنين من حياتها، ولكن يكفى أن نذكر أن هذه الدول كانت تضمها جميعاً دار الإسلام ، أى تلك الدار التى كانت تمتد إليها ولاية المسلمين . وفكرة الحدود السياسية فى داخل دار الإسلام كانت مفقودة، وإنما كانت تقوم فقط للتمييز بين مجموع الأقاليم التى كانت تضمها دار الإسلام من جهة، وبين أقاليم دار الحرب من جهة أخرى ومع ذلك كانت تقوم داخل دار الإسلام حدوداً إدارية لتعيين مختلف الأقاليم والولايات التى كانت تعرف بأسمائها .

واستمر الوضع على هذا الحال أيام الحكم العثمانى الإسلامى، وعندما بدأ نجم الإمبراطورية العثمانية يدخل فى الغروب بدأت مختلف الدول الأوربية تقتطع من الإمبراطورية إقليماً بعد إقليم، سواء عن طريق الحرب أو عن طريق الاتفاق، وتضع للقطاع المنزوع الحدود التى يتراءى لها وضعها .

وعند قيام الحرب العالمية الأولى بدأت تصفية الإمبراطورية العثمانية، وانتهت هذه التصفية بعد هزيمة الإمبراطورية فى هذه الحرب، وتم تقسيم أقاليمها أسلاباً بين الدول الحليفة الرئيسية بزعامة بريطانيا وفرنسا، وتنازلت تركيا عن هذه الأقاليم بمعاهدة لوزان المنعقدة سنة ١٩٢٤ . وكان مصير الدول التى سلخت من الإمبراطورية العثمانية مصيراً مختلفاً. فاستقل القليل منها استقلالاً منقوصاً كمصر، ووضع البعض منها تحت الانتداب

١- د. حامد سلطان ، المرجع السابق ، ص ٤٥٤ - ٤٥٨.

البريطاني كالعراق وفلسطين، والبعض الآخر تحت الانتداب الفرنسي كسوريا ولبنان، واستمرت بعض الدول الأخرى تحت الحماية، كتونس ومراكش اللتين بقيتا تحت الحماية الفرنسية، ودول ساحل الخليج العربي، وجنوب الجزيرة العربية، ومحمية عدن التي بقيت تحت الحماية البريطانية، وظلت دول أخرى خاضعة للاستعمار الفرنسي كالجزائر، أو للاستعمار الإيطالي كليبيا، وظل السودان متنازعاً على وضعه القانوني .

وقد قامت الدول المنتدبة بتحويل الحدود الإدارية التي كانت تفصل بين الأقاليم وقت الحكم العثماني إلى حدود سياسية، كما أنها تصرفت تصرفات تحكيمية فيما يتعلق بتعيين هذه الحدود بما عقدته من معاهدات لتوزيع النفوذ وتقسيمه بينها خلال قيام الحرب العالمية الأولى، كمعاهدات "سايكس بيكو" * المنعقدة في ١٦ من مايو سنة ١٩١٦م، والتصريح الذي بعث به "بلفور" إلى اللورد "روتشيلد" في ٢ من نوفمبر سنة ١٩١٧م في خصوص الدار القومية لليهود .. إلخ.

وقد كافحت هذه الدول العربية طويلاً لتحقيق استقلالها ، وقد توصلت جلها إلى استكمال عناصر هذا الاستقلال ، إلا أن بعضاً منها لم يزل في كفاحه كفلسطين التي اغتصبها الصهيونيون من أهلها والتي يصر العرب على استعادتها .

ولكن المملكة العربية السعودية حافظت على استقلالها وسيادتها واستطاعت عبر استخدام مبدأي "الرضا" "والتنازل المتبادل" في القانون الدولي أن تعقد - منذ إنشائها في عام ١٣٤٣هـ = ١٩٢٤م - أكثر من عشرين اتفاقاً للحدود وعلاقة حسن الجوار مع الدول المتاخمة لحدودها .

ولا شك أن هذا الحشد الهائل من اتفاقيات الحدود تؤكد أن السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية كانت ومازالت تركز على أهمية بناء العلاقات الطيبة مع دول الجوار، والتي كانت تنطلق من تثبيت حدود المملكة عبر مجموعة من التسويات العادلة ، وفعلا تمكنت المملكة منذ فجر تأسيسها من تثبيت الاستقرار ونشر السلام على حدودها [1] .

---

* ترمز إلى مارك سايكس الانجليزي ، وجورج بيكو الفرنسي اللذين أعادا رسم خرائط المنطقة وفق مصالح بلديهما بريطانيا وفرنسا .

١ - خير الدين الزركلي ، شبه الجزيرة في عهد الملك عبد العزيز (بيروت : دار العلم للملايين ، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م) ، ص ٢٨٩ - ٣٩٤.

الجغرافيا والتاريخ فى تحديد الحدود الدولية

تعتبر مشاكل الحدود الدولية من المشاكل الرئيسية التى كانت ومازالت تقلق السلام العالمى وتؤدى إلى إثارة النزاعات والحروب بين الدول ..

لذلك بعد الحرب العالمية الثانية اهتم النظام الدولى الجديد آنذاك بتطبيق وتثبيت الصيغ والقواعد المناسبة لحل مشاكل الحدود الدولية .

ولقد استطاع الملك عبد العزيز آل سعود رحمه الله - قبل ظهور ميثاق عصبة الأمم وميثاق هيئة الأمم المتحدة - أن يصمم سياسته الخارجية على مبدأ الحياد الإيجابى وعدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأخرى والتأكيد على بناء علاقات حسن الجوار مع الدول المتاخمة لحدوده .

والمتابع لسياسة الملك عبد العزيز رحمه الله يجد أنه وضع فى إطار تأسيس مملكته الفتية (المملكة العربية السعودية) الاهتمام بترسيم الحدود ، ونكاد لا نجد دولة عربية تتاخمه الحدود إلا وقد وقع معها اتفاقية تحددالحدود وتثبت علاقة حسن الجوار ..

أى أن السياسة الخارجية التى صممها الملك عبد العزيز كانت ترتكز على أهمية تكريس الاستقرار على الحدود وصولا إلى تثبيت الأمن والأمان فى كافة أرجاء المملكة .

ولاشك أن الملك عبد العزيز - ببعد نظره - نجح كثيراً فى الوصول إلى أهدافه ، وإستطاع أن يبنى علاقات طيبة مع دول الجوار ، وأن يترك للحكومات السعودية المتعاقبة وثائق واضحة ورصينة لحدودها الدولية ، بحيث أمكن - عبر هذه الوثائق الرسمية - حماية حدود المملكة ضد التجاوزات التى ربما تثور بين فترة وأخرى ، فتكون هذه الوثائق بمثابة الحجة الدامغة التى تصفع بها المملكة كل معتد أثيم .

ولا مراء ، فإن الدول التى لم تهتم بالتوصل إلى اتفاقات تحديد الحدود مع جيرانها .. أو الدول التى زَحَّفَتْ مشاكل الحدود إلى الأجيال المتعاقبة .. هى الدول التى تعانى اليوم من خلافات حادة تقض مضجعها وتؤرق اقتصادها وتهدد أمنها ...

إن بعض الدول العربية مازالت - للأسف الشديد - تلجأ إلى التمرد على قواعد القانون الدولى بحجة الوهم القائل بأن "الجغرافيا" فى وقت مضى قد تطاولت على "التاريخ" وتجاوزت حدودها .. إما بسبب الغزو المسلح، أو بسبب الاستعمار الأوربى الذى ظل يشكل خرائط دول العالم الثالث منذ القرن التاسع عشر الميلادى حتى الحرب العالمية الثانية . وأتصور أن العرب إذا ظلوا على هذا المنوال فإنهم - فى المستقبل القريب - سوف يواجهون تحديات كثيرة تهدد أمنهم واستقرارهم .. بل قد تهدد وجودهم على الخارطة .

ولا مراء، فإن الغزو العراقى لدولة الكويت فى ٢ أغسطس ١٩٩٠هو صورة من الصور البشعة للمشاكل الحدودية المعلقة بين الدول العربية .

والواقع أننا حينما نبحث فى مشاكل الحدود ، فإننا نجدها تمثل اختلافاً فى "التاريخ" ، هذا الإختلاف يُفْضِى بالضرورة إلى الرغبة فى توسيع "الجغرافيا" وضم المزيد من أراضى الغير بالقوة والغزو المسلح .

ولكن المشكلة تكمن فى أن "الجغرافيا" هى عمق المكان ، وإن "التاريخ" هو عمق الزمان، فبينما نستطيع تحديد عمق المكان ، فإن عمق الزمان يأخذنا إلى آماد وآماد لانهائية .

وهنا تكمن المشكلة، ويتضاءل التحديد المقبول بين أطراف النزاع ، وإذا كانت السيادة على الأرض يحددها تاريخ ما ، فإن المنطقة العربية - وهى أقدم المناطق فى العالم - مر فوق أراضيها خيول .. وخيول .. فمتى وأين ولمن نغير ساعة التاريخ ونعطى أرضنا ؟!!

ولهذا فإن ما يحير فقهاء القانون الدولي هو إن العمق التاريخي يتجاوز القرون إلي أعماق ..أعماق الزمن، فنقول مثلاً إن تاريخ تكوين المملكة العربية السعودية يبدأ في عام ١٣٤٣هـ = ١٩٢٤م .

وعند هذا التاريخ تتحدد حدودها الجغرافية ..

ولكن قد يسألنا سائل قائلاً : وقبل ذلك لمن كانت الأرض ؟

فنرد عليه بأنها كانت للدولة السعودية الثانية ..

ثم يسألنا سائل قائلاً: وقبل ذلك لمن كانت الأرض ؟

فنرد عليه بأنها كانت للدولة السعودية الأولى ..ثم يسألنا سائل قائلاً : وقبل ذلك لمن كانت الأرض ؟

فنرد عليه بأنها كانت تابعة لمجموعة من الأمراء المتوازعين للسلطة فى شبه الجزيرة المترامية الأطراف والحكام ..

ثم يسألنا سائل قائلاً : وقبل ذلك لمن كانت الأرض ؟

فنرد عليه كانت لكذا وكذا وكذا ..

ويتكرر السؤال إلى مالا نهاية، ويأخذنا "التاريخ" بعمقه الزمنى إلى مالا نهاية .. وعندئذ يستحيل تحديد الحدود اعتماداً على التاريخ ...

وهكذا تختلف الدول فى تحديد "الجغرافيا" عبر "التاريخ" ويقود (هذا الاختلاف التاريخى) الشعوب إلى الوقوع فى مصيدة الصراع والهلاك والحروب المدمرة ...

وأمام هذه الخلافات اللانهائية قامت المنظمات الدولية المسئولة عن حماية وتثبيت السلم ووضعت قواعد وأسس حل نزاعات الحدود بين الدول عبر مجموعة من قواعد القانون الدولي التى نصت عليها اتفاقات جنيف ١٩٥٨ والتى طالبت جميع الدول بتسجيل الاتفاقيات الثنائية وإيداعها لدى المنظمة الدولية .

ولكن إذا استقرأنا مجريات الأحداث ، فإننا نجد أن مشاكل "الجغرافيا" فى الزمن المعاصر لا يحلها "التاريخ" ، ولا يحلها رجل أهوج يجيد عمليات التحايل ولَيّ ذراع "التاريخ" ليفرض "الجغرافيا" التى تتناسب مع طموحاته وأطماعه الوهمية ... بل إن تصحيح "الجغرافيا" لا يمكن أن يقوم على حساب "التاريخ"..بل بالعكس فإن معرفة "التاريخ" الصحيح هى السبيل الأنسب لتصحيح "الجغرافيا" .

والتاريخ الصحيح لا يَكْمُنْ فى الزمن فحسب، وانما يَكْمُنْ أيضاً فى التفاعلات الدولية المعاصرة التى واجهها المجتمع الدولى وعالجها فى مجموعة من القوانين الدولية، وأعطاها صفة الشرعية والقبول من الجميع والتطبيق على الجميع، بمعنى أن القرارات التى اتخذتها المنظمات الدولية هى قرارات تاريخية تساعد على فرض "الجغرافيا" وتثبيت الحدود والسلام .

وواضح مما سبق بأن ما يسمى بالحقوق التاريخية بمفهومها القديم ..لم تعد قاعدة حاسمة يعول عليها فى القانون الدولى اليوم، بيد أن الأساس الأول الذى تقوم عليه قواعد القانون الدولى فى العصر الحديث لحسم مسألة الحدود ..هو" الرضا العام" وتحقيق المصالح المشتركة بين الدول، وتعتبر المعاهدات الموقعة بين الدول كالمعاهدات التى وقعها الملك عبد العزيز رحمه اللهُ مع دول الجوار - بمثابة إحدى وسائل التعبير عن الرضا العام .

بمعنى أن الاتفاقيات الثنائية على الحدود بين دولتين أو أكثر مستقلتين وذات سيادة .. تعد المصدر المباشر الأول لإنشاء قواعد قانونية دولية ، ذلك لأن الاتفاق هو أساس الإلزام فى القانون الدولى وفقاً للمادة (٢) من اتفاقية فينا لقانون المعاهدات الصادر فى ٢٣ مايو ١٩٦٩م .

وتأسيساً على ذلك فإن منظمة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية توصيان جميع الدول الأعضاء بضرورة إيداع نسخة من هذه الاتفاقيات لديهما كى تأخذ حق الدفاع عن صفتها الدولية والقانونية، كما تنص المادة (٣٨) من النظام الأساسى لمحكمة العدل الدولية على أن الوظيفة الرئيسية لمحكمة العدل الدولية هى الفصل فى الاتفاقات الدولية العامة والخاصة التى تضع قواعد تقربها صراحة الدول المتنازعة .

ولذلك فإن قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧ الذى صدر عقب انتهاء حرب الخليج وتحرير الكويت قرر فى بند من بنوده إعادة ترسيم الحدود وفقاً للاتفاقية الموقعة بين العراق والكويت فى عام ١٩٦٣م، ورفض رفضاً باتاً التراجع العراقى . ويعود سبب ذلك إلى أن دولة الكويت سبق أن أودعت صورة من الاتفاقية المذكورة لدى الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية التى سبق أن اتخذت هى الأخرى ذات القرار فى ١١ محرم ١٤١١ هـ = ٢ أغسطس ١٩٩٠م .

إن ميثاق الأمم المتحدة الذى صدر فى عام ١٣٦٤هـ = ١٩٤٥م أقر فى مقدمته حق الشعوب - فى كل أنحاء العالم - فى تقرير مصيرها بنفسها ، كما أكدت المادة (١) من الاتفاقية الدولية لحقوق الإنسان حق جميع الشعوب فى تقرير المصير واختيار كيانها السياسى بعيداً عن أى نفوذ خارجى.

بمعنى أن حق الشعوب فى تقرير مصيرها ألغى بصورة مباشرة ما يسمى بالحق التاريخى . فلا حق تاريخى إذا قررت الشعوب رفض نظام سياسى معين مهما كان موغلاً فى التاريخ .... أى أن التاريخ لم يعد معياراً لقيام أنظمة الحكم السياسية على بلد من البلدان ... بل المعيار هو الشعب، ماذا يقول الآن .. وماذا يريد الآن وليس فى الماضى أو الغابر البائد من الأيام .

وإذا كنا بصدد البحث عن القواعد القانونية المتبعة الآن للفصل فى قضايا تحديد الحدود الدولية وترسيمها ، فإن اجتماع هلسنكى فى سبتمبر ١٩٧٥م الذى ضم ٣٥ دولة بما

فيها الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي والصين وكافة دول أوربا بشرقها وغربها أيدوا بالإجماع وقرروا اعتماد حدود ١٩٤٥م (بعد الحرب العالمية الثانية) حدوداً دائمة معترفاً بها دولياً.

ولقد حذرت جميع الدول الموقعة على اتفاقية هلسنكى جميع دول العالم من الخروج على هذه الحدود الجديدة .

ولذلك حينما لمح المستشار الألمانى هيلموت كول فى إطار جهوده الرامية إلى توحيد الألمانيتين بأنه يرغب فى فتح ملف الحدود مع بولندا، واجه معارضة شديدة من كافة العالم الغربى، وقالت هذه الدول بصوت واحد أن مسألة إعادة النظر فى الحدود مع بولندا سوف تمنع قيام الوحدة الألمانية .

ولكن كول أسرع مرة أخرى وأطلق عدة تصريحات يطمئن فيها كافة الدول بأن تصريحه السابق كان من أجل الدعاية الانتخابية ولم يكن مطلباً أساسياً .. ثم أعلن كول بعد ذلك عدة تصريحات بأنه يعترف ويحترم حدود ١٩٤٥م الدولية ، ولن يطالب بشبر واحد من الأراضى الألمانية التى ضمت إلى بولندا بعد الحرب العالمية الثانية ... بل إن كول نفسه وقع فى ١٥ يونية ١٩٩١م مع رئيس بولندا اتفاقية تثبيت الحدود القائمة وتعاونه المشترك فى جميع المجالات .

ولذلك فإن مايقال عن الحق التاريخى قضية عفا عليها الزمن، والتحكيم الدولى ومحكمة العدل الدولية لا تقر الحق التاريخى كعنصر وحيد وحاسم فى حل الخلافات الحدودية، لأن هناك عناصر أخرى أكثر أهمية كاللهجات والعادات والتقاليد والعقائد ... وحق الشعوب فى تقرير مصيرها .. إلخ .

إن الاحتكام إلى الحق التاريخى وحده يعنى تمهيد الطريق لقيام حروب لا تعد ولا تحصى، فكل الدول مع بعضها البعض لها حقوق تاريخية فى أراضى الغير ، فمثلا يمكن

لتركيا أن تطالب بكل الدول العربية، بل وبعض الدول الأوروبية لأن لها حقوقاً تاريخية فى هذه الدول تزيد على الثلاثمائة عام ، ويمكن للعرب أيضاً أن يطالبوا بأسبانيا "الأندلس" بل يمكن لبريطانيا العظمى أن تطالب بأملاكها التى لا تغرب الشمس عنها ..

وكذلك لو اعتمدنا على الحق التاريخى فقط لأعطينا السودان لمصر والموصل لتركيا ولبنان وفلسطين لسوريا .. إلخ، وقس على ذلك كل دول العالم . ولقد أدركت منظمة الوحدة الأفريقية مخاطر ما يسمى بالحق التاريخى فاتخذت قراراً فى عام ١٩٦٣م باعتماد حدود الاستقلال لكل دولة وإلغاء كافة الحقوق التاريخية .

وفى ضوء ذلك فإننا نطالب جامعة الدول العربية بأن تتخذ قراراً صريحاً وواضحاً باعتماد الحدود الحالية لكل دولة عربية، ورفض أى زعم أو ادعاء تاريخى ، وإذا لم تصل الجامعة العربية إلى صيغة محددة تقضى باعتماد الحدود القائمة كحدود نهائية ، فإن الدول العربية مع الدول العربية مرشحة للصراعات المسلحة أكثر من صراعنا مع إسرائيل ومع قوى الاستعمار .

ولقد أقرت هيئة الأمم المتحدة اتفاقيات جنيف فى إبريل ١٩٥٨م الخاصة بقواعد ترسيم الحدود الدولية بين كافة دول العالم براً وبحراً وجواً.

وتعتبر هذه القواعد دليلاً قانونياً للفصل فى كثير من مشاكل الحدود الدولية .

والمملكة العربية السعودية إحدى الدول الموقعة على اتفاقيات جنيف الخاصة بترسيم الحدود .. بل تعتبر المملكة إحدى الدول الحريصة على تطبيق هذه الاتفاقيات ...

إن هذا الكتاب يستهدف وضع مفاهيم اتفاقيات جنيف موضع التطبيق من خلال دراسة العديد من الاتفاقيات الحدودية التى أبرمتها المملكة العربية السعودية مع جيرانها . كما يضطلع هذا الكتاب أيضاً بدراسة ومتابعة التطورات السياسية التى رافقت المفاوضات

حتى تم التوصل إلى اتفاقيات تحديد الحدود الدولية بين المملكة والدول المجاورة ، كما يستهدف الكتاب رصد كافة الحيثيات والأسباب القانونية التى أكسبت الاتفاقيات الحدودية بين المملكة وجيرانها خصائصها الدولية .. إلى أن تم إيداع نسخ من تلك الاتفاقيات لدى جامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة ...

بمعنى أن هذا الكتاب يستهدف دراسة "المبادىء" القانونية التى قامت عليها الدبلوماسية السعودية من أجل التوصل إلى اتفاقيات حدودية بين المملكة وجاراتها.. وصولاً إلى تثبيت الاستقرار على الحدود، الذى كان ومازال هو الطريق الطبيعى لتحقيق الأمن والاستقرار الذى ينتشر فى كل أنحاء المملكة ، والذى أصبح اليوم مضرب المثل ليس فى المنطقة العربية، وإنما حيث يذكر الأمن والاستقرار - فى العالم - يذكر اسم المملكة العربية السعودية فى المقدمة .

الفصل الثانى

وسائل ترسيم الحدود الدولية

الصحارى ، الجبال ، البحيرات ، الأنهار ، البحار ، الخلجان

تقوم المعالم الطبيعية والجغرافية بدور كبير فى تحديد وترسيم الحدود بين الدول ، وهذه المعالم تتمثل فى الصحارى والجبال والبحيرات والأنهار والبحار والخلجان، وفى هذا الفصل سوف ندرس بإيجاز شديد كافة المعالم الطبيعية، حتى تكون عاملاً مساعداً لمتابعة التطورات التى سبقت التوقيع على اتفاقيات الحدود بين المملكة العربية السعودية والدول المجاورة لها. إن الأصل فى تحديد مايدخل ومالايدخل ضمن سيادة كل من الدولتين المتاخمتين من المعالم الجغرافية، إنما يتم "بالاتفاق" بينهما، وقد يكون الاتفاق من الاتفاقيات التلقائية، وقد يكون نتيجة العوامل التاريخية أو الحربية، وقد يكون نتيجة استقرار التعارف والتفاهم بين الدولتين المتاخمتين .

ولما كان "الأتفاق" مهما تكن أشكاله ، هو أساس الإلزام فى القانون الدولى والعلاقات بين أعضاء الأسرة الدولية، فإن تعيين التخوم بين الدول على أساسه يعد القاعدة القانونية الأصلية فى علاقات الدول فى هذا الشأن، كما فى غيره من الشئون، و"بالاتفاق" تستطيع الدول المتاخمة أن تتحكم فى الوضع السياسى للمعالم الجغرافية التى تقع على الحدود ، وذلك وفق رضاها ، فلها "بالاتفاق" أن تبسط سيادة إحدى الدولتين المتاخمتين على الصحراء كلها أو الجبل كله أو البحيرة بأكملها أو النهر بتمامه، ولها "بالاتفاق" أن تقسم هذه المعالم الجغرافية تقسيمات مختلفة من حيث الخضوع لسيادة الدولتين

المتاخمتين المتفقتين، مهما يكن شكل هذه التقسيمات. فالأصل إذن هو "الاتفاق" والتراضي بغض النظر عن أي اعتبارآخر. فإذا لم تستطع الدول المتاخمة التوصل إلى "الاتفاق" في خصوص تعيين الوضع الأقليمي للصحاري أو للبحيرات أو للأنهار التي تقع على الحدود الفاصلة بينها، فليس في القانون الدولي قواعد أو مبادىء قانونية تحدد الأوضـاع الإقليمية لهذه المعالم الجغرافية على سبيل الإلزام، بمعنى أنه ليس هناك قواعد قانونية تفرض نفسها، في مثل هذه الحالات، ولكنْ هناك أحكام قليلة سبق للدول أن اعتمدتها فيما سبق لها عقده من معاهدات في هذا الخصوص وأخذتها في الاعتبار، ويدعو الثقات من رجال الفقه إلى اتباع هذه الأحكام وما تنطوي عليه من الحلول، وإلى الاسترشاد بها في حالات الخلاف المماثلة، وذلك بالنظر إلى ماتقوم عليه من الحكمة والإنصاف والتوفيق العملي بين مختلف المصالح .

ويمكن إجمال المعالم الطبيعية التي تفصل بين حدود أي دولة ودولة أخرى في المعالم الجغرافية التالية : الصحاري، والجبال، والبحيرات، والأنهار، والبحار (البحر الإقليمي والبحر العالي)، والخلجان .

وسوف تتناول في الصفحات التالية دراسة هذه المعالم بصورة موجزة، وموقف القانون الدولي منها، وكذلك دورها السلمي في ترسيم الحدود بين الدول .

وسوف يكون في هذه الدراسة ما يفيد كثيراً في دراسة اتفاقيات الحدود التي وقعتها المملكة العربية السعودية مع كافة الدول التي ترتبط معها بحدود جغرافية دولية ..

الصحارى

بالنسبة للصحارى، فلقد جرى العرف الدولى بأن ترسم التخوم الصحراوية التى تفصل بين دولتين أو أكثر وفق خطوط وهمية من العرض أو الطول، وذلك لتعذر تعيين الحدود فى الصحارى وفق أى عنصر مادى آخر، والحدود الصحراوية لا توجد فى أوربا، وإنما توجد فى القارة الأفريقية وفى أمريكا الجنوبية، والحدود فى إفريقيا تكاد تكون كلها حدوداً صحراوية تعينها خطوط الطول والعرض .

الجبال

أما الجبال فقد تكون الجبال أو سلسلة منها من المعالم الجغرافية الطبيعية التى تفصل بين حدود الدول ، وتتميز الحدود الجبلية عن غيرها بالثبات والاستقرار مدة طويلة، كما تتميز أيضاً بندرة الخلافات الدولية التى تقوم فى شأن مصائرها وتبعيتها لسيادات الدول المتاخمة، وقديماً كانت الجبال تعتبر من الموانع التى أقامتها الطبيعة للحد من العدوان الخارجى على الدولة ، والتخوم الجبلية موجودة بكثرة فى أوربا وفى الأمريكتين، فالحدود التى تفصل بين فرنسا وأسبانية، والحدود التى تفصل بين فرنسا وسويسرا، وتلك التى تفصل بين سويسرا وإيطاليا، وتلك التى تفصل بين الولايات المتحدة وكندا فى ألاسكا وغيرها، هى كلها من الحدود الجبلية التى استقرت إما بالاتفاق، وإما نتيجة العوامل التاريخية والحربية، وعند فقدان الاتفاق أو ما يقوم مقامه يدعو فريق من رجال الفقه إلى أن ترسم الحدود الجبلية وفق خط وهمى يمتد ليصل بين أعلى قمم الجبال أو أعلى القمم فى سلسلة الجبال ، ويدعو فريق آخر إلى تفضيل الخط الذى تتساقط عنده المياه Watershed وقد يتطابق الخطان فى بعض الحالات، وقد يختلفان، وليس فى الفقه ما يغلب رأى الفريق الأول أو رأى الفريق الثانى من العلماء إذا ما اختلف الخط الذى يصل بين أعلى القمم الجبلية والخط الذى تتساقط عنده المياه، كما أن قضاء محاكم التحكيم قد أخذ بالرأى الأول فى بعض الأحكام وبالرأى الثانى فى أحكام أخرى، وذلك فى الحالات القليلة التى عرضت فيها منازعات دولية فى خصوص التخوم الجبلية، ولعل التفضيل بين هذين الرأيين مرجعه إلى طبيعة المعالم الجغرافية فى كل حالة .

البحيرات

وفيما يتعلق بترسيم الحدود فى البحيرات فإن الرأى فى الفقه مختلف فيما يتعلق بالوضع القانونى للبحيرات التى تفصل بين الأجزاء اليابسة من أقاليم الدول المتاخمة ، فيذهب فريق من الفقهاء إلى القول بأن تخوم الدول تحدد بشواطىء مثل هذه البحيرات وتنتهى عندها، أما البحيرة ذاتها فتعتبر دولية، ولاتخضع لسيادة أحد، بل تعد فى حكم البحر العام، إلا أن هذا الرأى مرجوح فى الفقه، إذ جرى العمل بين الدول على خلافه، أما الرأى المعول عليه فهو الذى يذهب إلى أن البحيرة تقسم تقسيما وهميا بين الدول المتاخمة، فإن كانت البحيرة تفصل بين دولتين اثنتين فإنها تقسم مناصفة بينهما، وتكون حدود كل دولة معينة بذلك الخط الوهمى الذى يقسم البحيرة مناصفة ، أما إن كانت البحيرة تفصل بين الأجزاء اليابسة لأكثر من دولتين فإنها تقسم تقسيماً متساوياً بينها بواسطة خط وهمى يرسم الحدود الفاصلة بين هذه الدول [1] .

ويبدو ظاهراً أن الفارق بين الرأيين السالفين هو أنه يترتب على اعتبار أمثال هذه البحيرات دولية وأن تكون الملاحة فيها حرة يجوز أن يمارسها من يشاء من غير ما قيد ولا شرط، فى حين أنه يترتب على الأخذ بالرأى الثانى المعول عليه أن تكون ممارسة الملاحة مقصورة على رعايا الدول المتاخمة وحدهم ، إلا إذا وجد اتفاق يتضمن خلاف ذلك من الأحكام ، وكذلك الأمر فيما يتعلق بصيد الأسماك وما فى حكمها.

١- د. حامد سلطان، المرجع السابق، ص ٤٩٥ - ٤٩٦ .

الأنهار

أما بالنسبة للأنهار، فقد اتجه الفقه فى البداية إلى اعتبار أن أنهار التخوم خاضعة للسيادة المشتركة للدول التى تقع على شواطئها ، بمعنى أن كل الدول التى تقع على أى جزء من شاطىء النهر – سواء كان ذلك على الأجزاء السفلى أو الأجزاء الوسطى أو الأجزاء العليا من شاطىء النهر الواحد – كل هذه الدول تشترك فى السيادة على النهر كله. فإذا كان النهر مثلاً يفصل فى جريانه من المنبع إلى المصب بين خمس دول – اثنتان على شاطئه الشرقى وثلاث على شاطئه الغربى – فإن الدول الخمس تمارس سيادة مشتركة على النهر كله من المنبع إلى المصب .

إلا أن هذا الحل الذى ذهب إليه رجال الفقه فى أول الأمر سرعان ما بدا معيباً. ولذلك دعا كل من "جروسيوس" و"فاتل" إلى اتباع حل آخر، وهو أن التخوم بين الدول التى يفصل بينها النهر يجب أن تحدد وفق خط وهمى يمر فى وسط مجرى النهر، وبذلك يكون لكل من الدول التى تقع على شواطىء النهر حق السيادة على هذا الجزء من النهر الذى يمر قبالتها والذى يحدده الخط الوهمى الذى يمر فى وسط مياه النهر، وقد اعتمدت أغلبية العلماء هذا الحل مدة طويلة ، وهو لما يزل معتمداً فى حالة الأنهار غير القابلة للملاحة .

ومع تطور الظروف والعلاقات الدولية بدا ظاهراً أنه يجب التمييز بين نوعين من الأنهار: الأنهار غير القابلة للملاحة فى مياهها ، والأنهار الصالحة للملاحة . فأما النوع الأول منها فيبقى خاضعاً – من حيث تعيين التخوم – للحل الذى وضعه "جروسيوس" و"فاتل" وهو خط وسط المياه ، أما الثانى فإنه يحسن أن يخضع لحل يأخذ فى الاعتبارعنصر صلاحية الملاحة وإمكانياتها ، ولما كان قاع النهر له طبيعته الجغرافية التى تختلف باختلاف كل نهر ، وذلك من حيث العمق وإمكانيات الملاحة وصلاحيتها ، ومن حيث وجود مجرى خاص له يكون أصلح مجرى لممارسة الملاحة فى حدوده ، ولما كان هذا المجرى الملاحى له وضع خاص قد يتفق أو لا يتفق مع تقسيم مياه النهر – من شاطئيه–

قسمين متعادلين فقد اصطلح رجال الفقه على مبدأ تعيين الحدود - في حالة الأنهار القابلة للملاحة - وفق الخط الوهمي الذي يرسم وسط المجرى الملاحي للنهر ، بغض النظر عما إذا كان مثل هذا الخط يتفق أو لا يتفق مع الخط الوهمي الذي يجري وسط مياه النهر، ويحدد المجرى الملاحي بذلك الطريق الذي تتخذه أكبر السفن في مسيرها في اتجاه مصب النهر ، إذ أن ذلك هو المجرى الذي تتحكم فيه أقوى التيارات في مياه النهر [١] .

أما بالنسبة للأنهار التي تمتد من إقليم دولة إلى إقليم دولة أو دول أخرى فقد اصطلح الفقه بادىء ذي بدء على إطلاق وصف النهر الدولي على مثل هذه الأنهار .. غير أنه ثمة اصطلاح جديد حل محل وصف النهر الدولي ، وهو اصطلاح "نظام المياه الدولية" System of International Waters ويقصد بالاصطلاح الجديد تلك المياه التي تتصل فيما بينها في حوض طبيعي متى امتد أي جزء من هذه المياه داخل دولتين أو أكثر من دولتين، و"نظام المياه الدولية" يشمل المجرى الرئيسي للمياه، كما يشمل روافد هذا المجرى سواء أكانت هذه الروافد من الروافد الإيمائية للمياه ، أو من الروافد الموزعة لها.

ويكفي في الفقه الحديث للقانون الدولي أن يكون أحد روافد النهر دولياً كي يعد حوض النهر دولياً، كما أنه لا محل لاستثناء الأنهار المتلاصقة أو المتلاحقة من تعريف اصطلاح "نظام المياه الدولية" مادامت مياه هذه الأنهار تجري في أكثر من دولة واحدة .

ولقد أستقر الرأي أخيراً بين كافة الدول المطلة على الأنهار على ضرورة عقد الاتفاقات المشتركة لتثبيت الانتفاع من الأنهار .ويندر أن تشذ دولة من الدول في العصر الحديث عن هذه القاعدة، بدليل أن أثيوبيا في عام ١٤١١هـ = ١٩٩٠م استجابت لاحتجاجات جمهورية مصر العربية من أنها أعطت حكومة إسرائيل مشروعاً مائياً على مجرى نهر النيل .وقد قام على الفور وفد أثيوبي بزيارة القاهرة واجتمع إلى وفد مصري وأعاد الوفدان التأكيد على التزام الحكومتين بالاتفاقيات السابقة الموقعة بين البلدين [٢] .

١- د. حامد سلطان ، المرجع السابق ، ص ٤٩٧ - ٤٩٨.

٢- السياسة الدولية ، حصاد الدبلوماسية المصرية في عام ١٩٩٠م (القاهرة : مركز الدراسات الاستراتيجية ، يناير ١٩٩١م) ص ١٤.

البحار

البحر الأقليمى

نشأت فكرة السيادة على البحار من قبل أن تنشأ فكرة السيادة على الأرض، حتى أنه فى القرنين السادس عشر والسابع عشر كانت جميع البحار التى تحيط بسواحل أوربا "ملكاً" لبعض دولها ، ففى بداية القرن السادس عشر، بدأ الخلاف حول فكرة ملكية البحار والسيادة عليها ، وأتخذ ذلك مكانه فى الفقه القانونى، وقد أعد "جروسيوس" مذكرة عن حرية البحار ، تولى فيها الدفاع عن حرية البحر، وعن حق تجار هولندا فى ممارسة صيد الأسماك فى المياه القريبة من بريطانيا . وفى هذه المذكرة الهامة وضع "جروسيوس" لأول مرة فى نطاق قانون الشعوب بذور فكرة البحر الساحلى الذى تمارس الدولة الشاطئية عليه حق الملكية ، أو حق الاختصاص، ووضع " جروسيوس " فى هذه المذكرة تمييزاً واضحاً بين البحر العالى High Sea من جهة (وهذا يجب إن يكون حراً طليقاً كالهواء) وبين المضايق والخلجان والمياه القريبة من شواطىء كل دولة ساحلية من جهة أخرى، (وهذه جميعاً مساحات بحرية قابلة للتملك وقابلة للخضوع)، فالبحر العالى عند "جروسيوس" غير قابل للتملك لأنه غير قابل للحيازة، ومن ثم فهو عام ومشترك . أما المساحات البحرية القريبة من الشاطئ فهى عنده قابلة للحيازة والتملك إلا أن جروسيوس لم يحدد مدى مساحة البحر الذى يقبل الحيازة والملكية وهو مايسمى بالبحر الإقليمى .

أما المبدأ الذى يقرر أن البحر الإقليمى هو قسم من إقليم الدولة الشاطئية فهو المبدأ المجمع عليه فقهاً ووضعاً فى أحكام القانون الدولى المعاصر . فالبحر الإقليمى هو قسم من إقليم الدولة الشاطئية تغمره المياه وإن حقوق الدولة الشاطئية على بحرها الإقليمى هو ذات التكييف القانونى الذى يصدق على حقوقها على إقليمها البرى . ولما كانت الدولة تمارس - باجماع الفقه والقضاء والحكم الوضعى فى القانون الدولى - السيادة على إقليمها البرى، فإنه يترتب على ذلك أيضاً التقرير بأن نطاق سيادة الدولة على بحرها الإقليمى

يشمل السيادة على قاع هذا البحر إلى مالا نهاية في العمق ، ويشمل أيضا السيادة على طبقات الهواء والجو التى تمتد فوق سطحه إلى مالا نهاية فى الارتفاع . ذلك أن الشأن فى البحر الإقليمى هو ذات الشأن المقرر فى الإقليم البرى للدولة .ولقد قرر ذلك صراحة المؤتمر الدولى الذى انعقد فى لاهاى سنة ١٩٣٠م .

ولعل امتداد البحر الإقليمى للدولة الشاطئية هو الآن المسألة الخلافية التى لما تزل قائمة بين الدول . فالدول مختلفة فيما يتعلق بحق كل دولة شاطئية فى تحديد مدى بحرها الإقليمى، إذ يرى البعض منها أن هذا الحق ثابت لها تفريعاً على اختصاصها الداخلى، فى حين يذهب البعض الآخر من الدول إلى أن تحديد مدى البحر الإقليمى لا يمكن لدولة ما أن تنفرد بتقريره لأنه من صميم القانون الدولى، ومن ثم لا يمكن أن يقرره تقريراً ملزماً إلا الحكم الدولى العرفى أو الاتفاقى . والعمل بين الدول فى شأن تقرير مدى البحر الإقليمى لا يسير هو الآخر على وتيرة واحدة . فبعض الدول ترى أن يكون هذا المدى ثلاثة أميال بحرية، ويرى البعض الآخر أن يكون أربعة أميال، ويقررفريق ثالث أنه ستة أميال، ويقرر فريق رابع أنه اثنا عشر ميلا بحرياً، أو أكثر من ذلك . والدول مختلفة أيضا فيما بينها على الطريقة التى يحسن أن يعالج بواسطتها هذا الأمر، فالبعض منها يحبذ أن يوضع له حل موحد تتفق عليه الدول ويسرى عليها فيما يتعلق بتحديد مدى امتداد بحارها الإقليمية، ويرى البعض الآخر أن تحديد مدى البحر الأقليمى يقوم على عدة عوامل سياسية واقتصادية وتاريخية تختلف باختلاف الدول ومناطقها الجغرافية، ولذلك فإنه من المستحب أن توضع حلول متعددة ينطبق كل حل منها على منطقة جغرافية بذاتها، ويذهب فريق آخر من الدول إلى أنه يجب أن يترك لكل دولة الحق الكامل فى تحديد مدى امتداد بحرها الأقليمى مادام هذا التحديد لا يتعدى المعقول .

وبذلك ظل امتداد البحر الإقليمى لكل دولة أمراً غير متفق عليه بين الدول ، والأمر يجرى فى شأنه الآن على أن تقوم كل دولة شاطئية بإصدار التشريعات اللازمة التى تحدد بها – بطريقة انفرادية – مدى امتداد بحرها الأقليمى، ولقد تسابقت بعض الدول إلى الإعلان على أن مياهها الأقليمية تمتد إلى نحو سبعين ميلاً.

ولقد أصدر الملك عبد العزيز رحمه الله مرسوماملكياً برقم ٦-٤-٥-٣٧١١في ٢٨ مايو ١٩٤٩م باعتماد امتداد المياه الإقليمية للمملكة العربية السعودية باثنى عشر ميلاً بحرياًوامتداد المنطقة الملاصقة أو المتاخمة بستة أميال بحرية .

ولكن في٢٧ رجب ١٣٧٧هـ = ١٦ فبراير ١٩٥٨م صدر مرسوم ملكي آخر يلغي المرسوم السابق ويحدد بشكل كامل ومفصل المياه الأقليمية للمملكة العربية السعودية - من كافة الاتجاهات والمواقع - باثنى عشر ميلا بحريا ، وينص المرسوم على ما يلي :

المادة الأولى - لأغراض هذا المرسوم :

أ - يقصد باصطلاح (ميل بحرى) ١٨٥٢ ألف وثمانمائة وإثنان وخمسون متراً .

ب - يقصد باصطلاح (خليج) أى خور أو دوحة أو شرم أو ذراع من البحر .

ج - يقصد باصطلاح (جزيرة) أى جزيرة أو، شعب أو صخرة أو قطعة أو نشت أو قصار أو، بناء صناعى دائم لا تغمرها المياه فى أدنى مستوى يصل إليه الجزر المنخفض .

د - ويقصد باصطلاح (ضحضاح) منطقة مغطاة بماء ضحل يبقى جزء منها غير مغمور بالمياه فى أدنى مستوى يصل إليه الجزر المنخفض .

هـ - ويقصد باصطلاح (ساحل) سواحل البحر الأحمر وخليج العقبة والخليج الفارسى .

المادة الثانية - إن البحر الأقليمى للمملكة العربية السعودية وكذا الفضاء الجوى الذى فوقه، وكذلك قاع البحر الأقليمى وما تحته من باطن الأرض كل هذا خاضع لسيادة المملكة مع احترام الأحكام الواردة فى القانون الدولى .

المادة الثالثة - تشمل المياه الداخلية للمملكة :

أ - مياه الخلجان الواقعة على طول سواحل المملكة العربية السعودية .

ب - المياه التى فوق وتجاه البر من أى ضحضاح لا يبعد أكثر من أثنى عشر ميلاً بحرياً عن البر أو عن أية جزيرة عربية سعودية .

ج - المياه التي بين البر وبين أية جزيرة عربية سعودية لاتبعدعن البر بأكثر من أثنى عشر ميلاً بحرياً.

د - المياه التي بين الجزر العربية السعودية التي لا تبعد إحداها عن الأخرى بأكثر من إثنى عشر ميلاً بحرياً .

المادة الرابعة - يقع البحر الأقليمي للمملكة العربية السعودية فيما يلي المياه الداخلية للمملكة ويمتد في اتجاه البحر إلى مسافة اثنى عشر ميلاً بحرياً .

المادة الخامسة - خطوط القاعدة التي يقاس منها البحر الإقليمي للمملكة العربية السعودية تكون كالآتي :

أ - أدنى حد لانحسار الماء على الساحل إذا كان البر أو شاطىء جزيرة ما مكشوفاً بأكمله للبحر .

ب - في حالة خليج مواجه للبحر المفتوح خطوط ترسم من أحد طرفي الأرض من مدخل الخليج إلى الطرف الآخر .

ج - في حالة ضحضاح لا يبعد بأكثر من اثنى عشر ميلاً بحرياً من البر أو من جزيرة عربية سعودية خطوط ترسم من اليابس أو من الجزيرة على طول الحافة الخارجية للضحضاح .

د - في حالة ميناء أو مرفأ في مواجهة البحر المفتوح خطوط ترسم على طول الجانب المواجه للبحر من المنشآت الأكثر بروزا من منشآت الميناء أو المرفأ وخطوط ترسم كذلك بين أطراف تلك المنشآت .

هـ - في حالة جزيرة لا تبعد عن البر بأكثر من اثنى عشر ميلا بحريا خطوط ترسم من البر على الشواطىء الخارجية للجزيرة .

و- في حالة مجموعة من الجزر يمكن وصلها بعضها ببعض بخطوط لا يزيد طول الواحد منها على اثنى عشر ميلا بحريا ولا تبعد اقرب جزيرة منها عن البر أكثر من اثنى عشر ميلا بحريا خطوط ترسم من البر ثم على طول الشواطىء الخارجية لجميع جزر المجموعة إذا كانت الجزر على هيئة سلسلة أو ترسم على طول الشواطىء الخارجية الأكثر بروزا من المجموعة إذا لم تكن الجزر على هيئة سلسلة .

ز- فى حالة مجموعة من الجزر يمكن وصلها بعضها ببعض بخطوط لا يزيد طول كل واحد منها على اثنى عشر ميلا بحريا ترسم خطوط على طول الشاطئ لجميع جزر المجموعة إذا كانت الجزر على هيئة سلسلة أو ترسم على طول الشواطىء الخارجية للجزر الأكثر بروزا من المجموعة ، إذا لم تكن الجزر على هيئة سلسلة .

المادة السادسة - إذا ترتب على قياس البحر الإقليمى عملا بأحكام هذا المرسوم أن تخلف حيز ما يعتبر من مياه أعالى البحار يحيط به البحر الإقليمى من جميع الجهات ولا يتجاوز امتداده فى اى اتجاه اثنى عشر ميلا بحريا فإن ذلك الحيز يكون جزءا من البحر الإقليمى وينطبق الحكم نفسه على أى جيب متميز بوضوح من البحر العالى يمكن أن تتم الإحاطة به برسم خط مستقيم واحد لايزيد طوله على اثنى عشر ميلا بحريا .

المادة السابعة - إذا حدث أن تداخلت مياه دولة أخرى بالبحر الإقليمى المقيس من خطوط القاعدة المذكورة فى المادة الخامسة من هذا المرسوم تعين حكومتنا الحدود بالاتفاق مع تلك الدولة طبقا لمبادىء العدل .

المادة الثامنة - لتنفيذ قوانين المملكة بشأن الأمن والملاحة والأغراض المالية والصحية يتناول الاشراف البحرى منطقة تالية للبحر الاقليمى وملاصقة له وتمتد إلى مسافة ستة اميال بحرية تضاف الى الاثنى عشر ميلا بحريا المقيسة من خطوط القاعدة للبحر الإقليمى حسب المادة الخامسة من هذا المرسوم .

المادة التاسعة - إن أحكام هذا المرسوم لاتؤثر على حقوق المملكة بشأن الصيد .

المادة العاشرة - يلغى المرسوم رقم ٣٧١١/٤/٥٦ الصادر فى الأول من شعبان سنة ١٣٦٨هـ الموافق للثامن والعشرين من شهر مايو سنة ١٩٤٩م

المادة الحادية عشرة - على وزراء الخارجية والداخلية والمالية والصحة تنفيذ هذا المرسوم كل فيما يخصه من أحكامه .

المادة الثانية عشرة - يعمل بهذا المرسوم من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية [1] .

١- جريدة أم القرى ، العدد ١٧٠٦ ، ٣ شعبان ١٣٧٧هـ = ٢١ فبراير ١٩٥٨م ص ٢ .

البحر العالى

أسفر مؤتمر جنيف المنعقد فى أبريل ١٩٥٨ عن عقد عدة اتفاقيات دولية فى شأن التنظيم الدولى للأحكام القانونية الخاصة بالبحار . ومن بين هذه الاتفاقيات اتفاقية خاصة بالبحار العالية، وهى تتضمن ٣٧ مادة . وقد جاء فى المادة الأولى منها أن اصطلاح "البحار العالية" يقصد به كل أجزاء البحار التى لاتشملها البحار الإقليمية أو المياه الداخلية . وقد جاء هذا الحكم قاطعا لكل خلاف فى شأن تعريف البحار العالية، فالمياه التى تعد مياها داخلية أو وطنية لا تدخل فى مفهوم اصطلاح البحار العالية ، حتى ولو كانت مياهها مالحة . ومياه البحار الإقليمية لا تدخل كذلك فى مفهوم اصطلاح البحار العالية .أما الأنواع الأخرى للبحار فهى البحار العالية . ولهذا النوع من البحار أهمية بالغة ذلك أنه يشغل مساحات تبلغ ٧٣ فى المائة من سطح الكرة الأرضية ، فى حين أن اليابسة تبلغ مساحتها ٢٣ فى المائة من هذه الكرة . ومياه البحار العالية مياه مالحة تتصل مناطقها بعضها ببعض . ويطلق على المناطق الرئيسية منها – وكذلك مناطقها الفرعية – أسماء متعارف عليها . والمناطق الرئيسية للبحار العالية هى : المحيط الأطلسى، والمحيط الهادى ، والمحيط الهندى، والمحيط القطبى الشمالى، والمحيط القطبى الجنوبى. وتتفرع على هذه المحيطات بحار أخرى، منها – على سبيل المثال – البحر الشمالى، والبحر الإنجليزى والبحر الأيرلندى، وبحر البلطيق، وخليج بوثنيا وخليج فنلندا وبحر كارا والبحر الأبيض White Sea ، والبحر الأبيض المتوسط Mediterranean ، وبحر ليجوريا ، وبحر ترانيا وبحر الأدرياتيك، وبحر أيبونيا وبحر مرمارا، والبحر الأسود وخليج غينيا ، وبحر موزمبيك، وبحر العرب، والبحر الأحمر، وخليج البنغال، وبحر الصين، وخليج سيام، وخليج تونكين، والبحر الشرقى، والبحر الأصفر، وبحر أوخوتسك، وبحر بهرنج، وخليج المكسيك، والبحر الكاريبى .. إلخ[1].

إن الوضع القانونى للبحار العالية يتراوح بين مبدأ تبعيتها لبعض الدول ومبدأ حريتها الكاملة، وقد انتهى هذا التنازع بين المبدأين بانتصار مبدأ حرية الملاحة فى البحارالعالية .

١- د. حامد سلطان ، المرجع السابق ، ص ٦٩١-٦٩٢ .

الخلجان

أما بالنسبة للخلجان فإن الخليج من الناحية الجغرافية هو منطقة من البحر تتغلغل فى الشاطئ نتيجة التعرجات الطبيعية للساحل، ولكى يعتبر هذا التغلغل خليجاً – من وجهة نظر القانون الدولى – يلزم أن تكون مياهه محصورة بالأرض ويكون التغلغل أكثر من الانحناء العادى للساحل .

وقد أشارت الفقرة (٢) من المادة (٧) من اتفاقية جنيف للبحر الإقليمى الصادرة فى عام ١٩٥٨م إلى تعريف الخليج بما يلى : يعتبر خليجاً فى مفهوم هذه المواد ذلك الانحراف الحاد الذى يكون عمقه وفتحة فمه فى نسبة تجعله يحتوى مياهاً محبوسة بالأرض وبحيث يعتبر من انحناء عادى للشاطئ ولايعد الانحراف خليجاً مالم تكن مساحته مساوية أو تزيد على شبه دائرة يكون قطرها الخط المرسوم بين فتحتى هذا الانحراف .

وقد كان الخلاف قائماً فى فقه القانون الدولى على التكييف القانونى الذى يصدق على المياه الحبيسة فى الخلجان، ومتى تعد هذه المياه مياهاً داخلية، ومتى تدخل فى البحر الإقليمى للدولة الشاطئية ومتى يطلق عليها وصف أعالى البحار. وقد حسمت اتفاقية جنيف للبحر الأقليمى ، هذا الخلاف الفقهى فى أحكام الاتفاقية التى أوردتها فى فقرات المادة السابعة منها، فقد قررت الفقرة (٤) من المادة (٧) من هذه الاتفاقية أن المياه الحبيسة في الخلجان تعتبر مياهاً داخلية ...أي لايرد على سيادة الدولة عليها أى قيد في النظام وبالكيفية التالية :

١- إذا كانت المسافة بين علامتي الجزر المنحسر في نقطتي المدخل الطبيعي للخليج لاتزيد علي ٢٤ ميلاً بحرياً فإنه يرسم خط يغلق مابين علامتي الجزر المنحسر وتكون المياه بداخل هذا الخط مياهاً داخلية ، وهذا هو الحكم الذي نصت عليه الفقرة ٤ من المادة ٧ .

٢- وحيث تزيد المسافة بين علامتي الجزر المنحسر في نقطتي المدخل الطبيعي للخليج علي ٢٤ ميلاً بحرياً فإنه يمد خط أساسي طوله ٢٤ ميلاً داخل الخليج بين أي موضعين من شواطئه بحيث تحصر أكبر مساحة ممكنة داخل هذا الخط الأساسي بهذا الطول وذلك لاعتبارها مياهاً داخلية، وهذا هو الحكم الذي نصت عليه الفقرة ٥ من المادة ٧ من اتفاقية جنيف. وظاهر أن البحر الأقليمى للدولة الشاطئية فى حالة الخلجان يبدأ من ذلك الخط الأساسى الذى تنتهى عنده المياه الداخلية للدولة والذى يرسم وفق الحالتين السابقتين [(١)] .

١- د. حامد سلطان ، المجع السابق ، ص ٥٩٣ .

الفصل الثالث

معضلة ترسيم الحدود في الخليج العربي

واجهت المملكة العربية السعودية منذ فجر تأسيسها في عام ١٣٤٣هـ = ١٩٢٤م وعلى مدى سبعين عاماً مصاعب كثيرة للتوصل إلى اتفاقيات ترسيم الحدود مع دول الخليج، وكانت المصاعب إما طبيعية تتمثل في طبيعة التركيب الجيوبوليتيكي للخليج، أو سياسية تتمثل في حساسية الميراث القبلي، وفي محاولات الاستعمار البريطاني تثبيت الخلافات بين دول الخليج .

تاريخياً ، لقد أفرزت الصراعات المستمرة بين مشيخات الخليج حساسيات استمرت لفترة طويلة من الوقت . ولقد كانت أهم أسباب النزاعات هو أن الأسر والقبائل التي كانت تحكم المشيخات تحتفظ بثارات عرقية أو شخصية، وتتحين الفرص للانقضاض على بعضها البعض .

ولكن بعد أن برزت أهمية الخليج التجارية والاقتصادية مع بداية القرن التاسع عشر اختفت الثارات القبلية شيئاً فشيئاً وحلت محلها مشاكل الحدود .. التي رسمتها الدول الاستعمارية وخاصة بريطانيا [1] . ولكن الدبلوماسية السعودية كثيراً ماقطعت الطريق على الاستعمار البريطاني وتوصلت – مع بعض دول الخليج – إلى اتفاقيات على تحديد الحدود ، وهو ما سوف نستعرضه تباعاً في فصول الباب الثاني .

١- د. جعفر عبد السلام، مبادئ القانون الدولي العام (القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٨٦)، ص ١٧-٢٤ .

وحينما ظهر البترول في المنطقة مع بداية القرن العشرين وأصبح عصب الحياة استقرت مشكلة الحدود بين دول الخليج نسبيا وباتت تهدد كافة الدول إذا لم تمتثل لمبادئ حسن الجوار وللأعراف والمواثيق الدولية .

ولا شك أن قضية تخطيط الحدود في العصر الحديث أصبحت مرتبطة بالسيادة والدفاع والأمن القومي والتنمية والتعمير ..إلخ، وهذه العناصر هي التي تكفل التكامل والانسجام بين عناصر الوحدة السياسية – أي الدولة –، وفي منطقة الخليج بصفة خاصة كانت الحدود بين القبائل معترفاً بها، غير أن ذلك الاعتراف لم يكن يحمل مفهوم السيادة الأقليمية بمعناه العصري في العلاقات السياسية الدولية المعاصرة، فكان لكل قبيلة منطقة تقليدية تتحرك فيها في فصول السنة المختلفة، ولم تكن الحدود واضحة أو ثابتة، وكان وضع القبائل في الصحراء أشبه بوضع الدول في أعالي البحار، فلكل دولة مياهها الأقليمية المقررة بإعلان منفرد من جانبها، ولكن حينما دخل النفوذ الأوربي إلى المنطقة لوحظ أن تخطيط الحدود قد تم وفق مصالح القوى الخارجية في القرنين التاسع عشر والعشرين من أجل ضبط طرق الاتصال وذلك في ضوء المعايير الطبيعية أو التاريخية أو الرضا والاتفاق أو معيار ولاء القبائل . ولم تسمح بريطانيا – وهي الدولة الكبرى صاحبة النفوذ في منطقة الخليج في ذلك الوقت – لم تسمح لمنازعات الحدود بأن تتحول إلى صدامات بين الحكام . واحتفظت بريطانيا بتطبيق قاعدة "الوضع الراهن" Status quo كي تتفرغ لمراعاة مصالحها بالدرجة الأولى [١] .

إن حوض الخليج العربي يشمل المجرى المائي للخليج والجزر المتناثرة فيه والدول المطلة عليه بشكل أو بآخر، وتأسيساً على ذلك فإن حوض الخليج العربي يشمل المملكة العربية السعودية والكويت وإيران والبحرين وقطر ودولة الإمارات العربية وسلطنة عمان وتتوغل الذراع البحرية – والتي هي في الواقع الخليج العربي برمته – للمحيط الهندي داخل

١- د. أمين ساعاتي ، الأطماع العراقية في الكويت منذ تأسيس الكويت وحتى الغزو العسكري (جدة : مؤسسة عكاظ للصحافة والنشر ١٩٩١ = ١٤١١هـ)ص ٧٦ – ٧٧ .

الأراضي اليابسة ، وتضم هذه الذراع البحرية خليجين كبيرين هما خليج عمان كخليج خارجي ، والخليج العربي كخليج داخلي ، ويصل بينهما مضيق هرمز، ويفصل هذان الخليجان بين السواحل الإيرانية من جهة ، والسواحل العربية من جهة أخرى [1].

ويبلغ طول الخليج العربي حوالي ٦١٥ ميلاً، وعرضه عند أقصى أجزائه اتساعاً ٢١٠ أميال ، في حين يبلغ في أقلها عند بوغاز هرمز ٤٠ ميلاً، وتبلغ مساحته الكلية ٩٢٥٠٠ ميل مربع، وحجم مياهه ٢٠٠٠ ميل مربع، ويتفاوت عمق الخليج حيث يبلغ أقصى عمق لمياهه ٣٠٠ قدم عند مضيق هرمز، ويبلغ العمق عند دلتا دجلة والفرات حوالي ١٢٠ قدماً لمسافة ٥٠ ميلاً من المدخل حتى الأنهار، ويزداد العمق بسرعة من ناحية الشاطئ الإيراني عنهما من ناحية الشاطئ العربي، ويعني ذلك أن محور الأعماق في الخليج يقع قريباً من الساحل الإيراني، كما يمتاز الخليج بعمقه القليل ، وهو ما يفسر كثرة الجزر فيه حيث تتكون هذه الجزر نتيجة للإرساب النهري مثل المجموعة الجزرية في رأس الخليج ، ويتكون بعضها الآخر نتيجة إرساب مثيلاتها الجزر المنتشرة على دول السواحل في إمارات الخليج بين دبي ورأس الخيمة حيث أسهمت التيارات البحرية والأمواج والرياح في تكوينها بالإضافة إلى فعل التكوينات المرجانية، وأغلب هذه الجزر شعاب منخفضة السطح وتوجد بكثرة قرب البحرين وقطر، وهناك قباب ملحية في بعض جزر هرمز مثل لاراك وهنجام وطنب الكبرى والصغرى وأبو موسى . والجزر الثلاث الأخيرة احتلتها إيران في أواخر عهد الشاه بالقوة .

كما تكونت جزر عديدة بفعل الحركات الأرضية لجزيرة البحرين فهي قبة طويلة الشكل، التوائية ، عند محورها في اتجاه شمال جنوبي مواز للثنية الكبرى التي كونت شبه جزيرة قطر ،أما مجموعة الجزر الطويلة التي تمتد بموازاة الساحل الإيراني للخليج والقريبة منه، فقد هبطت قممها – كسلاسل جبلية – تحت سطح البحر بفعل حركات قشرة الأرض، أما مضيق هرمز فإنه يخلو من التتوءات مما يسهل أسباب التيارات البحرية بين خليج عمان

١- د. علي صادق أبو هيف ، القانون الدولي (الإسكندرية : منشأة المعارف)، ص ٤١٢

والخليج العربى، وذلك على عكس النتوءات الموجودة فى بوغاز المندب بين خليج عدن والبحر الأحمر . ونسبة الملوحة مرتفعة في الأجزاء الوسطي نتيجة لدفء مياه الخليج ، هذه الملوحة العالية نتج عنها قلة الأحياء البحرية كالأسماك التى تعيش فى المستويات السطحية، فى حين أن أجود أنواع الأسماك تعيش فى الأعماق .

ويتسم الساحل العربى للخليج بكثرة الأخوار، أى الألسنة البحرية التى تتوغل فى اليابس لبضعة أميال ، وقد أدت هذه الأخوار دوراً رئيسياً فى حياة السكان وتاريخ المنطقة حيث قامت بقربها مراكز العمران المختلفة واحتمى السكان فى مياهها الضحلة من أمواج البحر وغارات القبائل والقراصنة ، كما أسهمت هذه الحماية الطبيعية فى نشأة وازدهار إمارات دبى والشارقة وعجمان وأم القيوين ورأس الخيمة [١] .

والواقع أن هذه الملامح الجغرافية الصعبة فى الخليج العربى بالإضافة إلى التدخل الأجنبى والحساسيات القبلية المتوارثة ، أفرزت فى الماضى بعض الصعوبات فى التوصل إلى تحديد الحدود بين دول الخليج، ولكن بتزايد الأطماع الخارجية المتربصة بهذه الدول فى العصر الحديث، فإن المصالحات أخذت تتتالى بينها منذ بداية الستينات الميلادية، ثم جاء إنشاء مجلس التعاون الخليجى فى ٢٥ مايو ١٩٨١م معززاً التوجه نحو أهمية سرعة التوصل إلى اتفاقيات ترسيم الحدود عبر مجموعة من التسويات العادلة .

١- دكتورة فتحية النبراوى ودكتور محمد نصر مهنا، الخليج العربى(الإسكندرية : منشأة المعارف ، ١٩٨٨)، ص ٧ .

الفصل الرابع

وسائل ترسيم الحدود بين دول الخليج العربية

اكملت المملكة العربية السعودية وَعُمَانْ آخر فصول اتفاقيات الحدود بينهما فى عام ١٤١٠هـ = ١٩٩١م .

وبرغم أن الحدود بين المملكة العربية السعودية وجاراتها فى الخليج العربى من أعقد أنواع الحدود الطبيعية ، كما بينا - إلاأنها مع ذلك - انتهت عبر مبدأ التنازل المتبادل القائم على المصالح المشتركة التى توصلت إليها المفاوضات السياسية الناجحة التى اضطلعت بالتخطيط لها الدبلوماسية السعودية الهادئة .والخصيصة المميزة - كما سنرى - لقيادات دول الخليج العربى فى العصر الحديث هى أنها منحت المفاوضات السياسية الدور الأهم فى التوصل إلى حلول لم تصلها كثير من الدول فى مناطق أخرى من العالم ..

والدليل هو أنه حينما كان المفاوض البريطانى يمثل عمان ودول الساحل المتصالح (الإمارات العربية المتحدة) ، لم تصل المفاوضات إلى حلول واتفاقيات مقبولة رغم أنها استمرت ما يقرب من نصف قرن من الزمان .

ولكن حينما انجلى الاستعمار البريطانى عن منطقة الخليج فى عام ١٣٨١هـ = ١٩٦١م وقام الخليجيون بتمثيل بلادهم انسابت المفاوضات بين قيادات دول الخليج فى قنواتها الوطنية السديدة حتى بلغت نهايتها الطبيعية وتم التوصل الى اتفاقات مقبولة من الأطراف جميعها [١] ..

---

١ - د. عبد العزيز عبد الغنى إبراهيم، امراء وغزاة : قصة الحدود والسيادة الإقليمية فى الخليج (لندن : دار الساقى، ١٩٨٨)، ص ٧٥ .

ورغم أن الأسلوب المألوف في حل مشاكل الحدود بين الدول ، يمر في العادة عبر ثلاث قنوات هي : القضاء ، أو محاكم التحكيم ، أو الوساطة . .إلا أن المنازعات بين دول الخليج العربية على الحدود لم تحسمها الوسائل القانونية الثلاث المذكورة وإنما حسمتها الوسائل السياسية التي قامت على وشائج القربى والعروبة والتفاهم والإحساس المشترك بأهمية التوصل إلى حل ودي وسلمي، وقبل ذلك قامت على أرضية إسلامية تعتبر بأن المسلمين يجب أن يعتصموا بحبل الله جميعا وأن يتعاونوا على البر والتقوى ، وأن القضاء - كما يقول الرسول صلى الله عليه وسلم - يورث العداوة والبغضاء . بمعنى أن المفاوضات التي سبقت التوصل إلى اتفاقيات الحدود بين دول الخليج إنما قامت على وحدة الهدف ووحدة المصير . فالدول الخليجية هي دول مستهدفة من كثير من الدول ومن القوى العظمى باعتبارها تحتفظ في أراضيها بأكبر ثروة بترولية في العالم .. مما جعل هذه الدول في العصر الحديث حريصة على إنهاء الخلافات الحدودية والتوحد لمجابهة الخطر المحدق بها .

والواقع أن نزاعات الحدود في الخليج العربي بدأت تصل إلى تسويات نهائية وقاطعة في عام ١٣٧٨هـ= ١٩٥٨م وكانت فاتحتها اتفاقية الحدود بين المملكة العربية السعودية ودولة البحرين،ثم تجديد إتفاقية الحدود بين المملكة والكويت في عام ١٣٨٥هـ= ١٩٦٥م، ثم بعد ذلك بدأت في عام ١٣٩٥هـ = ١٩٧٥م تتتالى تسويات الحدود بين المملكة من ناحية وكل من أبو ظبي وعمان من ناحية أخرى حول مقاطعة البريمي[1]، إلى أن تمت التسويات الشاملة للحدود بين المملكة العربية السعودية وكافة دول الخليج وآخرها في عام ١٤١٠هـ = ١٩٩٠م بمسقط بين خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز والسلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان .ونظراً لأهمية المبادئ القانونية التي قامت عليها اتفاقيات الحدود بين دول الخليج العربية، فإنه يجدر بنا أن نستعرض أهم هذه المبادئ التي استعيرت فيما بعد لتكون أسلوباً متبعاً لفض منازعات الحدود في مناطق أخرى من العالم ومن هذه المبادئ مايلي :

١- عبدالله الأشعل ، قضية الحدود في الخليج العربي (القاهرة : الأهرام ، ١٩٧٨) ، ص ١٠٢ .

١- نظام المناطق المحايدة الذى طبق لأول مرة بين المملكة السعودية والكويت، وبين السعودية والعراق بموجب اتفاقية عقير ١٩٢٢، ولقى قبولا حسنا بعد ذلك لدى إبرام التسوية في حدود دبي وأبو ظبي . وهذا النظام تبلور بدقة في التعديل الذى أدخل عليه عام ١٩٦٥والذى تفادى مشاكل التطبيق التى صادفت أطرافه منذ عام ١٩٢٢ .

٢- مبدأ خط الوسط وقد طبقته جميع دول الخليج ، وسبقت بذلك اتفاقيات جنيف ١٩٥٨ التى أقرته لأول مرة، ونشأ خلاف حول طريقة تطبيقة نظراً لانتشار الجزر فى الخليج واختلاف معايير القياس ، ولكن التفاهم كان رائد دول الخليج العربية فى التوصل إلى طرق مرضية لتطبيقه بما يتلاءم مع الظروف الخاصة بالخليج ، وهو أمر ترخص به اتفاقات جنيف، ويتمثل هذا التفاهم والمرونة بشكل خاص فى تقسيم المياه والجزر بين المملكة العربية السعودية وإيران ، وبين إيران وقطر .

٣- مبدأ توزيع الجزر الواقعة بين الدول المتنازعة حسب قربها أو بعدها عن هذه الدولة أو تلك ، بالتساوى فى معظم الأحوال، وتفادى تقسيم الجزيرة الواحدة . وقد طبق هذا المبدأ بشكل واضح بين أبو ظبي وقطر، وبين المملكة العربية السعودية وإيران .

٤- المحافظة على وحدة البئر وعدم تقسيمه ، مع تطبيق مبدأ الاستغلال المشترك والتغاضى عن مبدأ السيادة أو تبعية البئر ، مقابل جزء من عائده المادى . وقد طبق ذلك بين المملكة العربية السعودية والبحرين فى عام ١٩٥٨ أما بين السعودية وإيران ١٩٦٨ فقد تم توحيد البئرين على الجانبين الإيرانى والسعودى وإنشاء منطقة حاجزة بمسافة كيلو متر ، وتعهد الطرفان بعدم إجراء الحفر فى منطقة تبلغ ٥٠٠متر [1] .

كماتتضمن الاتفاقات – كما سنرى فى الفصول التالية – العديد من المسائل الأخرى المشتركة بين الأطراف الموقعة على الاتفاقات، من ذلك مثلاً نوع وحجم المنشآت المستخدمة لكل طرف من الأطراف، الأشخاص المرخص لهم بالدخول والخروج فى حدود الدولة الأخرى، نقاط الأشراف والتفتيش من قبل كل طرف من الأطراف، أجهزة الجمارك والجوازات والشرطة .. وحتى تشكيل هيئة مشتركة للإشراف على تنفيذ الاتفاقات الحدودية وحسم الخلافات العارضة .

وفي الفصول القادمة سوف نقرأ الكثير من هذه المبادئ والمواد في الاتفاقيات الحدودية التى أبرمتها المملكة العربية السعودية مع شقيقاتها دول مجلس التعاون الخليجى ومع ايران .

١- عبدالله الأشعل ، المرجع السابق ، ص ١٠٥ .

الباب الثانى

الحدود الدولية للمملكة العربية السعودية مع دول الخليج

١	الحدود الدولية للسعودية مع دولة الأمارات العربية
٢	الحدود الدولية للسعودية مع عمان
٣	الحدود الدولية للسعودية مع البحرين
٤	الحدود الدولية للسعودية مع قطر
٥	الحدود الدولية للسعودية مع الكويت
٦	الحدود الدولية للسعودية مع أيران

المقدمة

نظراً لطبيعة الموقع الجغرافي لدول الخليج عن الدول غير الخليجية فلقد أفردنا هذا الباب لدراسة الحدود الدولية بين المملكة العربية السعودية والدول الست الواقعة على الخليج، وهي على التوالي: الإمارات العربية المتحدة، عمان، البحرين، قطر، الكويت، إيران، بينما أفردنا الباب الثالث لدراسة الحدود الدولية بين المملكة العربية السعودية والدول غير الخليجية وهي على التوالي : العراق ، الأردن، اليمن .

ولاشك أن هذا التقسيم لا يتعلق فقط بالطبيعة الجغرافية لدول الخليج فحسب .. بل أيضاً له أسبابه الأجتماعية والتاريخية والعرقية التي تربط الأسر الحاكمة في دول الخليج ، ولقد أضيفت إلى هذه الأسباب أسباب اقتصادية عصرية تمثلت في ظهور البترول الذي ترتب عليه أسباب إقليمية ودولية ساعدت في النهاية في سرعة التوصل إلى اتفاقيات للحدود الدولية .

وفي هذا الباب سوف نتابع بكثير من الدراية والعمق أبعاد المفاوضات الوثائقية المثيرة التي دارت بين الدول الخليجية ، والعوامل الخفية التي حشرت في أتون هذه المفاوضات والتي كانت بمثابة قفاز يقترب من نقطة النهاية ، ثم فجأة يبتعد بعيداً ليصفع التسويات المأمولة بوابل من اللكمات ويغتال الطبيعة الطيبة عند عرب أهل الخليج .

خصوصية العلاقات بين دول الخليج

ترتبط قضايا حدود المملكة العربية السعودية فى منطقة الخليج العربى بطبيعة النظم القائمة فى الدول الخليجية والعلاقات التى تربط هذه الدول والتقاليد العربية والدينية التى تتشابه بينها .

ولكن مع مرور الأيام فإن قضايا الحدود فى منطقة الخليج أخذت تتميز بخصوصية لاتقوم فقط على الجوانب الاجتماعية والتراثية، وإنما تقوم أيضاً على العوامل الجغرافية والسياسية والاقتصادية والديموجرافية .

ولكن، مما لاشك فيه أن قضايا الحدود بين دول الخليج اكتسبت بعداً اقتصادياً مرجحاً بعد تفجر البترول بكميات هائلة. فازدادت الخلافات بين الدول الخليجية تبعاً لرغبة كل الدول فى امتلاك المزيد من الأراضى التى تكتنز المزيد من الذهب الأسود.

بيد أن البعد الدولى الذى يتعاظم مع أهمية البترول فى الأسواق العالمية جعل الخطر الخارجى يشكل عاملاً أساسياً للاتفاق ثم التوحد ... أى أن قيام أشكال مختلفة من التقارب كإنشاء دولة الإمارات العربية المتحدة، ثم قيام مجلس التعاون الخليجى قد أدى إلى الإسراع فى تسوية مشاكل الحدود بين دول الخليج خوفاً من الخطر الخارجى أو خوفاً من الغريب .

ولذلك نلاحظ أنه فى العقدين الأخيرين تمت تسوية مالم تستطع هذه الدول تسويته فى سبعة عقود من الزمن .

ونحن إذا عدنا إلى الوراء قليلاً نجد أن أمراء دول الخليج العربية لم يولوا مسألة الحدود فى الماضى أى أهمية، إذ لم يكن مفهوم السيادة الأقليمية السياسية بمعناه المعاصر معروفاً لديهم ، كما لم يكن هناك مبدأ ثابت لتقرير السيادة، فتارة تقرر على أساس إعلان الولاء من زعيم القبيلة، وتقوم أحياناً أخرى على التبعية المذهبية وفى بعض الأحيان ينبنى على أساس الملكية العقارية كما كانت أسرة البوفلاح تملك بعض بساتين واحة البريمى، أو على دفع الضريبة أو الزكاة، وكان للحاكم صلاحياته على أية أرض نتيجة نفوذه على القبائل المستقرة فيها .

هذه هى بعض معايير امتلاك الأرض وتحديد الحدود بين الدويلات الخليجية فى الماضى، وهى معايير تختلف عن المعايير التى يأخذ بها القانون الدولى المعاصر والتى تقوم أساساً على المصالح المتبادلة بين الدول وعلى مفهوم السيادة الإقليمية على الأرض.

ومعنى ذلك أن الحدود بين القبائل كان معترفاً بها، إذ كان لكل قبيلة منطقة تقليدية تتحرك إليها فى الفصول المختلفة، ولكنها لم تكن حدوداً واضحة وثابتة، وكان وضع القبائل فى الصحراء أشبه بوضع الدول فى أعالى البحار، فلكل دولة مياهها الأقليمية التى تقررت بإعلان منفرد من جانبها، بمعنى أن مشاكل الحدود ليست جديدة على المجتمع الدولى، ولكنها أخذت فى العصر الحديث نمطاً مغايراً للأنماط التقليدية السابقة .

أول محاولة لتحديد الحدود بين دول الخليج

إن أول محاولة عصرية لتحديد الحدود الدولية بين دول الخليج العربى .. هى المحاولة التى قامت بها الإمبراطورية العثمانية والإمبراطورية البريطانية فيما سمى بمعاهدة ٢٩ يوليو ١٩١٣م .وفيما يتعلق بالمملكة العربية السعودية، فإن البند السابع فى هذه المعاهدة حدد حدود سلطنة نجد بخط أزرق، وتم رصد هذا الخط على إحدى الخرائط المرفقة بالمعاهدة ليشكل هذا الخط الحدود الشرقية والشمالية الشرقية لسلطنة نجد، ويبدأ الخط الأزرق من ساحل الخليج إلى الغرب من قطر والشمال الغربى فى اتجاه جزيرة الزهنونة امتداداً إلى الجنوب من الربع الخالى ، وبصورة تقريبية اتخذ هذا الخط مساره عبر أواسط صحراء الجافورة .ولقد أصبح هذا الخط - بمضى الوقت - يعرف بالخط الأزرق [١].

بيد أن المملكة العربية السعودية تعترض على الخط الأزرق ، ذلك لأن هدف المعاهدة هو - فى الأساس - تحديد حدود الإمارات والمشيخات التى تقع تحت نفوذ بريطانيا العظمى ، وتلك التى تقع تحت نفوذ الإمبراطورية العثمانية ، ولذلك فإن الخط الأزرق لم يشأ أن يحدد حدود المملكة العربية السعودية فى الخليج العربى .

١- د. فاروق أباظة ، المرجع السابق ، ص ٦٢ - ٦٣ .

ولكن يجب القول أنه بعد استقلال دول الخليج ابتداء من الستينات الميلادية عن بريطانيا اكتسبت هذه المعاهدة صفة أساسية هامة عند تحديد الحدود بين دول الخليج العربية [١] .

ورغم أن الباب العالي العثماني لم يصل إلى مرحلة التصديق على معاهدة ٢٩ يوليو ١٩١٣م ..إلا أن من الواضح قد وافق على اعتبار الخط الأزرق هو الحدود الشرعية للممتلكات العثمانية في شرقي الجزيرة العربية، ويدل على هذا أن الباب العالي قد عقد يوم ٩مارس سنة ١٩١٤ اتفاقية جديدة للحدود، تم بمقتضاها تخطيط حدود السيادة العثمانية في جنوب غربي شبه الجزيرة العربية، وتتضمن إشارة محددة إلى الخط الأزرق الآنف الذكر ضمن المادة الثالثة . وقد صدقت الحكومة العثمانية على هذا الاتفاق يوم ٥يونيو سنة ١٩١٤، وتنص على أنه ابتداء من الجنوب الغربي، تتخذ حدود الأراضي العثمانية خطا مستقيما يبدأ من "لقمة الشعب" في اتجاه شمال شرقي صحراء الربع الخالي بميل قدره ٤٥ْ درجة ويلتقي هذا الخط من الربع الخالي على خط متواز ٢٠ْ درجة، بالخط المستقيم والمباشر في اتجاه الجنوب الذي يبدأ من نقطة ما على الشاطئ الجنوبي من خور العقير والذي يفصل أراضي إقليم نجد عن أراضي قطر، وذلك طبقا للبند الحادي عشر من المعاهدة المعقودة بتاريخ ٢٩ يوليو سنة ١٩١٣ وأول هذين الخطين مبين باللون البنفسجي ، أما الثاني فمبين باللون الأزرق على الخريطة [٢] .

١- ج.ب. كيلي، الحدود الشرقية للجزيرة العربية، مرجع سابق، ص ١٢٣ .

٢- المرجع نفسه ، ص ١٢٥ .

الفصل الأول

الحدود الدولية بين السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة

برغم أن التاريخ الحديث يشير إلى أن دولة الإمارات العربية المتحدة تتكون من سبع دويلات هى : أبوظبى، دبى، الشارقة، رأس الخيمة، أم القوين ، العجمان، الفجيرة . إلا أن تاريخ الساحل العربى للخليج يشير إلى أن جميع الإمارات كانت حتى العصر العباسى تشكل إقليما واحدا . ولكن تطورت الأوضاع بعد ذلك وآلت إلى تقسيمات أفرزت قيام عدد من المشيخات . ومنذ أواخر القرن السابع عشر الميلادى كانت تسيطر على الساحل العربى من الخليج أسرتان عربيتان كبيرتان هما أسرة القواسم التى كانت تحكم إمارات الساحل المتصالح "الإمارات العربية المتحدة" ، وأسرة العتوب التى كانت تحكم البحرين (آل خليفة) ، وقطر (آل ثانى) ، والكويت (آل صباح) .

وفى بداية القرن العشرين أطلق الكبتن الإنجليزى "بريدو" الوكيل السياسى البريطانى فى البحرين اسم إمارات الساحل المتصالح على شريط الإمارات المذكورة السبع [١] .

وكانت عاصمة القواسم فى الشارقة فما أن دخل الإنجليز الخليج وبدأوا سياسة منظمة فيه منذ عشرينات القرن الماضى حتى دب التفكك فى الساحل وتفتتت الأسرة وانقسمت إلى وحدات سبع على النحو الذى سبق قيام دولة الإمارات العربية المتحدة .

ولقد بدأت عملية التفكك عام ١٨١٦ حين فر سلطان بن صقر شيخ القواسم وكان محتجزاً لدى الوهابين منذ عام ١٨١٠ فى الدرعية ، ولم يتمكن من استرداد نفوذه على قبيلته فقنع بالاستقرار فى الشارقة بينما استقلت فروع القبيلة فى رأس الخيمة وأم القوين والعجمان وقيض لها الظهور كإمارات منفصلة منذ ١٩١١ .

---

١ – عبدالله الأشعل ، قضية الحدود فى الخليج العربى ، مرجع سابق ، ص ٧٠ .

واعترفت بها بريطانيا عام ١٩٢١ ، أما الفجيرة فقد استقلت عن الشارقة عام ١٩٠١ ولكن بريطانيا لم تعترف باستقلالها إلا عام ١٩٥٢. وغنى عن البنيان أن العلاقة بين هذه الإمارات حتى قبل انفصالها عن الشارقة كانت تتشكل طبقا لمقتضيات السياسة البريطانية، اذ كانت العلاقة بينها فى الواقع علاقة بين زعامات قبلية أكثر من كونها علاقة بين إمارات لها حدود وأوضاع أقليمية محددة .

أما أبوظبى فقد نشأت كإقليم متميز بهذا الاسم فى إطار دولة القواسم عام ١٧٦١ حين استقرت بها قبائل بنى ياس . وكانت دبى جزءا من أبوظبى ثم أشرك الإنجليز شيخ دبى فى المعاهدة العامة المبرمة مع مشايخ الساحل عام ١٨٢٠ . ثم فصل دبى عن أبوظبى عام ١٨٣٣ [١] .

إن الحديث عن قضايا الحدود بين المملكة العربية السعودية من ناحية ودولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان من ناحية أخرى يجب أن يمر عبر "واحة البريمى"

ولذلك قد نضطر ونحن نتحدث عن الحدود بين السعودية وعمان إلى تكرار أطراف من قصة البريمى التى سبق أن تحدثنا عنها فى فصل الإمارات، وطبعا هذا ليس تكرارا وإنما إجلاء وإيضاحاً لتطورات هذه القضية المحورية فى تاريخ ترسيم الحدود فى منطقة الخليج العربى وبالذات بين هذا المثلث (السعودية، الإمارات، عمان) .

١- عبدالله الأشعل ، قضية الحدود فى الخليج العربى ، مرجع سابق ، ص ٧٠-٧١ .

النزاع حول البريمى *

استمرت مشكلة تحديد الحدود بين المملكة العربية السعودية من ناحية وبين الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان من ناحية أخرى أطول فترة فى تاريخ تحديد الحدود فى منطقة الخليج .

ويكمن الخلاف أساساً فى أن أبوظبى تدعى السيادة على ست قرى ، وتطالب مسقط بالثلاث الأخرى . بينما ترى السعودية أن الواحة كلها ملك لها ، وكانت بريطانيا تقف فى مواجهة السعودية باعتبارها حامية لمصالح أبوظبى ، وعلى أساس تفويض من سلطان عمان لها، ومن ناحية أخرى يشتمل النزاع أيضا على تحديد الحدود الشرقية للسعودية الفاصلة بينها وبين قطر وأبوظبى، فترى الحكومة البريطانية أن الاتفاق التركى- الإنجليزى لعام ١٩١٣ الذى وضع ما يعرف بالخط الأزرق ـ كما أشرنا ـ هو أساس تخطيط الحدود ، بينما كانت السعودية ترفض الخط الأزرق ، وخط ريان لعام ١٩٣٥ وتتمسك بأن يتم تخطيط حدودها الشرقية وفقاً لأوضاع عام ١٩٤٩ .

---

*واحة البريمى عبارة عن دائرة مساحتها ١٩٨٥ كيلو متر^{٢} تقع عبر منطقة واسعة تفصل الخليج العربى عن خليج عمان .. ومركز المنطقة هو مدينة البريمى خط عرض ٢٤-١٤ ، وطول ٥٣-٤٦ أما واحة البريمى موضوع النزاع فهى جزء من منطقة البريمى تقع جنوب الخليج بين قطر غرباً وشبه جزيرة رأس الجبل فى الشرق ومساحتها ٧٣٫٥٥٤ كيلومترا مربعا . وقد اشتق اسم المنطقة من اسم الواحة، وهى تضم ٩ قرى يكثر بها النخيل، وخمس هذه المساحة صالح للزراعة التى تعتمد أساسا على الأمطار المنحدرة من على جبل الحجاز . وكان الاسم القديم للبريمى (الجوف)، وكان العرب يطلقون على منطقة البريمى آل جاو . وهذه القرى هى : هيلى وتسكنها قبيلة ظواهر وبعض أفراد قبيلة بنى كتاب وبنى كعب وآل بو حميرة وآل بو فلاسة . والقطارة ويسكنها الظواهر وغيرهم . والقيمى، والمعترض، أما العين فمعظمها من النجدات، وحماصة وسارا، ثم مدينة البريمى . واجمالى سكان الواحة حوالى خمسة عشر ألف نسمة .

أما فيما يتعلق بمدى صحة الأسس التى استندت إليها كل من السعودية ومسقط وأبوظبى فإنه يعنينا أن نوضح أن كل طرف حاول أن يثبت سيطرته على الواحة ، وخضوع قبائلها له ، وممارسته السيادة عليها أطول فترة ممكنة ولكن تؤكد الأدلة المادية الملموسة أن الجانب السعودي بأكثر اقناعا فى هذا الصدد من الجانبين الآخرين إذ سيطر السعوديون على الواحة أطول من غيرهم سيطرة مستمرة وهادئة لما يقرب من سبعين عاماً .

ولكن مع ذلك فإن السعودية فضلت المصلحة العامة على مصالحها القانونية ومكنت دولتى الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان من التوصل إلى اتفاقيات نهائية - كما سنرى - لقضية استمرت نحو ستين عاماً من الخلاف .

ونظراً لأن النزاع حول البريمى قضية محورية فى رصد تطورات ترسيم الحدود فى الخليج العربى، فإننا سوف نبدأ دراسة قضية البريمى منذ بدايتها .

محاور مطالبة السعودية بالبريمى

وترتهن المطالبة السعودية فى أحقيتها بواحة البوريمى على أن الواحة كانت جزءاً لا يتجزأ من أملاك الدولة السعودية الأولى فى أخريات القرن الثامن عشر ، واستمرت حتى سنة ١٨٧٣م .

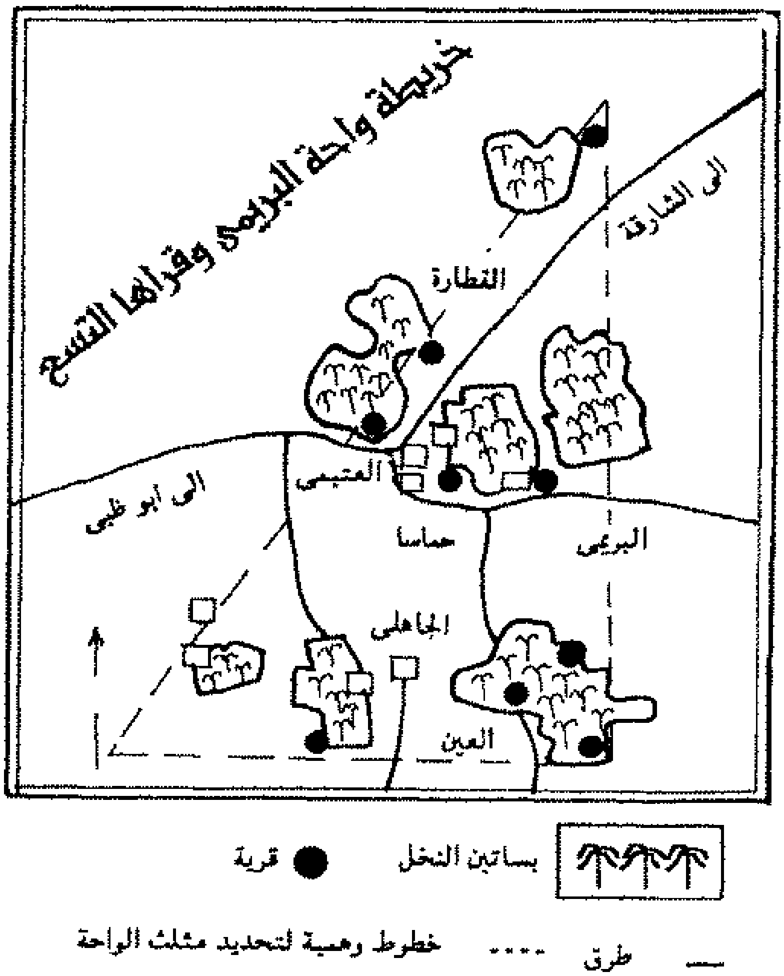
وخلال هذه الفترة الطويلة لم يمارس كل من شيخ أبوظبى أو سلطان مسقط أى سلطة فى المناطق المتنازع عليها ، وطوال هذه الفترة بقى أهالى المنطقة متمسكين بولائهم العميق لآل سعود [١] .

ففى عامى ١٧٩٣ و ١٧٩٤ طلب أهل عمان من الإمام عبد العزيز بأن يضم بلادهم إلى حظيرة الحركة الإصلاحية الجديدة . وقد استجابت الحكومة لهذا الطلب فاختارت إبراهيم بن سليمان بن عفيصان ليكون أول ممثل لها فى عمان، وقد اتخذ من البريمى مقراً له ، وهكذا تسلم مهام منصبه الجديد كأول أمير سعودى فى عمان سنة ١٧٩٥ ، وتخليداً

١- ج. ب. كيلى، الحدود الشرقية للجزيرة العربية (الكويت : مكتبة الأمل، ١٩٧٩م)، ص ٢٠٧.

للمهمة التى قام بها ابن عفيصان الذى عبر منطقة الظفرة إلى مقر عمله الجديد أقيم نصب يحمل اسمه فى المنطقة المسماة بسبخة مطى، وأثناء إقامة ابن عفيصان فى البريمى أنشأ قصر الصبارة الذى يقع فى منتصف الطريق بين بلدة البريمى وبلدة حماسة .

ثم أوفدت الحكومة السعودية سالم بن بلال الحارق إلى البريمى وعينته أميراً عليها ، وقد قدم كل من قبائل النعيم، والظواهر وبنى قتب وبنى ياس وغيرهم من سكان الظاهرة البيعة للدولة السعودية وقام الأمير بجمع الزكاة منهم [1].



١- ج . ب . كيلى، المرجع السابق، ص ٢٠٧

وفى عام ١٨٢٨م وصلت وفود من ممثلى عمان إلى نجد يطلبون إلي الإمام تركى أن يوفد إليهم أميراً وقاضياً ليلقنهم تعاليم الإسلام، وقد أجابهم تركى على طلبهم فعين عمر بن محمد بن عفيصان كأمير سعودي جديد على البريمى، كما عين الشيخ محمد بن عبد العزيز العوسجى قاضياً هناك ، وعند وصول هذين المسئولين احتشد أهل المنطقة لاستقبالهما والترحيب بهما، وظل الحكم السعودى في البوريمى يتصف بالحزم والاعتدال. وفى كل عام كان أهل المنطقة يدفعون الضرائب الأساسية (الزكاة) التي أقرها الإسلام، كما كان زعماء القبائل السعودية علي اختلافهم ممن يعملون بتفويض من الحكومة المركزية يفضون المنازعات المحلية ويرشدون الشعب إلي مراعاة المبادىء الإسلامية .

أما الخلافات الكبيرة فكانت تحال إلي العلامة والقاضي الكبير الشيخ عبدالله بن عبد العزيز السليمان، الذي أوفدته نجد . وكان هذا يصدر فتاويه وفقاً لمذهب الإمام ابن حنبل كما تطبقه المحاكم في المملكة العربية السعودية .

وواضح مما سبق أن نجداً لم تبعث حاكماً من قبلها للحكم في البريمي فقط ، وإنما كانت لها الكلمة العليا للفصل في الخلافات الكبيرة التي كثيراً ماتنشب بين شيوخ القبائل ، وهذه الممارسة - وبالذات بين شيوخ القبائل - تؤكد أن حكم البريمى كان حكماً سعودياً من القاعدة حتى القمة .

ولقد استمر الحال علي هذا المنوال فترة تزيد على نصف قرن، غير أنه فى عام ١٩٢٥م نشب صراع واسع النطاق في "عمان المتصالحة" .بين العوامر وآل بوشامس والدروع من جانب والمناصير وبنى ياس من جانب آخر ، وحدث خلال هذا الصراع أن توجه عدد من رجال قبائل المناصير وفرع المزارية من بني ياس إلى الأحساء للاستنجاد بالأمير ابن جلوي ، الحاكم السعودي هناك ، فوافق ابن جلوى على منحهم الحماية، وقد تمكن الشيخ حمدان ابن زايد، حاكم أبو ظبى، الذى خلف أخاه طحنون على المشيخة فى سنة ١٩١٢م من توقيع هدنة بين الطرفين عاد على أثرها المزارية إلى لوى، بينما تخلف بعض المناصير في الإحساء، ولكن القتال أنفجر من جديد في عام ١٩٢٢م عندما أغتال سلطان أخاه الشيخ حمدان ، واستمر حتى عام ١٩٢٥م ، وفى غضون هذه الفترة حذا رؤساء العوامر وآل

بوشامس والدروع حَذْوَ خصومهم فشدوا الرحال إلى الإحساء طالبين حماية ابن جلوى وكانت النتيجة أن سير ابن جلوى فى ربيع سنة ١٩٢٥م قوة من قبائل مرة لغزو المناصير وبنى ياس القاطنين فى أراضى أبو ظبى .

وفى عام ١٩٢٦عينت الحكومة السعودية أميراً سعودياً جديداً على واحة البريمى ، وكان يدعى محمد بن منصور فأخذ يجمع الزكاة من العوامر والدروع وبدو آل بوشامس المقيمين بالقرب من الواحة. ورغم أن الأمور بدأت تتجه إلى الاستقرار إلا أن صقر بن زايد تمكن من اغتيال أخيه سلطان بن زايد حاكم أبو ظبى، أما شخبوط وهزاع نجلا سلطان اللذان كانا يمضيان الصيف فى البريمى فقد لجأ إلى أحمد بن هلال، خوفاً من أن يسعى إليهما صقر ويقطع رأسيهما، ومن هناك فرا إلى الأحساء، حيث منحهما ابن جلوى الأمان والحماية .

ويتضح من الاستعراض التاريخى السابق عن تطورات الحكم فى واحة البريمى أن السعوديين حكموا الواحة بقدم راسخة وبطلب من قبائلها وشعوبها ولم يذهبوا إلى هناك متطفلين أو غازين، كما أن السعوديين لم يحكموا البريمى فقط ... بل كانت لهم أيضاً سلطة حل الخلافات بين رؤساء القبائل وشيوخها ، وهو شىء له معنى عميق فى أسلوب الحكم والسلطة فى تلك المنطقة وفى ذلك التاريخ .

محاور مطالبة الإمارات بالبريمى

أما مطالبة أبو ظبى ومسقط بالبريمى، فلم تأت أعتراضاً على الحكم السعودى التاريخى للبرمى، بل جاءت متأخرة وبإيعاز من بريطانيا التى صممت سيناريو المطالبة بالبريمى وتولت عنهما المفاوضات مع حكومة الملك عبد العزيز آل سعود .

ولقد طرحت حكومة المملكة العربية السعودية كل الحقائق أمام مؤتمرين هامين عقدا لبحث هذه المسألة احدهما فى لندن عام ١٩٥١م والآخر فى الدمام عام ١٩٥٢م ، ولكن المفاوضين السعوديين والبريطانيين لم يتوصلوا إلى اتفاق فى وجهات النظر ، ولذلك ظلت الخلافات قائمة حتى انحسار الأستعمار البريطانى من المنطقة فى بداية الستينات الميلادية. والواقع أن مطالبة أبو ظبى وعمان بجميع القرى الواقعة فى واحة البريمى لم تطرحها بريطانيا إلا فى مباحثات عام ١٩٥١م .

اتفاقية التحكيم

وحينما فوجئت السعودية بهذه المطالبة لكل القرى التى لم يطرحها المفاوض البريطانى من قبل ، لم يجد المفاوضون السعوديون بداً فى الاجتماع الذى عقد فى ٢٦ أكتوبر ١٩٥١م بمدينة جدة من الموافقة على بقاء الأوضاع فى الواحة كما هى عليه دون أى تغيير، وينص اتفاق جدة على مايلى :

١- أن يحتفظ الجانبان بمواقعهما الراهنة فى البريمى، بشرط ألا ترسل إليهما تعزيزات ، على أن يسمح فقط بعمليات تغيير أفراد القوات وتزويدهم بالمؤن.

٢- أن يمتنع كل جانب من القيام بحركات تهديدية، وأن تتوقف دوريات طائرات سلاح الطيران البريطانى على البريمى .

٣- أن تعود الحالة فى الواحة إلى طبيعتها، وألا تفرض أى قيود على الحركة العادية للتجارة، وألا تطبق قوانين جوازات السفر لمشيخات الصلح بطريقة تقيد من هذه التحركات، وأن يمتنع الطرفان من القيام بأى إجراءات تؤثر على أى قرارات قد تتخذ بشأن موضوع الحدود الإقليمية للسيادة فى المنطقة.

٤- الامتناع عن فرض قيود على أهل المنطقة أو على زيارة الأطراف المعنية إلى الواحة ، والامتناع عن تحريضهم على ذلك . وأن يمتنع كل الأطراف من القيام بالأعمال الاستفزازية أو الدعائية [1] .

ولقد تم اتخاذ الخطوات اللازمة لوضع اتفاقية للتحكيم فى التجاوزات التى قد تقع من أى طرف من أطراف النزاع .

وفعلا تم التوصل في جدة فى ٣٠ يوليو ١٩٥٤ علي بنود اتفاقية التحكيم التى يمكن تلخيص بنودها فيما يلى :

١- د. فاروق أباظة ، مرجع سابق ، ص ١٩٦ .

يتعين تشكيل محكمة مستقلة غير متحيزة للتحكيم على أن تقرر:

١- تعيين الحدود المشتركة بين السعودية وأبوظبي ضمن الخط الذى طالبت به الدولة الأولى سنة ١٩٤٩ ، والخط الذى تقدمت به الأخرى فى سنة ١٩٥٢، وتحديد السيادة على المنطقة الواقعة ضمن الدائرة ،بحيث يكون مركزه فى قرية البريمى ومداره يمر عبر نقطة التقاطع بخط عرض ٢٤ر٢٥ شمالا وخط طول ٥٥ر٣٦ شرقاً أى عن طريق النقطة التى تنتهى عند خط حدود ١٩٤٩ السعودى .

كما تقرر أن تتألف المحكمة من خمسة أعضاء . على أن تختار كل من السعودية وبريطانيا عضوا بينما يختار الثلاثة الباقون الذين سيتولى أحدهم رئاسة المحكمة من بين مواطنين غير تابعين لأى من الطرفين، إن هذه المحكمة فى مزاولتها لأعمالها وفى تكوين حكمها ستأخذ فى الاعتبار كل الاعتبارات القانونية المتصلة بالمشكلة ، بالنسبة للواقع، وعلى أساس مبدأ التكافؤ بين الطرفين مما يقدمه إليها الطرفان المعينان ، أو مما يتكشف لها من خلال تحقيقاتها .

وهى بصورة خاصة سوف تأخذ فى الاعتبار فيما يتعلق بالمسائل المتعلقة بالنزاع :

أ) الحقائق التاريخية المتعلقة بالحكام المعنيين وأجدادهم .

ب)الولاء التقليدى لسكان المناطق المعنية .

ج) التنظيم القبلى وطريقة حياة سكان المنطقة .

د) ممارسة السلطة وغيرها من النشاطات فى المنطقة .

هـ) أى اعتبارات أخرى يقدمها أى من الطرفين .

وخلال ستة أشهر من الفترة التى يحددها رئيس المحكمة . على الطرفين أن يقدما فى وقت واحد الى المحكمة مذكرتين بوجهة نظر كل منهما فى مسألة الأراضى والحدود المتنازع عليها . على أن يقدم كل طرف بعد ذلك ، وخلال فترة ستة أشهر رده على مذكرة الطرف الآخر .

بعد الانتهاء من هذه المرافعات التحريرية ، ستسمع المحكمة إلى دفع الطرفين شفهياً . أو قد تستغنى بموافقتهما عن مثل هذا الدفع . كما سيكون من حق المحكمة استدعاء الشهود، وإجراء التحقيقات، وزيارة مناطق النزاع وسيكون حكمها نهائياً ، ملزما للحكومتين المعنيتين . من غير أن يكون لهما حق استئناف الحكم .

وأرفقت مع الاتفاقية المراسلات التي تبادلها الطرفان وتنص علي الشروط التي يتعين مراعاتها في المناطق المتنازع عليها ومن أهمها :

١- أن ينسحب تركي بن عطيشان وجماعته من منطقة البريمي (أي من الدائرة المحددة ضمن اتفاقية التحكيم) . إلى المناطق السعودية غير المتنازع عليها، وأن يتم سحب قوات ساحل عمان، وغيرها من القوات المسلحة والضباط الذين دخلوا المنطقة وغيرها من الاراضي المتنازع عليها، أما القوات المحلية فقد تقرر حلها .

٢- وضع قوة بوليسية صغيرة يساهم فيها كل طرف بخمسين رجلا ، في منطقة البريمي داخل خيام، في موضع يتفق عليه، على ألا يكون داخل القرى . وأن تقتصر مهمة هذه القوة على حفظ الأمن والسلام بين القبائل، وألا تتدخل في الشئون الداخلية أو الإدارية أو السياسية للقبائل . وأن يقتصر عملها على منع وقوع أعمال الشغب، وعلى شرط أن يتفق قائدا الفصيلتين على مثل هذا الإجراء .

٣- لايحق لأي طرف أن يزيد من موظفيه أو قواته في منطقة البريمي ، أو غيرها من المناطق المتنازع عليها ، هذا مع استثناء رجال الحكومتين الرسميين المشتركين في التحكيم، أو الأشخاص الذين يحضرون المحكمة وأن يمتنع الطرفان من القيام بأي عمل من شأنه أن يؤثر على إصدار حكم عادل نزيه ، كما خولت المحكمة، حق الإشراف على مراعاة هذه الشروط ، والنظر في المسائل المترتبة عليها ، وإصدار ماتراه مناسبا من الأوامر والأحكام في هذا الخصوص .

٤- أن تتوقف كل عمليات النفط في منطقة البريمي خلال فترة التحكيم . ولا يسمح لها إلا في المناطق الواقعة بين خط سنة ١٩٤٩ السعودي وخط ١٩٥٢ الذي تقدمت به أبوظبي ، شريطة أن يراعي الطرفان المنطقة الحرام التي لا يسمح فيها بأي عمليات . وتحد هذه المنطقة من الشمال بخط عرض ٢٣ر١٥ شمالا ومن الجنوب بخط عرض ٢٣ر٠٠ شمالا ومن الغرب بخط طول ٥١ر٣٥، ومن الشرق بخط يتجه رأسا من الطرف الشرقي للخط السعودي لعام ١٩٤٩ حتى الطرف الشرقي لخط سنة ١٩٥٢الذي تقدمت به أبوظبي . وبصورة عامة فإن المنطقة التي تستطيع فيها شركة تنمية البترول (ساحل عمان المحددة وشركة داركي المحدودة - تقع إلى الشمال من المنطقة، بينما تقع منطقة عمليات شركة أرامكو إلى الجنوب منها .

وتنفيذاً لنصوص هذه الاتفاقية فقد انسحب تركي بن عطيشان وجماعته من الفداوية من واحة البريمي يوم ١٣ أغسطس سنة ١٩٥٤ وحلت محلهم فصيلة من البوليس السعودي قوامها ١٥رجلا، وأقامت لها مخيما في المنطقة الفضاء غير بعيد من القرى . كما انتقلت إلى الواحة فصيلة من ١٥ رجلا من قوات مشاة ساحل عمان، وعسكرت غير بعيد عن القوة البوليسية السعودية .

واختارت بريطانيا عضوها المنتدب لحضور المحكمة في شهر أغسطس . كما تم اختيار بقية الأعضاء في نهاية شهر ديسمبر . وفيما يلي أسماؤهم :

الدكتور شارلس دى فيشر (بلچيكا) عضو سابق في محكمة العدل الدولية (كرئيس)، السير ريدر بيلارد (بريطانيا) عضو متقاعد من السلك البريطاني الخارجي وكان سفيراً لبريطانيا في السعودية عام ١٩٣٦ - ١٩٣٩، الشيخ يوسف ياسين ، نائب وزير خارجية المملكة العربية السعودية، الدكتور ارنستو دى ديهيجو (كوبا)، محمود حسن (باكستان).

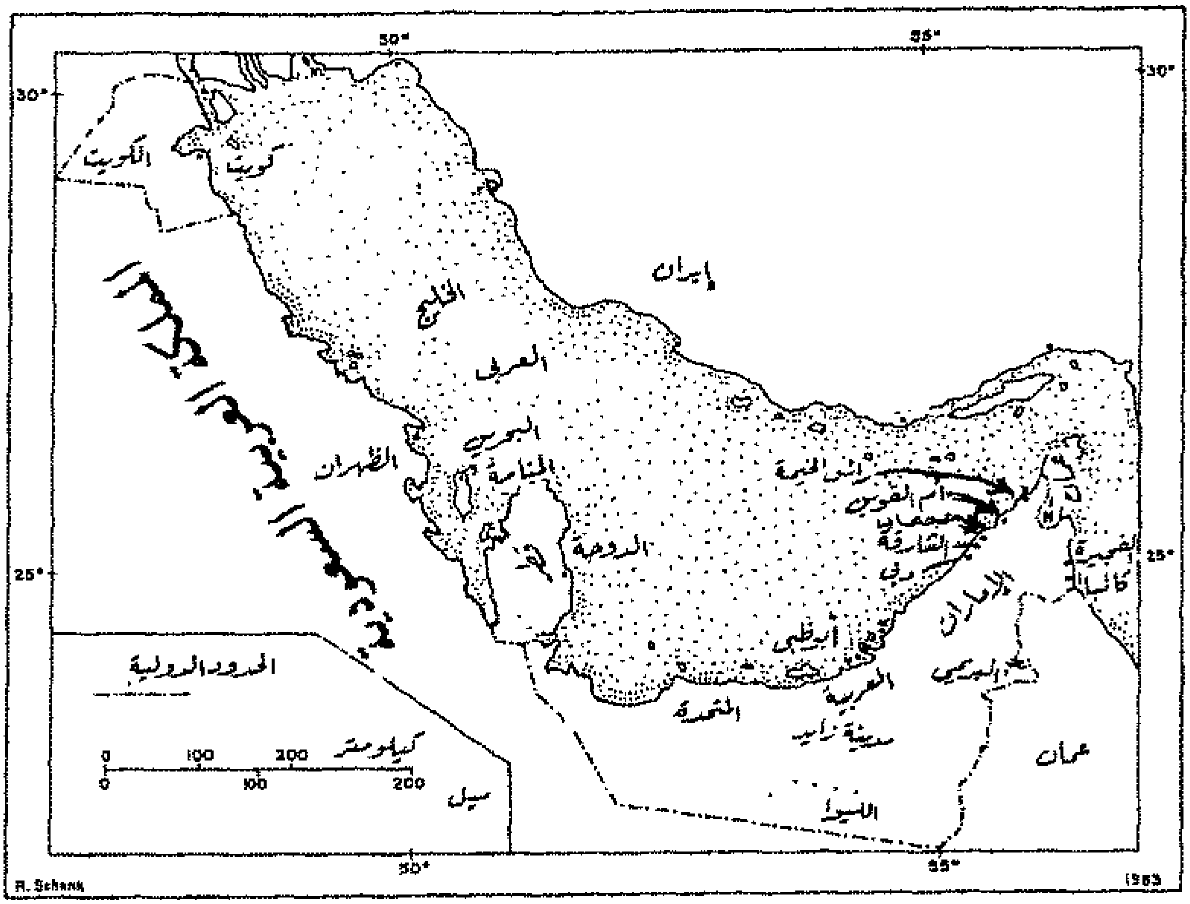
ومن خلال بنود هذه الاتفاقية يتضح أنها أول اتفاقية إيجابية يتم الاتفاق عليها لتكون أداة عملية في طريق التوصل إلى اتفاق للحدود .

فشل المفاوضات

ورغم الوثائق والإشهادات الماثلة والثوابت الملموسة التي قدمها المفاوض السعودي .. إلا أن المفاوضات وصلت إلى طريق مسدود .

وكان الجانب السعودي قد اقترح خطاً بين المملكة العربية السعودية والإمارات المجاورة عام ١٣٥٤هـ = ١٩٣٥م ورفضته بريطانيا التي تقدمت باقتراح آخر مضاد يعطي قطر مزيداً من الأراضي، وتؤكد تبعية "خور العديد" لأبوظبي . وفي عام ١٣٧٢هـ = ١٩٥٣م انعقد بالدمام مرة أخرى مؤتمر مائدة مستديرة لبحث الحدود العامة بين المملكة العربية السعودية وأبو ظبي . وقدمت أبوظبي وبريطانيا مذكرات بشأن حدود الإمارتين مؤكدة سيطرة أبوظبي على شاطئ الظاهرة وانتماء قبائل بني ياس والمناصير لأبوظبي، وتبعية واحة ليوا وخور العديد لأبوظبي وكذلك الظفرة . ولم يسفر هذا المؤتمر عن أية نتيجة ، وبقيت الحدود معلقة وغير مرسومة .

وبسبب تجميد الوضع لفترة طويلة، وعدم تحقيق أي تقدم يذكر في المفاوضات المتعددة السابقة، فإن الحدود بين الدول الثلاث لم تسلم من بعض التوترات التي مالبثت أن تطورت إلى صدامات مسلحة على الحدود السعودية ـ العمانية خلال اعوام ١٣٧٢-١٣٧٣هـ= نوفمبر ١٩٥٢ـ يوليو ١٩٥٤م، وقطعت على أثرها العلاقات الدبلوماسية السعودية البريطانية . ولم تستأنف العلاقات بين البلدين إلا بعد تسع سنوات تقريباً حيث استؤنفت بعدها الجهود السلمية لتسوية النزاع لأول مرة تحت الإشراف الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة .



خارطة حديثة توضح الحدود الدولية بين المملكة العربية السعودية ودول الخليج الإمارات العربية / عمان / قطر / البحرين / الكويت بعد التوقيع النهائي على اتفاقيات الحدود بين هذه الدول

إعلان الاتحاد بين الإمارات
والتوصل إلى اتفاق الحدود

وعقب إعلان قيام دولة الإمارات العربية المتحدة في عام ١٣٩١هـ = ٢ديسمبر ١٩٧١م اعترفت المملكة العربية السعودية بها مع بعض التحفظات المتعلقة بتسوية الحدود . ثم جاء إلغاء بريطانيا للمعاهدات القديمة التي فرضتها على مشيخات الخليج إبعادا للبريطانيين عن مشكلة البريمي، وهذا بالطبع جعل مشكلة الحدود تأخذ الطابع العربي الخليجي دون أي تدخل أجنبي، وهو وضع شجع الأطراف المعنية على اتخاذ خطوة إيجابية تجاه حل المشكلة المزمنة .

ففي ١ شعبان ١٣٩٤هـ = أغسطس ١٩٧٤م قام سمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان بزيارة المملكة والتقى في جدة مع الملك فيصل بن عبد العزيز رحمه الله ووقع على اتفاقية الحدود بين المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ، وعقب توقيع الاتفاقية صدر البيان المشترك التالي :

إيماناً بضرورة تعميق جذور التضامن بين شعب المملكة العربية السعودية وشعب دولة الإمارات العربية المتحدة في ظل الشريعة الإسلامية السمحاء، ودعماً للإخاء العربي فقد قام حضرة صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة بزيارة رسمية للمملكة العربية السعودية تلبية لدعوة أخيه جلالة الملك فيصل بن عبد العزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية، وذلك في اليوم الأول حتى الثالث من شهر شعبان ١٣٩٤هـ الموافق التاسع عشر حتى الحادي والعشرين من شهر أغسطس ١٩٧٤م .

وقد استقبل سمو الضيف الكبير ومرافقوه على الصعيدين الشعبي والرسمي استقبالاً ودياً رائعاً عبر عما يكنه الشعب العربي السعودي من نبيل الشعور نحو شعب الإمارات العربية المتحدة التي تشده إليه أواصر العقيدة واللغة والقربى والجوار ووحدة الآمال والمصير ..

وخلال هذه الزيارة أدى سمو الشيخ زايد ومرافقوه مناسك العمرة ، وشاهدوا ما حققته المملكة العربية السعودية من منجزات عظيمة تهدف إلى خير الشعب وسعادته بقيادة جلالةالملك فيصل وحكومته الرشيدة .

وفى جو سادته روح المحبة والأخوة والرغبة المخلصة فى التعاون التام بين البلدين الشقيقين جرت مباحثات بين العاهلين العظيمين تناولت العلاقات الثنائية بين البلدين ومستقبل الأوضاع فى الخليج العربى والحالة الراهنة فى العالم العربى الناجمة عن استمرار الاحتلال الصهيونى للأراضى العربية ومقدسات الإسلام ..

وقد اشترك فى هذه المباحثات عن جانب الإمارات العربية المتحدة الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم نائب رئيس الدولة، معالى حمدان بن راشد آل مكتوم وزير المالية ، معالى خليفة السويدى وزير الخارجية ، معالى محمد بن راشد آل مكتوم وزير الدفاع ، معالى مانع سعيد العتيبة وزير البترول ، معالى عبدالله عمران تريم وزير التربية والتعليم ، معالى محمد سعيد الملا وزير المواصلات ، معالى أحمد سلطان بن سليم وزير دولة ، سعادة السفير محمد مهدى التاجر سفير دولة الإمارات .

وعن الجانب السعودى صاحب السمو الملكى الأمير خالد بن عبد العزيز ولى العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء، صاحب السمو الأمير مساعد بن عبد الرحمن وزير المالية والاقتصاد الوطنى، صاحب السمو الملكى الأمير سلطان بن عبد العزيز وزير الدفاع والطيران والمفتش العام، صاحب المعالى الدكتور رشاد فرعون المستشار الخاص لجلالة الملك، صاحب المعالى الشيخ كمال أدهم المستشار بالديوان الملكى، صاحب السعادة الشيخ إبراهيم السلطان وكيل وزارة الخارجية بالنيابة ..

ففى مجال العلاقات الثنائية أكد العاهلان عزمهما على تنمية التعاون وتعميق جذوره بين البلدين الشقيقين فى جميع المجالات وخاصة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وذلك تدعيماً للأخوة العربية والإسلامية التى تجمع بينهما ..

ووقع العاهلان على اتفاقية الحدود بعد وضعها فى صيغتها النهائية، وأبدى جلالة الملك فيصل ارتياحه لنتيجة المباحثات التى أجراها سمو الأمير فهد بن عبد العزيز مع سمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان فى أبو ظبى فى العاشر من شهر رجب ١٣٩٤هـ الموافق ٢٩ من شهر يوليو ١٩٧٤م والتى انتهت بتوقيعهما بالأحرف الأولى على الخرائط التى تبين النقاط الأساسية للحدود بين البلدين، واتفق الجانبان على قيام لجنة فنية من الطرفين بأسرع وقت ممكن لترسيم هذه الحدود على الطبيعة.

وتدارس العاهلان بعمق الوضع فى الخليج العربى فأبديا استعدادهما التام للتعاون والتنسيق مع أشقائهما فى منطقة الخليج بتجنيب هذا الجزء الحساس من العالم مختلف التيارات المنحرفة التى لاتمت إلى عقيدته الإسلامية الراسخة في نفوس أبنائه بصلة، ولتحقيق أمن المنطقة وسلامتها وضمان استقرارها والمساهمة فى تطويرها وازدهارها ..

ويؤمن الجانبان إيماناً عميقاً بأن التمسك بأهداب الدين الحنيف هو السبيل الأمثل لخلاص المجتمعين العربى والإسلامى من التيارات الهدامة التى تتعارض كلياً وجزئياً مع معتقداتهما الإسلامية الخالدة وتقاليدهما العربية الموروثة ..

واستعرض العاهلان الوضع فى العالم العربى والآثار المترتبة عن استمرار الاحتلال الصهيونى للأراضى العربية والمقدسات الإسلامية فأشادا بمواقف قادة جميع الدول العربية فى حرب رمضان التى كتب الله فيها النصر للأمة العربية بعد أن وحدت صفوفها وحشدت طاقاتها ضد عدو شرس لا يقيم للقيم الإنسانية وزناً ولا للضمير العالمى حرمة واعتباراً .

ويناشد العاهلان قادة الأمة العربية أن يعملوا على توحيد الجهود وتعميق التضامن لتتمكن الأمة من الوقوف صفاً واحداً أمام قضاياها المصيرية حتى يتحقق النصر النهائى بإذن الله ..

كما يعلن العاهلان وقوفهما بكل عزم وتصميم إلى جانب الشعب الفلسطينى فى كفاحه العادل لأسترداد أرضه واستعادة حقوقه المغتصبة ..

وتحقيقاً للتعاون الصادق المخلص بين البلدين الشقيقين فقد اتفق العاهلان على تبادل التمثيل الدبلوماسى على مستوى السفراء ..

وقد أعرب سمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان عن عظيم شكره على الحفاوة البالغة والترحيب الحار اللذين قوبل بهما سموه ومرافقوه وتمنى للمملكة العربية السعودية كل تقدم وازدهار فى ظل عاهلها العظيم ..

وقد وجه سمو الشيخ زايد بن سلطان الدعوة لجلالة الملك فيصل المعظم لزيارة الإمارات العربية المتحدة فقبلها جلالته شاكراً على أن يقوم بها فى أقرب فرصة [1] .

١- جريدة أم القرى ، العدد ٢٥٣٨ ، ٥ شعبان ١٣٩٤هـ - ٢٣ أغسطس ١٩٧٤م ، ص ١ .

ولقد تضمن الاتفاق تنازل المملكة عن واحات البريمي الست لدولة الأمارات ، مقابل تنازلها للمملكة عن مثلث أرض غرب "أبوظبي" وجنوب شرق قطر المعروف باسم "سبخة مطى" . كما تضمن الاتفاق إنشاء ممر برى إلى المملكة العربية السعودية يصل إلى خور العديدعلى الساحل الغربي لدولة الإمارات .

ولقد تحملت المملكة العربية السعودية تكاليف سفلتة الطريق .

ومقابل ذلك تتنازل المملكة العربية السعودية عن آبار النفط التابعة والمستثمرة يومذاك من قبل دولة الإمارات والواقعة في الجرف القارى المقابل لخور العديد ، للإمارات العربية المتحدة كدولة وليس "لأبو ظبي" كإمارة، وتعطى "أبو ظبي" ممراً إلى خور العديد، ومن هناك إلى حدودها الجنوبية الشرقية، وقد حصلت المملكة العربية السعودية بهذا الاتفاق على سبخة مطى الغنية بالبترول، وخور العديد، مقابل تنازلها عن مطالبتها بواحة البريمي، أما الحدود الجنوبية "لأبو ظبي" فقد تم إعادة تخطيطها وضم المثلث الجنوبي منها إلى المملكة العربية السعودية، وبذلك تم حسم الخلاف في قضايا الحدود بين المملكة العربية السعودية من جهة ، ودولتي عمان والإمارات العربية المتحدة من جهة أخرى .

وبعد توقيع الاتفاق صرح الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية تصريحاً ودياً قال فيه : إن كل أراضى الإمارات هي ملك للسعودية ، وإن كل أراضى السعودية هي ملك للإمارات [١] .

تلك كانت إحدى قضايا الحدود الرئيسية التي كانت تقلق الدبلوماسية السعودية ردحاً طويلاً من الزمن، ولكن هذه القضية التي انتهت إلى ماانتهت إليه توضح مدى ما تميز به ملوك المملكة العربية السعودية من مقدرة سياسية ودراية بتوازن القوى في توجيه دفة علاقاتهم الدولية، ليس فقط مع القوى المحلية في الجزيرة العربية، بل وأيضاً مع القوى الأجنبية ذات المصالح المختلفة في منطقة الشرق الأوسط المتميزة بأهميتها الحيوية في عالمنا المعاصر .

١ ـ د. فاروق أباظة ، المرجع السابق ، ص ٨٠ – ٨٢ .

الفصل الثانى

الحدود الدولية بين السعودية وسلطنة عمان

أشرنا فى الفصل السابق إلى أن دراسة قضايا الحدود الدولية بين المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان يجب أن تمر عبر مثلث (السعودية والإمارات وعمان)، كما ألمحنا إلى أهمية النزاع بين الدول الثلاث حول واحة البريمى، حيث تشكل هذه الواحة بؤر الخلاف حول أهلية تحديد الحدود الرئيسية .

ولقد بينا فى الفصل السابق أن جوهر النزاع حول البريمى يتمثل فى أن دولة الإمارات طالبت بست قرى من قرى الواحة، وأن سلطنة عمان طالبت بالقرى الثلاث الباقية ، بينما أكدت المملكة العربية السعودية أن جميع قرى واحة البريمى تابعة لها .

بمعنى أن الاستعراض السابق لمشكلة واحة البريمى يغنينا عن تكرار ذكر هذه المشكلة فى هذا الفصل .

ولكن مع ذلك سوف نشير إلى البريمى بالقدر الذى يحتاجه السياق التحليلى ويحقق مزيداً من الإيضاح والتوضيح .

ومن المعلوم تاريخياً أن واحة البريمى خضعت لنفوذ الدولة السعودية الأولى والدولة السعودية الثانية والدولة السعودية الحديثة وبقى سكانها يدفعون بشكل طوعى الزكاة الشرعية لآل سعود بصورة مستمرة ويرجعون إلى نجد فى كل أمورهم وقضاياهم .

ولكن سلطان مسقط (سلطنة عمان) وحاكم مشيخة أبو ظبى (دولة الإمارات العربية المتحدة) ادعيا - بموجب إيعاز من بريطانيا فى ذلك الوقت - ملكيتهما لواحة البريمى وتبعيتها لبلادهما وأراضيهما ، وقد رفضت السعودية هذا الادعاء وظلت الواحة موضع

نزاع وصراع بين البلدان الثلاثة حتى عام ١٩٤٥م عندما اتفقت الحكومة السعودية والحكومة البريطانية على التفاوض السلمي من أجل إيجاد حل مناسب لمشكلة واحة البريمي ، غير أن الحكومة البريطانية نكثت الاتفاق وأخلت بمضمونه وقامت في أكتوبر (تشرين أول) ١٩٥٥م باحتلال الواحة وفرض الأمر الواقع عليها [١] .

وفي عام ١٣٩١هـ = أكتوبر ١٩٧١م على عهد الملك فيصل بن عبد العزيز رحمه الله قام السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان بزيارة المملكة العربية السعودية لتوطيد العلاقات بين البلدين وصدر بيان مشترك عقب الزيارة يتضمن اعتراف المملكة العربية السعودية بالقرى الثلاث من واحة البريمي التي ضمت إلى سلطنة عمان [٢]. وهذا نص البيان :

بعد أن استعرض جلالة الملك فيصل بن عبد العزيز مع أخيه السلطان قابوس بن سعيد بن تيمور سلطان عمان الأوضاع الراهنة في العالم العربي وخاصة في منطقة الجزيرة العربية أكدا ضرورة التمسك بالعقيدة الإسلامية لمجابهة التيارات التي تعصف في أجواء المنطقة، وجعل هذه العقيدة نبراساً ينير لهم الطرق في جميع أعمالها لتطوير المنطقة .

كما أكدا ضرورة المحافظة على التراث العربي الخالد، وهما يريان في تعاونهما البنّاء المخلص مع جميع الدول العربية في المنطقة ما يحقق الأمن والاستقرار لهذا الجزء الحساس من العالم .

وبعد أن استمع جلالة الملك فيصل إلى ما عرضه جلالة السلطان قابوس من تطور الأوضاع في سلطنة عمان وإلى السياسة الحكيمة التي ينتهجها جلالة السلطان لصالح بلده وإلى الرغبة المخلصة التي لمسها جلالة الملك فيصل من أخيه جلالة السلطان بدعوة جميع العمانيين للعودة إلى بلدهم للمساهمة في تطور سلطنة عمان وازدهارها فإن المملكة العربية السعودية تعلن اعترافها بسلطنة عمان وتتمنى لها كل توفيق ونجاح ولشعب عمان الشقيق كل تقدم وازدهار .

١- عبد الرحمن سلطان ، المرجع السابق ، ص ٥٩ - ٦٠ .

٢- د. فاروق أباظة ، المرجع السابق ، ص ٤٣ .

وتؤكد دعمها لهذه السلطنة مادامت سائرة فى الطريق الذى يرفع شأن الإسلام ويوحد كلمة العرب كما اتفق الطرفان على حل جميع المشاكل بروح الأخوة والمحبة [١] .

ولكن هذا الاعتراف لم يتضمن التوصل إلى اتفاق نهائى حول الحدود ولكنه كان بالتأكيد خطوة موفقة على طريق التوصل إلى اتفاق نهائى .

وفى عام ١٩٧٤م حلت مشاكل الحدود بين السعودية وأبو ظبى - كما أوضحنا فى الفصل السابق - باتفاق تضمن تنازل السعودية عن واحات البريمى الست لأبو ظبى مقابل تنازل أبو ظبى عن مثلث أرض غرب أبو ظبى وشرق جنوب قطر المعروف باسم سبخة مطى، كما تضمن الاتفاق إنشاء ممر برى إلى السعودية يصل إلى خور العديد على الساحل الغربى لأبوظبى ، ومقابل ذلك تتنازل السعودية عن آبار النفط التابعة والمستثمرة يومذاك من قبل أبو ظبى والواقعة فى الجرف القارى المقابل لخور العديد للإمارات العربية المتحدة لا لأبوظبى كإمارة، وتعطى أبو ظبى ممراً برياً إلى خور العديد ، ومن هناك إلى حدودها الجنوبية الشرقية .

ولاشك أن التوصل إلى حلول نهائية وباتة حول واحة البريمى بين السعودية والإمارات، يعتبر مقدمة هامة على طريق التوصل إلى اتفاق نهائى على الحدود بين السعودية وسلطنة عمان .

والواقع أن التحرك السعودى نحو تسوية قضايا الحدود الدولية كان يقوم على أهمية تغطية الجهود المبذولة بمظلة سميكة من روح التفاؤل والمحبة، بعيداً عن الأنفعال والشحن، كما كانت الجهود الدبلوماسية السعودية تتسم بالموضوعية والرغبة الصادقة فى التوصل إلى حل، والإحساس بأن الفترة الماضية التى تجاوزت نصف قرن وأكثر كافية لبلورة المواقف وتحقيق حد أدنى من الأقتناع بأهمية تطبيق مبدأ التنازل المتبادل فى ظل تحقيق المصلحة المشتركة .

١- جريدة أم القرى العدد ٢٤٠١، ٢٩ شوال ١٣٩١هـ - ١٧ ديسمبر ١٩٧١م .

وفي ظل هذا المناخ المناسب وجه السلطان قابوس سلطان عمان الدعوة إلى خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود لزيارة عمان من أجل تتويج اتفاق ترسيم الحدود الذي تم التوصل إليه بين المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان .

وفعلاً قام الملك فهد في ٢٣ جمادى الأولى ١٤١٠هـ = ٢١ ديسمبر ١٩٩٠م بزيارة لعمان ووقع مع السلطان قابوس اتفاق ترسيم الحدود بين البلدين .

وعقب الزيارة صدر البيان التالي :

تلبية لدعوة أخوية من صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان إلى أخيه خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية قام خادم الحرمين الشريفين بزيارة خاصة لسلطنة عمان من ٢٣ إلى ٢٥ جمادى الأولى ١٤١٠هـ الموافق ٢١ إلى ٢٣ ديسمبر ١٩٨٩م . وقد أجرى العاهلان الكبيران خلال هذه الزيارة محادثات اتسمت بروح الأخوة الصادقة والثقة التامة بحثا خلالها الوضع في المنطقة وتطورات القضايا العربية والإسلامية ومختلف القضايا الدولية ذات الاهتمام المشترك، وكانت وجهات النظر متفقة حول كافة المسائل التي جرى بحثها .

وقد أبدى العاهلان ارتياحهما لإطراد نمو العلاقات الثنائية واستمرار تطورها لما فيه خير البلدين، وأكدا عزمهما على مواصلة تعزيز التعاون وتنمية المصالح المشتركة .

وانطلاقاً من وشائج القربى والجوار وتأكيداً للعلاقات الأخوية المتميزة والمتينة القائمة بين سلطنة عمان والمملكة العربية السعودية فقد إتفق خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز وصاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد على ترسيم الحدود بين البلدين الشقيقين . وقد أعرب خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز عن شكره وتقديره لكرم الضيافة والحفاوة البالغة التي قوبل بها على المستويين الرسمي والشعبي والتي تؤكد عمق الروابط والصلات القائمة بين البلدين والشعبين الشقيقين .

وفي ٧ ذي القعدة ١٤١١هـ = ٢١ مايو ١٩٩١م قام السلطان قابوس سلطان عمان بزيارة للمملكة العربية السعودية. وأثناء الزيارة تم في مقر وزارة الخارجية السعودية بالرياض تبادل وثيقتي التصديق على اتفاقية الحدود الدولية بين المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان والملحقين التابعين لها والتي سبق ان تفضل بالتوقيع عليهما خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية وحضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس سلطان عمان بتاريخ ٢٤/٨/١٤١٠هـ - الموافق ٢١ مارس ١٩٩٠م .

وقد قام بتبادل وثيقتي التصديق الامير سعود الفيصل وزير الخارجية ومعالي الاستاذ يوسف بن علوي بن عبد الله وزير الدولة للشئون الخارجية .

وحضر حفل تبادل الوثائق عن الجانب العماني سفير سلطنة عمان في المملكة الاستاذ حمد بن هلال المعمري وعن المملكة سفير خادم الحرمين الشريفين لدى سلطنة عمان الاستاذ عبد المحسن البلاع ورئيس ادارة المنظمات والمؤتمرات الدولية بوزارة الخارجية السفير جعفر مصطفى اللقاني ورئيس ادارة المراسم بالوزارة السفير عبد الرحمن بن محمد النويصر ونائب رئيس ادارة المنظمات والمؤتمرات الدولية في وزارة الخارجية الوزير المفوض عبد الاله مهنا .

وقال الامير سعود الفيصل وزير الخارجية أن تبادل وثائق تصديق المملكة وسلطنة عمان على اتفاق الحدود الدولية بين البلدين يأتي تاكيدا على لقاء الخير والبركة بين خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود واخيه حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان الشقيقة .

واضاف سموه لـ "واس" عقب تبادله وثائق التصديق مع معالي وزير الدولة العماني للشئون الخارجية الاستاذ يوسف بن علوي بن عبد الله بمقر وزارة الخارجية في الرياض "ان لقاءات الزعيمين خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود واخيه السلطان قابوس بن سعيد تأخذ دائما بناء عنصر الود والتاخي بين البلدين وتنساق في اطار بناء اواصر التقارب والتعاون بين دول مجلس التعاون وعلى الساحة العربية والإسلامية .

من جهته أكد معالي وزير الدولة للشئون الخارجية العماني الاستاذ يوسف بن علوي بن عبد الله في تصريح مماثل لوكالة الانباء السعودية ان تبادل وثائق تصديق المملكة وعمان على اتفاقية الحدود الدولية بين البلدين يأتي بفضل الحكمة التي تسير عليها حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود وأخيه جلالة السلطان قابوس بن سعيد لتوثيق عرى التعاون والعمل المشترك بين البلدين الشقيقين .

وأشار إلى أن ما تم يعد إحدى اللبنات القوية الصلبة في مسيرة التعاون بين البلدين الشقيقين [1].

وهكذا تم إسدال الستار على أطول مشكلة من مشاكل الحدود في الخليج العربي بين المثلث السعودي الإماراتي العماني .

---

١ ـ جريدة عكاظ، ٨ ذي القعدة ١٤١١ هـ = ٢٢ مايو ١٩٩١م، ص ٤ .

خادم الحرمين يغادر مسقط .. والسلطان قابوس فى

اتفاق لترسيم الحدود السعودية ـ ا

الارتياح لاضطراد نمو العلاقات الـ

الرياض (واس) صدر امس (السبت) فى ختام زيارة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز ال سعود لسلطنة عمان الشقيقة بيان مشترك فيما يلي نصه

بيان مشترك

... احدمة من صاحب ...

التعاون وتنمية المصالح المشتركة وانطلاقا من وشائج القربى والجوار وتأكيدا للعلاقات الاخوية المتميزة والمتينة القائمة بين سلطنة عمان والمملكة العربية السعودية فقد اتفق خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز وصاحب الجلالة ... بن سعيد على ترسيم

وقد اجر ... الشريفين ودا ... الموكب المتز ... الشريفين وجلا ... سعيد الى المطا ... الشرف حيث ع ... السعودي وال ... العماني ثم اطلق ... عشرين طلقة

السلطان قابوس غادر الرياض إلى مصر

السعودية وعُمان تتبادلان وثيقتي الحدود الدولية

ض: «الشرق الاوسط» ووكالات الانباء

السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان امس زيارة ... خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز للسعودية اجرى خلالها ... ورات في المنطقة وبدأ السلطان قابوس امس زيارة لمصر يجري خلالها ... نيس المصري حسني مبارك.

... بن عبد العزيز ال سعود تناولت العلاقات ...

... مقر وزارة الخارجية السعودية تبادل وثيقتي التصديق على اتفاقية الحدود ... العربية السعودية وسلطنة عمان والملحقين التابعين لها والتي سبق ان ... سلطان قابوس بتاريخ ١٤١٠/٨/٢٤ هـ الموافق ٢١ مارس (اذار) ١٩٩٠. ... قتي التصديق وزير الخارجية السعودي الامير سعود الفيصل ووزير ... ن الخارجية السيد يوسف بن علوي بن عبد الله

... سلطان قابوس بن سعيد في مطار الملك خالد الدولي الامير سلطان بن ... لي لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران والمفتش العام وقد ... داع رسمي. ولدى وصول موكبه يصحبه الامير سلطان بن عبد ... لقهوة العربية ثم صافح السلطان قابوس مودعيه من الامراء ... ن مدنيين وعسكريين واعضاء سفارة سلطنة عمان لدى السعودية ... ان بن عبد العزيز اعضاء الوفد الرسمي العماني وصحب ... لشرف حيث عزف السلام الملكي السعودي والسلام السلطاني

... ن والامير سلطان باستعراض حرس الشرف ... لامير سلطان، السلطان قابوس متمنيا له سفرا سعيدا كما

السعودية وعمان

صافح السلطان قابوس الامير سلمان بن عبد العزيز امير منطقة الرياض ووزير البترول والثروة المعدنية وزير التخطيط بالنيابة الوزير المرافق السيد هشام ناظر ورئيس المراسم الملكية الاستاذ محمد بن عبد الرحمن ال الشيخ وامين مدينة الرياض المهندس مساعد العنقري وسفير المملكة لدى سلطنة عمان وسفير سلطنة عمان لدى المملكة

واثر مغادرته الرياض بعث السلطان قابوس برقية الى الملك فهد جاء فيها «يطيب لنا والوفد المرافق اثر انتهاء الزيارة الرسمية التي قمنا بها لبلادكم الشقيقة أن نعبر لكم عن بالغ شكرنا وتقديرنا لما لقيناه من جلالتكم وحكومة المملكة العربية السعودية وابناء شعبكم الشقيق من حسن الوفادة وحرارة الاستقبال

يسرنا أن نعبر لكم عن ارتياحنا العميق لما توصلنا اليه خلال مباحثاتنا معكم من نتائج طيبة وتطابق لوجهات النظر حول الامور ذات الاهتمام المشترك

كما نعرب لكم عن تقديرنا واعتزازنا لشخصكم الكريم لما يتحقق من انجازات وتقدم باهر في هذه البلاد الشقيقة بفضل قيادتكم الحكيمة

وتفضلوا ايها الاخ العزيز بخالص التحيات واجمل التمنيات لكم بموفور الصحة والسعادة والعمر المديد ... المملكة العربية السعودية ... الشقيق ...»

الفصل الثالث

الحدود الدولية بين السعودية والبحرين

الحديث عن الحدود الدولية بين المملكة العربية السعودية ودولة البحرين يضطرنا إلى الرجوع إلى مؤتمر لندن الذى عقد فى عام ١٩٥١م والذى سبق أن أشرناإإليه عند دراسة مشاكل الحدود بين السعودية من جهة والإمارات وعمان من جهة أخرى .

والسبب هو أن هذا المؤتمر - وكذلك مؤتمر المائدة المستديرة الذى عقد بالدمام فى عام ١٩٥٢م - كان قد بحث مشكلة الحدود الدولية للمملكة العربية السعودية مع كافة دول الخليج الخمس وهى الإمارات وعمان والبحرين وقطر والكويت .

وكان الأمير (الملك) فيصل بن عبد العزيز آل سعود وزير الخارجية آنذاك يرأس وفد المملكة .. بينما كانت بريطانيا تمثل كافة دول الخليج الخمس ، أى أن بريطانيا التى كانت تمثل دول الخليج إنما كانت تبحث عن ممرات وقنوات تدعم مواقعها ونفوذها فى المنطقة وكان هذا من الأسباب المهمة التى لم تمكن الدول الخليجية من التوصل إلى حلول مناسبة للحدود فى تلك الفترة ..

ولكن عموماً فإن مشكلة الحدود بين السعودية والبحرين لم تستغرق وقتاً طويلاً ولم يكن لها تأثير سلبى على العلاقات بين المملكة والبحرين ، فالسعودية والبحرين ليس بينهما حدود برية ولا تربطهما سوى مياه الخليج العربى . ولقد جاء استغلال البترول فى الخليج بعد فترة من استغلال البترول فى المناطق البرية ، وهى فترة طرحت خلالها دولياً فكرة تحديد المياه الإقليمية للدول . ففى عام ١٩٤٥ أعلنت المملكة العربية السعودية أن مياهها الإقليمية تمتد إلى اثنى عشر ميلاً من سواحلها على البحر الأحمر والخليج العربى.

ومن هنا بدأت قضية الحدود البحرية بين السعودية والبحرين حيث لا يفصل بينهما سوى حوالى ١٥ ميلاً من مياه الخليج العربى . وفى هذه الأثناء كانت السعودية تشهد تدفقاً مطردا فى ثرواتها البترولية، كما أن البحرين كانت تشهد بدايات نضوب آبارها التى ظلت تفيض منذ بداية الثلاثينات .

وكان النزاع حول الحدود البحرية السعودية - البحرينية أول نزاع من نوعه فى الخليج . كما أنه أول نزاع تتم تسويته بطريقة سريعة وموفقة. ويتلخص النزاع فى أن المنطقة البحرية الفاصلة بين السعودية والبحرين بعرض ١٥ ميلاً تقع بها منطقة ضحلة تسمى «فاشت أبو سعفه» كما تقع بها جزيرتان هما «لبينة الكبيرة» و«لبينة الصغيرة» وهذه الجزر الثلاث كانت السعودية والبحرين تتنازعان ملكيتها ، وبدأ النزاع حين منحت حكومة البحرين عام ١٩٤١م امتيازاً لشركة نفط البحرين المحدودة لتقوم بالكشف والاستغلال فى أبو سعفة، ولكن السعودية اعترضت بشدة على منح هذا الامتياز فتوقف العمل فى المنطقة، الذى كانت الشركة قد بدأته منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، انتظاراً لتسوية مسألة السيادة عليها ، واتجه الجانبان إلى مائدة المفاوضات ، وعقدت أول جولة كبيرة منها فى مؤتمر لندن الذى عقد - كما أشرنا - فى عام ١٩٥١م واقترح فيها الوفد البريطانى الذى مثّل البحرين، أن تحصل البحرين على جزيرتى لبينة، وأن تحصل السعودية على أبو سعفة، ورفض السعوديون الاقتراح ورغبوا فى ضم أبو سعفة ولبينة الكبيرة، على أن يترك للبحرين لبينة الصغيرة، وهكذا تعثرت الجولة الأولى من المفاوضات .

وبعد ذلك بعدة سنوات عرض حاكم البحرين التنازل عن لبينة الكبيرة للسعودية بشرط ألا يكون لها مياه إقليمية، أما بالنسبة لفاشت أبو سعفة، فقد اقترح تقسيمها إلى قسمين، القسم الغربى يؤول للسعودية، وتحصل البحرين على القسم الشرقى المواجه لساحلها الغربى .

ولم يتفق الطرفان حول هذا الاقتراح إلى أن التأم شملهما فى مباحثات عام ١٩٥٤م حيث وافق السعوديون على مبدأ تقسيم فاشت أبو سعفة، وفى جولة لاحقة فى الدمام

أيضاً اتفقوا على فكرة توزيع البترول المستخرج من أبو سعفة مناصفة دون حاجة إلى تقسيم الحقل نفسه من الوجهة الجغرافية، وهكذا اتفق على تنازل البحرين عن مطلبها الخاص بالسيادة على فاشت أبو سعفه مقابل التزام السعودية بمنح البحرين نصف العائد الصافي من البترول الذى تستخرجه السعودية من الحقل الذى يقع فى نطاق اختصاصها المطلق .

أما بالنسبة لجزيرتى لبينة فقد اتفق على أن تمنح السعودية لبينة الكبيرة وتحصل البحرين على لبينة الصغيرة دون أن يكون لأيهما مياه إقليمية . ولقد تم توضيح مضمون هذا الاتفاق الحدودي فى الاتفاقية الموقعة بين البلدين وهذا نصها :

أثناء الزيارة التى قام بها حضرة صاحب السمو الشيخ سلمان آل خليفة حاكم البحرين لأخيه صاحب الجلالة الملك سعود ملك المملكة العربية السعودية فى الرياض يوم ٢ شعبان عام ١٣٧٧هـ جرت محادثات لتحديد الحدود بين البلدين وتم الاتفاق على عقد اتفاقية بهذا الشأن وقد وقعت بتاريخ الرابع من شهر شعبان سنة ١٣٧٧هـ وأبرمت بتاريخ الثامن من الشهر المذكور عام ١٣٧٧هـ ونصها كما يلى

بسم الله الرحمن الرحيم

اتفاقية بين المملكة العربية السعودية وحكومة البحرين

بالنظر لأن المياه الأقليمية بين كل من المملكة العربية السعودية وحكومة البحرين تتلاقى فى بعض المناطق التى تطل عليها سواحلها المتقابلة .

ونظراً للنطق الملكى الصادر من المملكة العربية السعودية بتاريخ غرة شعبان سنة ١٣٦٨هـ المرافق ٢٨ مايو سنة ١٩٤٩م والإعلان الصادر من حكومة البحرين بتاريخ ٥ يونيو سنة ١٩٤٩م باستثمار قاع البحر وبالنظر لضرورة الاتفاق على تحديد المناطق المغمورة التابعة لكل من البلدين .

ونظراً لروح الود والصداقة المتبادلة ، ورغبة من حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية فى بذل جميع المساعدات الممكنة لحكومة البحرين .

فقد تم الاتفاق على ما يأتى :

المادة الأولى :

١- يبدأ خط الحدود بين المملكة العربية السعودية وحكومة البحرين على أساس الخط الوسط من نقطة (١) التي تقع في منتصف الخط الموصل بين طرف رأس البر في أقصى الجنوب من البحرين ورأس أبو محارة (ب) على ساحل المملكة العربية السعودية .

٢- ثم يمتد الخط الوسط المذكور من نقطة (١) إلى نقطة (٢) الواقعة في منتصف الخط الموصل بين النقطة (أ) والطرف الشمالي لجزيرة الزخنونة (جـ) .

٣ - ثم يمتد الخط من النقطة (٢) إلى النقطة (٣) الواقعة في منتصف الخط الموصل بين (أ) وطرف رأس صباح (د) .

٤ - ثم يمتد الخط من النقطة (٣) إلى النقطة (٤) المبينة على الخريطة المرفقة والواقعة في منتصف الخط الموصل بين نقطتي (هـ) و (و) المبينتين على الخريطة .

٥- ثم يمتد الخط من النقطة (٤) إلى النقطة (٥) المبينة على الخريطة والواقعة في منتصف الخط الموصل بين نقطتي (ر) و(ح) المبينتين على الخريطة .

....

....

١٠- ثم يمتد الخط من النقطة (٩) إلى النقطة (١٠) الواقعة في منتصف الخط الموصل بين الطرف الشمالي الغربي لخور فشت (م) والطرف الجنوبي لجزيرة كسكوس (ن) .

١١- ثم يمتد الخط من النقطة (١٠) إلى النقطة (١١) الواقعة في منتصف الخط الموصل بين نقطة (س) الواقعة على الحافة الغربية لفشت الجارم ونقطة (ن) المذكورة في البند (١٠) أعلاه .

١٢- ثم يمتد الخط من النقطة (١١) إلى النقطة (١٢) الواقعة عند ملتقى خط العرض الشمالي (٢٦) درجة و(٣١) دقيقة و(٤٨) ثانية، وخط الطول الشرقي (٥٠) درجة و(٢٣) دقيقة و(١٥) ثانية تقريباً .

١٣- ثم يمتد الخط من نقطة (١٢) إلى نقطة (١٣) الواقعة عند ملتقى خط العرض الشمالي (٢٦) درجة و(٣٧) دقيقة و(١٥) ثانية وخط الطول الشرقي (٥٠) درجة و(٣٣) دقيقة و(٢٤) ثانية تقريباً .

١٤- ثم يمتد الخط من نقطة (١٣) إلى نقطة (١٤) الواقعة عند ملتقى خط العرض الشمالي (٢٦) درجة و(٥٩ دقيقة) و(٣٠) ثاني، وخط الطول الشرقي (٥٠) درجة و(٤٦) دقيقة و(٢٤) ثانية تقريباً، تاركاً ضحاضيح رتي (المعروفة بنجوة الرقاى وفشت العنارية) للمملكة العربية السعودية .

١٥- ومن ثم يمتد الخط من النقطة (١٤) في اتجاه الشمال الشرقي إلى المدى الذي يتفق مع النطق الملكي الصادر بتاريخ أول شعبان سنة ١٣٦٨هـ الموافق ٢٨ مايو سنة ١٩٤٩م ، ومع الإعلان الصادر من حكومة البحرين بتاريخ ٥ يونيو سنة ١٩٤٩م .

١٦- فما كان واقعاً يسار الخط المشار إليه في البنود السابقة فهو للمملكة العربية السعودية ، وما يقع بين ذلك الخط فهو لحكومة البحرين ، ومع التزام الحكومتين بما جاء في المادة الثانية أدناه .

١٧- إن هذه المساحة المذكورة والمحددة أعلاه في القسم العايد للمملكة العربية السعودية بناء على رغبة سمو حاكم البحرين وموافقة جلالة ملك المملكة العربية السعودية ، يجري استغلال موارد الزيت فيها بالطريقة التي يختارها جلالته، على أن يعطي لحكومة البحرين نصف ما يخص الحكومة العربية السعودية من الإيراد الصافي الناتج عن هذا الاستغلال، مع العلم بأن هذا لا يمس ما للحكومة العربية السعودية من حق السيادة والإدارة على هذه المنطقة المذكورة أعلاه .

المادة الثالثة :

ترفق بهذه الاتفاقية خريطة من صورتين موضح عليها المواقع والنقط المشار إليها في البنود السابقة على وجه التقريب ، على أن تعد خريطة نهائية بمعرفة اللجنة المنصوص عليها في المادة الرابعة أدناه ، وتكون تلك الخريطة النهائية ، بعد موافقة ممثلي الحكومتين المفوضين والتوقيع عليها من جانب الطرفين جزءاً لا يتجزء من هذه الاتفاقية .

المادة الرابعة :

يختار الفريقان هيئة فنية لعمل القياسات اللازمة لتثبيت الحدود حسب ما جاء في هذه الاتفاقية على أن تباشر هذه الهيئة عملها بعد شهرين على الأكثر من تاريخ العمل بهذه الاتفاقية .

المادة الخامسة :

بعد أن تفرغ اللجنة المشار إليها في المادة الرابعة ويوافق الطرفان على الخريطة النهائية التي تكون قد أعدتها، تقوم هيئة من مندوبين فنيين من قبل كل من الطرفين بوضع العلامات وتعيين الحدود طبقاً للبيانات التفصيلية الموضحة في الخريطة النهائية .

المادة السادسة :

تصبح هذه الأتفاقية نافذة المفعول من تاريخ الترقيع عليها من قبل الفريقين .

حرر بالرياض من نسختين أصليتين باللغة العربية في اليوم الرابع من شعبان سنة ١٣٧٧هـ الموافق ٢٢ من فبراير سنة ١٩٥٨م [١] .

١- جريدة أم القرى ، العدد ١٧٠٨ ، ١٠ شعبان ١٣٧٧هـ = ٧ مارس ١٩٥٨م ، ص ٢ .

وواضح مما سبق أن اتفاقية الحدود بين السعودية والبحرين تحتوى على ديباجة وست مواد . ولقد خصصت المادة الأولى لتوضيح النقاط وخطوط الطول والعرض الموضحة لسير خط الوسط وما يقع على يمينه يتبع البحرين، وما يقع على يساره يتبع السعودية ، والمادة الثانية تتضمن تحديدا وتفصيلا لمعلومات خرائطية للمنطقة وتشير الفقرة الأخيرة من هذه المادة إلى أن منطقة أبو سعفه ستكون فى القسم المخصص للسعودية .

ويتم استغلال موارد البترول فى هذه المنطقة بالطريقة التى تختارها المملكة العربية السعودية ، بشرط أن يمنح لحكومة البحرين نصف الدخل الصافى .

وتقضى المادة الثالثة بإعداد خريطة نهائية بهذا المعنى تعد جزءاً من الاتفاقية ويقوم على إعدادها هيئة فنية يختارها الطرفان .

وقد عثر على الزيت بكميات تجارية فى أبو سعفه عام ١٩٦٥م وبدأت شركة أرامكو منذ ديسمبر ١٩٦٥م تستخرج مايربو على ٣١ ألف برميل يومياً، وآلت نصف الأرباح الصافية إلى أرامكو، أما النصف الآخر فقسم بين البحرين والسعودية مناصفة [١] .

وهكذا انتهت مشكلة الحدود بين السعودية والبحرين التى بدأت بسيطة وانتهت بروح المحبة وفى إطار التسويات السعودية العادلة ودون أن تثير الغبار فى وجه العلاقات المتآخية .

الجسر يلغى الحدود

وتعبيراً عن روح الإخاء فلقد نفذت المملكة العربية السعودية بناء (جسر الملك فهد) الذى يربط مدينة الخبر السعودية بالبحرين، وهو آية فى الإبداع والجمال، ولقد شكلت الدولتان مجلسا لإدارة الجسر كى يساعد على انسياب العلاقات بين البلدين ويدعم عرى الصداقة والمحبة بين الشعبين ... ولذلك يمكننا القول بأن الجسر ألغى الحدود بين البلدين .

١- د. عبد الله الأشعل ، المرجع السابق ، ص ٤٠ -٤١ .

الفصل الرابع

الحدود بين السعودية وقطر

قطر في البحرين

سبق أن بينا أن الحكم في دول الخليج كانت تتقاسمه أسرتان عربيتان هما أسرة القواسم التي كانت تحكم الإمارات المتصالحة (الإمارات العربية المتحدة)، وأسرة العتوب، وهي الأسرة النجدية التي يتفرع عنها آل ثاني (الجلاهمة) في قطر، وآل خليفة في البحرين، وآل الصباح في الكويت.

ولقد تعاونت القبائل الثلاث في عام ١٧٦٦م لاقتحام البحرين، حتى تمكن آل خليفة من القبض على زمام الأمور في البحرين.

ولكن آل خليفة أبعدوا آل ثاني (الجلاهمة) من المشاركة في الحكم، فتكتل الجلاهمة في شطر قطر التي كانت جزءاً لا يتجزأ من البحرين، وبدأ الجلاهمة من قطر يزاحمون آل خليفة السلطة، ثم باتوا يطالبون باستقلالها عن البحرين، ودارت بينهما خلافات طويلة تخللها بعض المعارك الدامية، واضطر بسببها الجلاهمة إلى الاستنجاد بالسعوديين.

إستقلال قطر

وكان العون السعودي لقطر ضد البحرين في موقعة دامسة عام ١٨٦٨ دافعاً إلى إسراع بريطانيا لاحتواء الموقف، فاحتضنت حاكم قطر وقررت فصل قطر عن البحرين، وجمعت الإمارتين على معاهدة وقعتاها في سبتمبر ١٨٦٨ تدفع قطر بموجبها للبحرين جزية بصفة حمائية لا سيادية، أي مقابل حمايتها، وبحيث لا يؤثر دفع هذه الجزية على إستقلال قطر عن البحرين [١].

١- د. عبد الله الأشعل، قضية الحدود في الخليج العربي، المرجع السابق، ص ٥٨ - ٥٩.

ولقد أكدت بريطانيا فى أول اتفاق على الحدود بالخليج والذى وقع فى ٢٩ يوليو ١٩١٣م بين الإمبراطورية البريطانية والإمبراطورية العثمانية على استقلال قطر ، ومما جاء فى الاتفاق :

تنتهى حدود السيادة الإقليمية للعثمانيين وهى الحدود التى تم تعيينها وفقاً لخطوط التقسيم المشار إليه فى البند السابع من هذه المعاهدةعند الخليج (جنوباً) بمواجهة جزيرة «زهنونه» التابعة للأقليم المذكور فى اتجاه خط يبدأ من أقصى نهاية الخليج المذكور إلى الجنوب مباشرة حتى الربع الخالى ويفصل اقليم نجد عن شبه جزيرة قطر .وقد تم تعيين حدود نجد بالخط الأزرق على الخريطة المرفقة بهذه المعاهدة . وقد تم الاتفاق بين الحكومتين - بعد أن تنازلت حكومة الإمبراطورية العثمانية عن جميع مطالبها الاقليمية فى شبه جزيرة قطر-على أن تخضع شبه جزيرة قطر كما فى الماضى لحكم الشيخ جاسم بن ثانى وخلفائه .

ولكن - مع هذا - فمازالت مشكلة الحدود بين قطر والبحرين قائمة ولم تستطع أن تحلها القنوات الدبلوماسية فى مجلس التعاون الخليجى، وبالذات الوساطة التى قامت بها المملكة العربية السعودية . وفى شهر ذى الحجة ١٤١١هـ - يوليو ١٩٩١م رفعت قطر شكوى رسمية إلى محكمة العدل الدولية تطلب فيها من المحكمة حسم مشكلة الحدود مع البحرين والتى ظلت قائمة لأكثر من سبعين عاماً .

أما عن تطورات الأحداث بالنسبة للحدود بين المملكة العربية السعودية وقطر، ففى عام ١٩١٣م كان الملك عبد العزيز يطارد الأتراك فى منطقة الأحساء المتاخمة لقطر حتى تمكن من إجلاء الأتراك واستعادة ملك آبائه وأجداده فى المنطقة الشرقية .

وفى شهر يونيو من عام ١٩١٣ بعث الملك عبد العزيز من الأحساء رسالة إلى المقيم السياسى فى الخليج سير بيرسى كوكس يقول فيها :

إننا قد استولينا الآن على أرض آبائنا وأجدادنا، الأحساء والقطيف وملحقاتهما . ونظراً لما أكنه لكم من مشاعر الصداقة ، فإنني أرغب في الاحتفاظ بالعلاقات كما كانت على عهد أسلافنا . كما أعرب الملك عبد العزيز عن التزامه بالاتفاق الذي تعهد فيه بعدم مهاجمته أو تعرضه للدول الساحلية المتحالفة مع الحكومة البريطانية ..واستطرد الملك عبد العزيز في رسالته يقول :واني لأرغب في الاحتفاظ بالعلاقات وبنفس الأسس التي قامت عليها بينكم وبين أسلافنا . وهذا مادعاني إلى الكتابة إليكم . ولم يرد كوكس على هذه الرسالة حتى يوم ١١ سبتمبر عندما كتب يقول :

لقد خولتني حكومتي أن أؤكد لكم أن الحكومة البريطانية ستواصل الاحتفاظ بالعلاقات الودية التي كانت قائمة في الماضي، اذا تعهدتم من جانبكم بالامتناع عن أية إجراءات قد تعكر صفو الأوضاع القائمة، أو تثير القلاقل بين الإمارات العربية المرتبطة بعلاقات مع الحكومة البريطانية، بما في ذلك إمارة قطر، التي تم الاعتراف باستقلالها أيام حكومة المرحوم الشيخ جاسم وخلفائه من أسرة آل ثاني من جانب كل من الحكومتين التركية والبريطانية [١] .

الحدود من وجهة نظر السعودية

ولكن مع هذا فقد ظل الإنجليز يخشون كثيراً من نفوذ السعوديين الذي أخذ يتمدد داخل المشيخات الخليجية ويهدد نفوذهم في هذه المشيخات .

لذلك طلبت الحكومة البريطانية من الملك عبد العزيز في سبتمبر ١٩٣٥م أن تحدد المملكة العربية السعودية موقفها من قضايا الحدود من المشيخات الخليجية [٢] .

وفي ٣ أبريل ١٩٣٥م سلم فؤاد حمزة نائب وزير الخارجية السعودية إلى السفير البريطاني في جدة مذكرة تتضمن اقتراحاً بتعيين حدود السعودية مع قطر، ومشيخات ساحل عمان، وسلطنة مسقط وعمان، ومحميات عدن الشرقية .

١- د. فاروق أباظة ، مرجع سابق ، ص ١٤١ .
٢- المرجع نفسه ، ص ١٤٥ .

أما فيما يختص بقطر فإن حدود السعودية معها تبدأ بنحو ١٥ ميلاً من رأس دوحة سلومى امتداداً إلى الشرق بنحو ٥ أميال ، ثم جنوباً إلى الشرق حتى تلامس الساحل الشرقى على بعد نحو ٧ أميال شمال خور العديد . وأدرجت مقترحات السعودية كلا من جبل شمر على الحافة الغربية لشبه الجزيرة ، وخور العديد على حافتها الشرقية ضمن الأراضى السعودية .

ولكن يبدو أن البريطانيين لم يوافقوا على المطالبة السعودية فتعثرت المفاوضات .

وفى ٣٠ أغسطس ١٩٤٩ جرت بين الدولتين مفاوضات لتسوية الخلافات فى مدينة الرياض ولكن هذه المفاوضات لم يكتب لها النجاح فأصدرت المملكة العربية السعودية بياناً من جانب واحد جاء فيه :

بعد دراسة للمنطقة القبلية وللأوضاع الحقيقية، ترى حكومة المملكة العربية السعودية أن الحدود بين السعودية وقطر هى على الوجه التالى :

أ) تبدأ الحدود بين المملكة العربية السعودية وقطر من نقطة على ساحل دوحة سلوى على خط ٢٤ر٥٦ شمال (نقطة أ) .

ب) ومن نقطة (أ) يتجه الخط شرقاً حتى يحاذى خط طول ٥١ر .. شرقى (نقطة ب). ورغم أن هذه هى وجهة نظر المملكة العربية السعودية ..إلا أن قطر لا تختلف عنها كثيراً ولذلك فلقد توصل الطرفان فيما بعد إلى حل وسط دون أى خلافات تذكر .

الفصل الخامس

الحدود الدولية بين السعودية والكويت

كانت الحدود الدولية بين السعودية والكويت مستقرة نسبياً ولا يعكرهاإلا تنقل بعض القبائل من هنا وهناك ، ولكن كانت الحكومتان السعودية والكويتية حريصة على احتواء كافة المشاكل والعمل على دعم أواصر المحبة والجوار بينهما .

ولكن حينما تولى الشيخ سالم بن مبارك الصباح الحكم في الكويت عام ١٣٣٤هـ خلفاً لوالده قرر أن يبني له قصراً ومدينة صغيرة في مكان اسمه «البلبول» وهو فرضة صغيرة على شاطىء الخليج بين جبيل والكويت وفيها مغاص للؤلؤ، فكتب الملك عبد العزيز يرجوه العدول عن مشروعه لأن المكان من أراضي القطيف، فأبى، فكتب بذلك إلى المندوب البريطاني للخليج وطلب إليه منع الشيخ سالم فامتنع .

وشيد بعض الإخوان منازل للسكن في مكان يقع شمالي غربي «بلبول» وهو ملك قديم لقبائل مطير ويسمى "قرية" فاحتج الشيخ سالم وطلب إجلاء الإخوان عن المنطقة ثم أوفد الشيخ دعيج الصباح لإجلائهم بالقوة .

ووصل الخبر إلى فيصل الدويش «شيخ مطير» وقيل له أن دعيجاً ينذر إخوانك بالرحيل ويهددهم باستعمال القوة ، فأمدهم بألفي مقاتل سار على رأسهم وهاجم القوة الكويتية المرابطة هناك وقضى عليها .

ولجأ الشيخ سالم إلى الإنجليز يرجوهم أن يتوسطوا لإنقاذه فأرسلوا على الفور الطرادين "أسبيكل" و "لورانس" كما أرسلوا طائرتين حلقتا فوق معسكر الإخوان .

وانسحب الإخوان على الأثر وارتدوا إلى نجد وهدأت الحالة قليلاً، بيد أن الخلاف مالبث أن تجدد بين الحكومتين على إثر طلب الرياض من حكومة الكويت أن تخصها بجزء من دخل الجمارك لأن معظم البضائع الواردة بطريقها يباع لأهل نجد، فأعتذرت عن القبول بحجة أن الدفع يمس استقلالها . واقترحت على نجد أن تقيم جمركاً داخلياً على حدودها يتقاضى الرسوم عن البضائع حين دخولها إلى أراضيها .

وأعلنت نجد مقاطعة الكويت اقتصادياً، ومنعت «المسابلة» معها أى منعت المتاجرة والشراء والبيع لها ومنها ، ولكن هذا لم يرض الكويتيين الذين بادروا بإرسال وفد إلى الرياض للتفاهم مع الملك عبد العزيز مباشرة . وغادر الوفد الكويت إلى البحرين، يوم ٢٩ جمادى الأولى سنة ١٣٣٩هـ وكان برئاسة الشيخ أحمد الجابر ولى عهد الكويت، وعضوية الشيخ كاسب خان نجل الشيخ خزعل، وعبد اللطيف باشا المنديل وكيل ابن سعود فى البصرة ، وعبد العزيز السالم البدر . ولكن توفى الشيخ سالم المبارك، شيخ الكويت يوم ١٥ جمادى الثانية سنة ١٣٣١هـ والوفد ضيف على الملك فى حفر العش ، فنعى إليه والمباحثات مستمرة ، وكانت تدور فى جو ودى وأخوى، فأوقفها الملك عبد العزيز وقال للشيخ أحمد الجابر : الآن وقد صار الأمر إليك ، فلا أرى أى حاجة لتدوين الشروط التى اتفقنا عليها بشأن تحديد الحدود بيننا وبينكم ، ثم تناول الورقة التى كتبوا فيها الشروط ومزقها وقال له : إنى أفوضك وأترك لك وضع الحلول التى تراها ،وأتعهد بتنفيذها ، فشكره الشيخ أحمد على هذه العاطفة الطيبة، وعاد مع وفده يرتل آيات الشكر والثناء للملك عبد العزيز [1] .

اتفاقية إنشاء المنطقة المحايدة

فى ظل هذا المناخ بدأت بريطانيا تستغل الفرصة لتقريب وجهات النظر من أجل التوصل إلى اتفاق على الحدود السعودية والكويت، وفعلاً تم الاتفاق على الاجتماع فى العقير ، وفى العقير وقعت الأطراف على الاتفاق التالى :

١- أمين سعيد، البلاد السعودية ، المرجع السابق ص ١٢٤ - ١٢٥ .

تبتدى حدود نجد والكويت غرباً من ملتقى وادى (العوجة) بالباطن وتكون (الرقعى) لنجد ، ومن هذه النقطة تمتد على خط مستقيم إلى حيث تلتقى بالخط التاسع والعشرين عرضاً من الأرض وبالنصف الدائرة الحمراء (*) المشار إليها بالمادة الخامسة من الأتفاق الإنجليزى - التركى المؤرخ فى ٢٩ يوليو سنة ١٩١٣م .

وهذا الخط يستمر إلى جانب نصف الدائرةالحمراء حتى يصل إلى النقطة التى تنتهى عند الساحل جنوبى رأس (القليعة) وهو الحد الجنوبى الذى نزاع فيه لاراضى الكويت .

إن بقعة الأرض المحدودة شمالاً بهذا الخط يحدها غرباً ضلع من الأرض يسمى "الشق" وشرقاً البحر وجنوباً خط يمر غرباً بشرق من الشق إلى عين العبد ومنها إلى الساحل شمالاً رأس (المشعاب) فهذه الأرض تعتبر مشتركة بين حكومتى نجد والكويت ولهما فيها الحقوق المتساوية إلى أن يتفق اتفاقاً آخر بين نجد والكويت بخصوصها بمصادقة الحكومة البريطانية .

"معلوم أن الخريطة المرقومة عليها الحدود آسيا ١ : ٠٠٠٠ ١٠٠ وضعتها الجمعية الجغرافية الملكية تحت مشارفة دائرة الجغرافيا الحربية وطبعت فى نظارة الحربية سنة ١٩١٨م"

حرر فى بندر العقير واتفق عليه من قبل مندوبى حكومتى الطرفين فى ديسمبر سنة ١٩٢٢م الموافق ١٣ ربيع الثانى سنة ١٣٤١هـ

وتجدر الإشارة إلى ان اتفاقية العقير أشارت إلى أن ثمة اتفاقية مفصلة أخرى ستتلوها بصدد الحدود السعودية الكويتية، أى أن تلك الاتفاقية كانت بمثابة تسوية مؤقتة لمشكلة الحدود، كى يتسنى للدولتين استغلال موارد المنطقة المحايدة إلى أن تتم التسوية النهائية لوضع الحدود ، ولهذا بقيت اتفاقية العقير تشكل الوثيقة الوحيدة التى تحدد المركز القانونى للسعودية والكويت فى المنطقة المحايدة [١]، على أن هذه الاتفاقية ابتدعت أسلوباً صار مثالاً ناجحاً لتخطيط الحدود فى الحالات المماثلة ، وهكذا ظلت سيادة الدولتين فى المنطقة المحايدة دون تحديد دقيق مع التسليم بأن حقوقهما فيها متساوية، فلم تحدد الاتفاقية طريقة معينة لممارسة تلك السيادة ، فكانت بذلك أشبه بنظام السيادة المشتركة [٢].

*- هى دائرة مركزها قلب بلدة الكويت ونصف قطرها ٤٠ ميلاً .

١ - د. عبد الله فؤاد ربيعى، قضايا الحدود السياسية للسعودية والكويت ما بين الحربين العالميتين، القاهرة : مكتبة مدبولى، ص ٦٤ .

٢- لمزيد من المعلومات طالع :

Island and maritime Boundaries of the Gulf , Edited by Rechard Schofield . Arine International the Broudway . fonham Commnon SL 23 P.Q.UK .

اتفاق صداقة وحسن الجوار

ولكن بعد عشرين عاماً اتفق الطرفان على اتفاقية صداقة وحسن جوار تضمنت تنظيماً قانونياً لمجمل العلاقات الدولية، وبالذات تنظيم الحقوق فى المنطقة المحايدة ، ولقد تم التوقيع على هذا الاتفاق بجدة يوم ٤ ربيع الثانى سنة ١٣٦١هـ و٢٠ أبريل ١٩٤٢م وناب عن الكويت فى توقيع ف.هـ.ر. أسترنهيور بيرد وزيرانكلترا المفوض لدى المملكة السعودية وينص الاتفاق على ما يلى :

المادة الأولى - طبقاً لما هو جار من القديم بين المملكة العربية السعودية ومشيخة الكويت يسود بينهما سلم دائم وصداقة ثابتة محترمة .

المادة الثانية - أن حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة الكويت تتعهدان بأن يبذلا جهدهما للمحافظة على حسن العلاقات بينهما وبأن يسعيا بكل ما لديهما من الوسائل لمنع اتخاذ بلديهما قاعدة لأى عمل غير مشروع أو استعداداً له ضد السلم والأمن فى بلاد الفريق الآخر بما فى ذلك الغزو وأن يسعيا أيضاً لحل كل مايقع من الخلاف بينهما بروح المودة والصداقة .

المادة الثالثة - (أ) تعين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومةالكويت موظفين فى المناطق المجاورة للحدود لتنظيم التعاون المشترك والقيام بالتدابير الضرورية لضمان إنفاذ ما نصت عليه الاتفاقية بكل ماله علاقة بسلامة الأمن فى بلاد الفريق الآخر، وكذلك فيما يقتضيه التعاون التجارى بين البلدين وتسهيل حسن المواصلات بينهما وعلى الحكومتين المتعاقدتين أن تخبر إحداهما الآخرى بأسماء الأشخاص المعينين لهذا الغرض .

ب) ولهؤلاء الموظفين أو من ينوب عنهم حق المراسلة فيما بينهم لأجل التعاون على الحدود وتنفيذ ما جاء بالاتفاقية من المواد (٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩) وتنفيذ الملحق بهذه الاتفاقية أيضاً ، ولحل المسائل التى تحدث من وقت لآخر على الحدود أو بين القبائل .

المادة الرابعة - على موظفى الحدود المذكورين فى المادة الثالثة - أن يتبادلوا المعلومات بوقتها عن أى حادث يحدث فى أحد الجانبين من الحدود مما يكون له تأثير على سلامة الأمن فى الجهة الأخرى .

المادة الخامسة - (أ) عندما يبلغ السلطات المختصة المشار إليها فى المادة الثالثة أن فى أراضيها استعدادات يقوم بها شخص مسلح أو أشخاص مسلحون بقصد ارتكاب أعمال السلب أو النهب أو الغزو أو غيرها من الأعمال غير المشروعة التى من شأنها الإخلال بالأمن على الحدود بين البلدين يجب أن تشعر تلك السلطات إحداهما الأخرى .

(ب) فإذا اتضح أن الأشعار المرسل إلى السلطة المختصة قد لا يصل في وقت يمكنها من إنذار الذين قد يتضررون من جراء الهجوم فيجب علاوة على ذلك إعطاء الإشعار إلى أقرب موظف وفي حالة عدم إمكان الاتصال به فإلى الأشخاص أو القبائل المهددة .

المادة السادسة - (أ) إذا بلغ السلطات المختصة التابعة لإحدى الحكومتين أنه وقع ضمن أراضيها أي عمل من أعمال السلب أو النهب أو التهريب أو الغزو أو غيرها من الأعمال غير المشروعة التي من شأنها الإخلال بالأمن على الحدود بين البلدين فلها الحق في إبلاغ السلطة المختصة التابعة للفريق الآخر عن ذلك، وفي الحالات الاضطرارية والمستعجلة لها أن تبلغ أقرب مأمور تابع لذلك الفريق، وعلى ذلك الشخص الذي يصله البلاغ أن يتخذ التدابير اللازمة لأجل إلقاء القبض على الجناة في حالة دخولهم حدود البلاد التي هو موظف فيها وإرجاع جميع المسلوبات والمنهوبات والمهربات بأكملها فوراً مما يوجد بحوزة المعتدين .

(ب) فإذا كان الجناة من رعايا البلاد التي دخلوها فيجب اتخاذ الإجراءات اللازمة لمحاكمتهم في بلادهم وإن كانوا من رعايا البلاد الأخرى أو من رعايا دولة عربية ثالثة فيسلمون لحكومة البلاد التي حدثت الجناية في أراضيها طبقاً لنصوص إتفاقية تسليم المجرمين الموقع عليها بتاريخ ٤ من شهر ربيع الثاني سنة ١٣٦١هـ الموافق ٢٠ إبريل سنة ١٩٤٢م .

المادة السابعة - على الموظفين المعينين بمقتضى المادة الثالثة أن يتواعدوا من حين لآخر عند الحاجة للاجتماع في أحد الأماكن لحل المشاكل التي تقع بين العربان على الحدود طبقاً لروح هذه الاتفاقية .

المادة الثامنة - (أ) جميع القرارات التي تقرر بالاتفاق المشترك من قبل الموظفين المعينين بموجب المادة الثالثة في المسائل التي تنشأ على الحدود أو فيما بين القبائل تدون كتابة ويوقع عليها كل الموظفين وقت الاتفاق وتصبح نافذة المفعول ومعمولاً بها في الحال .

(ب) أما الأمور التي لا يتمكن الموظفون من الاتفاق عليها فتحال إلى الحكومتين لحلها بالاتفاق بينهما .

المادة التاسعة - (أ) لرعايا أي الحكومتين الذين يتجهون عادة جهتي الحدود لأجل المرعى حرية المسابلة والانتقال من مكان إلى آخر في البلدين إلا إذا وجدت إحدى الحكومتين ضرورة لتحديد حرية انتقال رعاياها للبلاد الأخرى أو تحديد حرية انتقال رعايا الحكومة الأخرى إلى بلادها لمصلحة النظام أو بسبب ضرورة اقتصادية .

(ب) على مأمور الحدود التابع للحكومة التى ترى من مصلحتها فرض مثل ذلك القيد أن يخبر مأمور الحدود التابع للحكومة الأخرى بذلك القرار قبل انفاذه لكي يكون لدى المأمور في البلاد الأخرى فرصة يتمكن فيها من اتخاذ الأسباب للتغلب على الصعوبات التى قد تنشأ من جراء تنفيذ ذلك القرار مع العلم بأن الواجب يقضى على مأمورى الحدود فى مثل هذه الحالة ببذل الجهد من كل منهما لتلافى مابيديه إحداهما مما يحتمل وقوعه من الصعوبات من جراء هذا المنع إذا كان ذلك التلافى ممكناً وألا ينفذ قرار المنع .

(ج) إذا اقتضت مصلحة إحدى الحكومتين الاتصال برعاياها المقيمين فى البلاد الأخرى لاستحصال الزكاة أو أى أمر آخر فيمكن لها مراجعة الأخرى من أجل ذلك وعلى الحكومة الأخرى إما أن تسمح بدخول الموظفين المختصين للغرض المطلوب أو تخرج القبائل أو الأشخاص المشار إليهم إلى بلادهم الأصلية .

المادة العاشرة - لايسمح لأى موظف فى إحدى الحكومتين ولا لأى شخص من رعايا إحداهما عبور الحدود بين البلدين بدون إجازة سابقة من الحكومة الأخرى إلا فى الحالات الآتية:

(أ) يسمح بتنقل الرعايا للرعى بين البلدين حسبما نص عليه فى المادة التاسعة .

(ب) يسمح بدخول موظفين بقصد الوصول إلى مدينة الكويت أو الرياض لأى غرض من الأغراض إذا كانوا مأذونين من حكومتهم بذلك .

(ج) يسمح بدخول موظفى الحدود المذكورين فى المادة الثالثة كما يسمح لمثلهم ورسلهم بقصد التعاون الموضح فى المواد (٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩) من هذه الاتفاقية .

(د) يسمح لرعايا إحدى الحكومتين بدخول البلاد الأخرى لتتبع الضائعات حسبما نص عليه برقم (٧) من الجدول الملحق بهذه الاتفاقية .

يسمح لأى شخص من رعايا إحدى الحكومتين بالدخول فى بلاد الحكومة الأخرى لغرض المسابلة أو أى غرض آخر لم ينص عليه فى هذه المادة بدون الحصول على إذن سابق من الحكومة الأخرى .

وعلى رعايا المملكة العربية السعودية الذين يقصدون الكويت أن يحملوا ورقة صادرة من الجهة المختصة فى بلادهم تثبت شخصيتهم وترخص لهم بالرحلة التى يزمعونها وعلى السلطات الكويتية أن تخبر وكيل المملكة العربية السعودية بالكويت بأسماء هؤلاء الأشخاص والعشائر التى ينتمون إليها وأنواع ما يحملون من الكويت .

إن هذا الترتيب لا يسرى على الحجاج الذين لهم ترتيب خاص فى أنظمة المملكة العربية السعودية .

المادة الحادية عشرة - مع مراعاة الأحكام الواردة في المادة التاسعة فإن الحكومة العربية السعودية وحكومة الكويت يمنعان الأشخاص الأجانب القادمين أو المقيمين في بلديهما من عبور الحدود إلى بلاد الحكومة الأخرى بقصد السفر أو الاكتشاف أو الصيد أو أي غرض آخر بدون استحصال إذن سابق من السلطات المختصة في بلاد الحكومة الأخرى ولا تكون الحكومة التي يدخل أولئك الأجانب إلى بلادها مسئولة عن سلامتهم إذا كان دخولهم بغير إذن سابق .

المادة الثانية عشرة - حررت هذه الاتفاقية باللغتين العربية والإنجليزية وللنصين قيمة رسمية واحدة، ويجرى تبادل وثائق إبرامها من قبل الفريقين المتعاقدين بأسرع ما يمكن، وتعتبر نافذة المفعول اعتباراً من تاريخ تبادل قرارات الإبرام إلى نهاية خمس سنوات من ذلك التاريخ وإن لم يعلن أحد الفريقين المتعاقدين الفريق الآخر قبل انتهاء السنوات (الخمس) بستة أشهر أنه يريد إبطال الاتفاقية وتعديلها تبقى نافذة ولاتعتبر باطلة إلا بعد مضى ستة أشهر من اليوم الذى يعلن فيه أحد الفريقين الآخر رغبته في إبطالها أو تعديلها وللاتفاق ملحق بشأن إعادة المنهوبات وتنظيم الطرق التي تتبع في التحقيق وكتب متبادلة تحدد عدد عشائر الفريقين .

ولقد تم تبادل وثائق التقسيم بين البلدين في ٧ ربيع الثاني ١٣٨٦هـ = ٢٥ يوليو ١٩٦٦م وبعد تبادل الوثائق صدر عن مصدر مسئول في وزارة الخارجية السعودية النبأ التالي :

اجتمع يوم الاثنين ٧ ربيع الثاني عام ١٣٨٦هـ الموافق ٢٥ يوليو ١٩٦٦م بمقر وزارة الخارجية بجدة كل من سعادة السفير الكويتي بجدة السيد عيسى العبد اللطيف العبد الجليل وسعادة السيد محمد إبراهيم مسعود وكيل وزارة الخارجية بالنيابة وتبادلا وثيقة إبرام اتفاقية تقسيم المنطقة المحايدة الموقعة بمدينة الطائف في ٨-٣-١٣٨٥هـ الموافق ٦ يوليو ١٩٦٥م [1] .

تثبيت أملاك السعوديين في الشطر الكويتي

ولكن يبدو أن عملية تثبيت أملاك السعوديين بالقسم الكويتي كانت محل مداولات بين الحكومتين السعودية والكويت ، ولذلك جرى في ١٥ شوال ١٤٠٢هـ بمدينة الرياض التصديق على اتفاقية تثبيت أملاك السعوديين بالقسم الكويتي من المنطقة المحايدة والتي تشمل العقارات والمزارع والأراضي والورش والدكاكين، كما تشمل الاتفاقية تنظيم إقامة العمال التابعين للشركات والمؤسسات في القسمين السعودي والكويتي . وقد وقع الاتفاقية عن الجانب السعودي سمو الأمير نايف بن عبد العزيز وزير الداخلية السعودي وعن الجانب الكويتي سمو الشيخ سالم صباح السالم الصباح وزير الداخلية الكويتي .

١- جريدة أم القرى ، العدد ٢١٣١ ربيع الثاني ١٣٨٦هـ = ٢٩ يوليو ١٩٦٦م ، ص ٢ .

وتنص الاتفاقية على مايلي :

بروح من التعاون والإخاء بين حكومتي المملكة العربية السعودية ودولة الكويت فيما يتعلق بتثبيت أملاك السعوديين بالقسم الكويتي من المنطقة المحايدة المقسومة فقد تمت المصادقة من قبل صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبد العزيز وزير الداخلية وسمو وزير داخلية دولة الكويت على الاتفاقية التي تم التوصل إليها في نتيجة المباحثات فيما بين وفدي الطرفين التي جرت بمدينة الطائف يومي ٢١ ، ٢٢ رمضان ١٤٠٢هـ الموافق ١١ و١٢ يوليو ١٩٨٢م حيث ترأس الجانب السعودي سعادة الدكتور عبد الرحمن الجماز وكيل وزارة الداخلية كما ترأس الجانب الكويتي السيد / عبد العزيز العتيبي أمين عام مجلس الوزراء بدولة الكويت وقد تضمنت الاتفاقية الآتي :

تصدر حكومة الكويت قبل ٣١ يناير ١٩٨٣م وثائق ثبوت ملكية المساكن والأراضي الفضاء والورش والدكاكين التي تم حصرها وتثبيتها ضمن البيانات التي تم التوقيع عليها من الجانبين والتي بلغت في مجموعها ٨٧٥ حالة على أن تخولهم هذه الوثائق حق الترميم والتوسع في حدود أملاكهم وتخصص في مدى ١٨ شهراً من تاريخ توقيع هذا الاتفاق قسائم سكنية مجهزة بمساحة ٤٠٠ متر لكل حالة وتسلم لكل من يحصل وثيقة من المشار إليهم أعلاه وثيقة تملك على قسيمته الجديدة فإذا كان مايملكه بالسابق يزيد على ٤٠٠ متر عوضته حكومة الكويت عن الزيادة نقداً .

أما ما يتعلق بالورش والدكاكين المذكورة بكشوف الحصر فتقوم حكومة الكويت بعد نزع ملكيتها وتثمينها بتنظيم قسائم صناعية وبناء دكاكين بالأماكن المخصصة لذلك بحسب التنظيم وتمنح كل من كان لديه ورشة أو دكان مثيلا لها أو لخصهن هذه القسائم والدكاكين وذلك بإيجار رمزي .

إذا تقرر نزع ملكية أجزاء من أملاك المواطنين السعوديين المحصورة ٨٧٥ حالة لمقتضيات التنظيم فيجب أن يتم تقدير التعويض عنها بمعرفة لجنة التثمين المشتركة المذكورة في هذه الاتفاقية . .

تقوم حكومة الكويت بفتح باب تسجيل الطلبات لمن لم يسبق له حتى الآن أن قدم مطالبة من السعوديين في القسم الكويتي من المنطقة المقسومة أو من سبق أن تقدم وأجل البت في طلبه وكانت مستنداته غير كافية وتعتبر مقبولة كل مطالبة كاملة المستندات حسب الشروط والقواعد السابق تطبيقها على الـ ٨٧٥ حالة وتعامل ما يثبت منها وفقاً لما ورد في المادة الأولى من هذا الاتفاق على أن يراعى مايلي :

أ- أن تكون المستندات ثابتة التاريخ رسمياً قبل ٧ / ٤ / ١٣٨٦هـ .

ب- ألا تزداد مساحة مايملك من الأرض الفضاء الواحدة عن ٢٥٠٠ متر مربع بحد أقصى ويتم

الإعلان بكافة الطرق عن فتح باب تسجيل الطلبات ابتداء من أول شهر سبتمبر ١٩٨٢م لمدة ثلاثة أشهر وتقدم الطلبات إلى قسم المساحة ببلدية الكويت ثم تعرض على اللجنة المشكلة للبت فيها .ويعرض مايختلف عليه على رئيسى الجانبين للبت فيه، ولا يجوز بعد ذلك النظر فى أى طلبات أخرى لأى سبب من الأسباب .كما توافق حكومة الكويت على إصدار وثائق بثبوت ملكية المزارع لأصحابها السعوديين والواقعة فى القسم الكويتى من المنطقة المقسومة وعددها ثلاث عشرة مزرعة ويكون لمن منح وثيقة بموجب هذه المادة حق الملكية الكاملة والتصرف فى مزرعته كما يشاء ويجرى تحديد مساحات هذه المزارع بواسطة لجنة فنية مشتركة تقوم بعملية المسح لمدة شهر تبدأ من أول نوفمبر ١٩٨٢م وتنتهى بانتهائه ويجب أن تسترشد هذه اللجنة بآثار الزراعة من عقوم وأثل والمنشآت الزراعية الأخرى فى تحديد مساحات تلك المزارع والبت فيها ثم تقدم لجنة المسح كشفاً بالمساحات التى تقرها إلى رئيس الجانبين لاعتمادها والبت فى الحالات المختلف عليها على أن تصدر حكومة الكويت وثائق ثبوت الملكية خلال مدة أقصاها ٣١ يناير عام ١٩٨٣م .كما اتفق الجانبان على تسجيل ممارسة الزراعة لمواطنى البلدين فى مزارعهم الواقعة فى الجزء التابع لها فى المنطقة المقسومة ومنح إقامات لعمالهم اللازمين لهذه المزارع على أن يحصل السعوديون على إقامات عمالهم من وزارة الشئون الاجتماعية والعمل بالكويت ويحصل الكويتيون على إقامات لعمالهم من إمارة الخفجى . كما وافق الجانبان على مايلى :

- منح العمال المستقدمين لأغراض العمل فى كل من القسمين السعودى والكويتى لدى المقاولين السعوديين والكويتيين العاملين مع شركات الزيت العاملة فى المنطقة إقامة كويتية أو سعودية فى القسم الذى يعملون فيه وذلك بشرط أن يقدموا شهادة من الشركات التى يتعاقدون معها مصدقاً عليها من مكتب شؤون النفط بالمنطقة المقسومة ومكتب وزارة البترول السعودى فى الخفجى يوضح فيها عدد العمال المطلوبين والفترة اللازمة لاستخدامهم وأن يتعهد المقاولون بترحيل عمالهم بعد انتهاء فترة عملهم مباشرة.

- منح أصحاب الحرف والدكاكين من السعوديين والمقيمين فى الجزء الكويتى من المنطقة المقسومة رخصاً تجارية كويتية تخولهم حق الاستمرارفى ممارسة أعمالهم واستقدام واستخدام من يحتاجون إليه من العمال ومنحهم الإقامة الكويتية على كفالة السعودى صاحب العمل ويعمل أصحاب الحرف والدكاكين من الكويتيين المقيمين فى الجزء السعودى بالمثل ..

يتم تثمين الأراضى أو المساكن أو المزارع فى كل من القسمين السعودى والكويتى من المنطقة المقسومة عن طريق لجنة مشتركة من الجانبين وذلك بمراعاة السعر السائد فى القسمين ووحدة السعر فى كليهما بالنسبة للأراضى والمزارع والمساكن أما المنشآت المقامة عليها فيجرى تثمينها بحسب حالتها [1] .

١- جريدة المدينة ، العدد ٥٦١٠ ، ١٤ شوال ١٤٠٢هـ ص ٤ .

اتفاق المملكة والكويت

بتوه

الامير نايف: نهنيء أنفسنا جميعا بتوقيع

سالم الصباح: حكمة الامير نايف ذللت كثيراً من

المدينة المنورة – واس

وقع صاحب السمو الملكي الامير

الشقيقة مساء امس

... العهد والشيخ سعد العبدالله

حقوق المواطنين بالمنطقة

لاتفاق

صعوبات

الشيخ سالم صباح السالم الصباح وزير

ية تتعلق بحقوق المواطنين في المنطقة

بدالعزيز كنا ... لمواطنينا ... وزير الداخلية ... جميل منوها ... بدالعزيز ... لاخوانه ... امة ... ولة ... اد

امله ان تكون هذه ... يرجوه البلدان الشقيقتان لتحقيق امن واستقرار والكويت وفي دول مجلس ... وابتهل الى الله سبحانه ... اعمار قادتنا وولي عهدهما ... فيه صالح بلديهما وشعبيهما ... من جانبه عبر صاحب السمو ... نايف بن عبدالعزيز وزير الداخلية ... للشيخ سالم الصباح وزير الداخلية ... جميل اللفظ وقال ان ذلك ليس ... على ما ... عليه .

واضاف سموه في تصريح مماثل ... نباء السعودية يقول . انني ... انفسنا جميعا على توقيع هذا الاتفاق ... الذي بما سبق الاتفاق عليه من ... ان في الواقع مواطنون سعوديون ... في نفس الوقت مواطنون كويتيون على ارض الكويت

سمو الامير نايف بن عبدالعزيز ... ته الذى تم وانتهى كان بفضل ... احب السمو الملكي الامير ... العزيز ولي العهد ونائب ... الوزراء ورئيس الحرس ... توجيهات سمو الشيخ سعد العبدالله الصباح ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء في الكويت الشقيق

وقال ان هذه التوجيهات وجهت في سعادة المواطنين

ولاشك الشيخ سالم الصباح بانهاء هذا الموضوع حتى يعيش المواطنون السعوديون الى جانب اخوانهم المواطنين ...



● اجتماع خادم الحرمين الشريفين مع سمو ولي عهد ...

ية في دولة الكويت ... ابدة المقسومة

ية بداية خير لنا ... يتسابقان عليه ... طنين في المملكة ... التعاون .

... ان يعد في ... ذ رغباتهم لما ... الشقيقين .

... الملكي الامير ... عن شكره ... ل به من ... مستغرب

لوكالة ... الداخلية ان ... لاتفاق ... الدة

... بدالعزيز يوقع الاتفاقية مع نظيره الكويتي

«واس» ●

الفصل السادس

الحدود الدولية بين السعودية وإيران

رغم أن إيران هى الدولة غير العربية الوحيدة التى لها حدود مع المملكة العربية السعودية .. إلا أن مشاكل الحدود بين المملكة وإيران لم تأخذ بعداً عدائياً كتلك المشاكل التى ثارت بين السعودية وبعض الدول العربية ..ولاشك أن هناك أموراً سياسية على المستوى الإقليمى والدولى لعبت دوراً كبيراً فى "تبريد" العلاقات بين دولتين تملكان أكبر مخزون بترولى فى المنطقة ....

ولكن رغم ذلك فإن الخلاف بين السعودية وإيران أتى من خلال علاقات كل منهما مع دول الخليج الأخرى، فإيران لها أطماع واضحة ومعلنة فى بعض أراضى دول الخليج العربى وبالذات فى بعض الجزرو لاسيما طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى التى أخذها الشاه من بعض المشيخات .

أما السعودية فتريد أن تحافظ على السيادة الإقليمية لكل دولة خليجية ولا توافق على إجراء تغيير فى المنطقة Status Que .

ومن هنا تشب الخلاف بين السعودية التى تعد أكبر دولة فى مجلس التعاون الخليجى العربى وبين إيران ...

ولكن هذا الخلاف لم يتعد صدور بيان عن حكومة المملكة يشجب احتلال إيران للجزر العربية الثلاث المشار إليها ، ويناشدها الجلوس إلى مائدة المفاوضات وإعادة الحق إلى أصحابه ...

إن هذا التوتر فى العلاقات بين السعودية وإيران لم يقف حجر عثرة أمام الوصول إلى تسوية سلمية للحدود البحرية بينهما .

البترول يُصَعِّب الترسيم

وعموماً فإن مشكلة الحدود بين إيران والدول العربية المواجهة لها فى الخليج بوجه عام تتمثل فى صعوبة تطبيق قاعدة خط الوسط التى أوصت بها اتفاقية جنيف للبحر الأقليمى لعام ١٩٥٨م ، ومكمن هذه الصعوبة أن الخليج ملىء بالجزر كما سبق أن أوضحنا، كما لايوجد اتفاق حول الأساس الذى يقاس منه خط الوسط .

وكانت مشكلة الحدود البحرية السعودية الإيرانية أبرز مشاكل الحدود البحرية بين إيران ودول الساحل العربى على الخليج ، وقد منحت السعودية شركة (أرامكو) عام ١٩٤٨م امتياز التنقيب فى الجزء المواجه لكل سواحل المملكة على الخليج ، أما إيران فقد أصدرت قانون البترول فى ١٩٥٧/٧/٣١م ، ومنحت بموجبه امتياز التنقيب فى المناطق المغمورة فى الخليج إلى عدة شركات منها شركة إجيب التابعة لأينى الإيطالية، وبان أمريكان، وسافير الكندية، بالإضافة إلى خمس مجموعات من الشركات العالمية من جنسيات مختلفة وعلى رأسها كونتنتال ، وأتلانتيك ، وشيفيلد .

وكانت المباحثات مستمرة بين إيران من ناحية والكويت والسعودية والعراق منذ عام ١٩٦٣م، لتحديد مناطق الجرف القارى فى الخليج، وفى الوقت الذى لم تسفر فيه هذه المباحثات بين إيران وهذه الدول عن نتيجة ملموسة تمكن الجانبان السعودى والإيرانى من إحراز تقدم فى هذا المجال .

ويرجع السبب فى اجتهاد الطرفين وحرصهما على تسوية مشكلتهما إلى اكتشاف حقول بترولية مشتركة .

فقد بدأت شركة أرامكو بكشف حقل مرجان الغنى بالبترول ، ثم اكتشفت شركة أيباك الإيرانية الأمريكية حقل فريدسون وهو فى حقيقته امتداد لحقل مرجان ، وبذلك صار لكل من الامتيازين السعودى والإيرانى عمليات متجاورة فى تركيب حقل واحد .

فشل الجولة الأولى من المفاوضات

وقد أسفرت المفاوضات السعودية والإيرانية عن التوصل إلى اتفاقية وقعها وزيرا خارجية السعودية وإيران بالأحرف الأولى فى ١٩٦٥/١٢/١٣م استهدفت تحديد المناطق البحرية بين البلدين، وقد تفادت هذه الاتفاقية ذكر ما إذا كان الخليج عربياً أو فارسياً أى أنها أوردت اسم الخليج مجرداً من الوصف الذى يثير الخلاف .

وأخذت الاتفاقية بنظرية التقسيم على أساس الخط المستقيم، وهذا الخط يرسم عند أدنى انحسار للمياه، ولما كانت جزيرة خارج تبعد عن الشاطىء بأكثر من ١٢ ميلاً بحرياً فقد رسم لها خطان أحدهما يفصل شاطىء السعودية بإيران، والثانى يتوسط المسافة بين خارج والسعودية ويرسم عند أدنى انحسار للمياه، وقررت الاتفاقية بحراً إقليمياً يبلغ ١٢ ميلاً بحرياً لكل من جزيرتي عربى وفارسي، ثم قضت بتشكيل لجنة فنية مشتركة تضم أربعة أفراد مهمتها تحديد معالم المناطق التى تصدت لتنظيم أوضاعها ، على أن يتم تشكيل هذه اللجنة خلال شهرين من بدء تنفيذ الاتفاقية .

ورغم أن الفريقين قد أحرزا تقدماً فى المفاوضات إلا أن الاتفاقية لم تنفذ لعدة أسباب منها أنها لم تحدد بشكل نهائى وضع جزيرتى متنازع عليهما بين السعودية وإيران هما عربى وفارسى، كما أن إيران تمسكت بأن يبدأ قياس خط الوسط المتفق عليه من الساحل الغربى لجزيرة خارج والتى تبعد عن الساحل الإيرانى بمسافة تربو على ثلاثة وعشرين ميلاً، ولا يخفى أن القياس من هذه النقطة سيؤدى إلى زحزحة خط الوسط إلى داخل المنطقة المخصصة للسعودية، ويرجع تمسك إيران بالقياس على هذا النحو إلى وجود حقل نفطى من اغنى حقول العالم فى هذا الجزء من الخليج .

التوقيع على إتفاقية ترسيم الحدود

وعلى إثر ذلك دارت مفاوضات بين الجانبين أبدى فيها الجانب السعودى بعض التساهل بحيث أمكن فى ٢١ أغسطس ١٩٦٨م الاتفاق على خريطة جديدة للمنطقة موضع النزاع، وخرجت الاتفاقية الجديدة إلى حيز الوجود فى ٢٤ أكتوبر ١٩٦٨م ، وقد سويت المشاكل الخاصة بالحدود بين السعودية وإيران بموجب هذه الاتفاقية على النحو التالى :

أ - اعترف بتبعية جزيرة فارسى لإيران مقابل حصول السعودية على جزيرة عربى .

ب - اعترف لكل جزيرة بمياه إقليمية تبلغ ١٢ ميلاً بحرياً، ولما كانت المسافة بينهما تقل عن هذه المسافة بحيث تتداخل مياههما الإقليمية فقد رسم خط وسط وهمى تحكمى بينهما، وحظر على الطرفين القيام بأعمال التنقيب على النفط لمسافة ٥٠٠ متر من خط الوسط التحكمى إلا إذا اتفق الطرفان على أن التنقيب ضرورى للحصول على بيانات فنية (المادة ٤ من الاتفاقية) وتم تبادل خطابات أرفقت بالمعاهدة ، تتضمن تعهد الطرفين بعدم إجراء الحفر فى هذه المنطقة .

جـ - أنشأت الاتفاقية منطقة حاجزة بمسافة كيلومتر لتخفيف مساوىء التقسيم الجغرافى، وتوحيد البئرين وهما مَرجان على الجانب السعودى ، وفيرودون على الجانب الإيرانى .

وهكذا أخذت هذه (الاتفاقية) بما أوصت به محكمة العدل الدولية فى حكمها عام ١٩٦٩م بشأن الجرف القارى فى بحر الشمال وهو ضرورة للمحافظة على وحدة البئر بصرف النظر عن الحل الفنى الذى تتوصل إليه الأطراف .

أما الحدود البحرية بين إيران والمنطقة المحايدة بين السعودية والكويت فلا تزال بغير تسوية نهائية رغم الجهود التى بذلت لإقرار تلك التسوية . وترجع صعوبة هذه التسويةإلى صعوبة اتخاذ نقطة قياس متفق عليها ومناسبة نظراً لكثرة الجزر الصغيرة المنتشرة فى المنطقة [1] .

وبهذا العرض للحدود الدولية بين السعودية وإيران نختتم دراستنا عن الحدود الدولية بين المملكة العربية السعودية، وبين كافة دول الخليج الست .

وسوف ننتقل فى الباب الثالث إلى دراسة مفاوضات ترسيم الحدود الدولية بين السعودية وبين العراق والأردن واليمن لنستكمل بذلك تغطية ترسيم حدود المملكة العربية السعودية لجميع أراضيها .

١- د. عبدالله الأشعل ، مرجع سابق ، ص ٨٦ - ٨٨ .

الباب الثالث

الحدود الدولية للمملكة العربية السعودية مع:

١	الحدود الدولية للسعودية مع العراق
٢	الحدود الدولية للسعودية مع الأردن
٣	الحدود الدولية للسعودية مع اليمن، واليمن

مقدمة

أشرنا فى الباب الأول أن الحدود الدولية للمملكة العربية السعودية تقع مع ثمانى دول عربية وإيران . ست من هذه الدول تقع على الخليج وقد سبق أن ناقشناها فى الباب الثانى وثلاث دول غير خليجية وهى العراق والأردن واليمن وسوف نفتح لها هذا الباب (الثالث)

ولقد لعبت الأسباب الجغرافية - كما أوضحنا - دوراً مهما فى طبيعة تطور مشاكل الحدود بين هذه الدول ، كما أسهمت الأسباب الاجتماعية والتاريخية فى تشكيل الخلافات، ثم ترتبت على الأسباب السياسية ودور الحكومات الأجنبية أموراً كرست الخوف من التوصل بسهولة إلى اتفاق ..

فى هذا الباب ومن خلال ثلاثة فصول سوف نتعقب كافة التطورات المشار إليها والتى رافقت عمليات تحديد حدود المملكة العربية السعودية والدول غير الخليجية الثلاث ..

الفصل الأول

الحدود الدولية بين السعودية والعراق

مقدمة

لم تشكل الحدود بين المملكة العربية السعودية والعراق أى أهمية قبل اندلاع الحرب العالمية الأولى فى عام ١٩١٤م ، إذ أن الملك عبد العزيز رحمه الله كان مشغولاً باستعادة ملك آبائه وأجداده وتأسيس مملكته الحديثة منذ بداية القرن العشرين، كما أن الإمبراطورية العثمانية التى كانت تحكم العراق لم تعد إمبراطورية بل أمست - كما أسماها الغرب - «الرجل المريض» بمعنى أنه لا السعودية ولا العراق - فى ذلك التاريخ - كان يشغلهما قضية تحديد الحدود الدولية بين الدولتين .

ولكن مع تزايد تنقل القبائل بين أراضيهما وإثارة العديد من مشاكل الولاءات والنهب ، ثم انتشار عملية التهريب والاتجار بالمخدرات فى العصر الحديث ..أخذت قضية تحديد الحدود تكتسب أهمية كبرى [١] .

التطورات السياسية المحيطة بالمنطقة

ولكن لا يمكن أن نتحدث عن اتفاقيات الحدود التى توصل إليها المفاوضون السعوديون والمفاوضون العراقيون قبل أن نُلِم إلمامة عاجلة بالتطورات الهائلة التى أحدثتها بريطانيا وفرنسا بعد الحرب العالمية الأولى فى أملاك الدولة العثمانية وبالذات فى منطقة بلاد الشام والرافدين ..

١- حافظ وهبة، خمسون عاماً فى جزيرة العرب (القاهرة : ١٩٦٠) ، ص ١١٧ - ١١٨ .

لقد أخذت بريطانيا وفرنسا تُقَطِّع أوصال الإمبراطورية العثمانية إلى أسلاب وتقلع وتلبس ما يحلو لها من الأراضى ، ثم ترسم الخرائط وتعين العروش والحكومات ...

وكان أبرز التغيرات التى أحدثتها بريطانيا فى المنطقة هو إنشاء المملكة العراقية فى عام ١٣٤٠هـ = ١٩٢١م وتعيين فيصل بن الحسين ملكاً على عرش العراق ، وإنشاء مملكة شرق الأردن فى عام ١٣٤٠هـ = ١٩٢١م وتعيين عبدالله بن الحسين ملكاً على عرش الأردن .*

وبذلك أصبح الملك عبد العزيز محاطاً بثلاثة عروش هاشمية وهى الملك حسين بن على فى الحجاز، وابنه الملك فيصل بن الحسين فى العراق، وابنه الملك عبدالله بن الحسين فى الأردن [١] .

ومادمنا قد وصلنا إلى هذه المرحلة من رصد التطورات السياسية فى المنطقة ، فإننى سأرجىء مرة أخرى الدخول فى مراحل ترسيم الحدود بين المملكة العربية السعودية والمملكة العراقية إذ لا يمكن الحديث عن العلاقات السعودية العراقية بدون الإشارة إلى النزاع التاريخى الذى حدث بين الأسرة الهاشمية وأسرة آل سعود ، ذلك أن جذور هذا النزاع تعود إلى تاريخ حكم الأشراف فى الحجاز وقيام الدولة السعودية الأولى (١٧٤٤ - ١٨١٨م) ، ثم الدولة السعودية الثانية (١٨٤٠ - ١٨٩١م) ، فالدولة السعودية الحديثة (المملكة العربية السعودية) .

---

* فى عام ١٩١٦م أعلن الشريف حسين بن على ملك الحجاز آنذاك الثورة العربية (ثورة لورانس) ضد الإمبراطورية العثمانية ،ولقد رتبت بريطانيا العظمى مع الشريف حسين هذه الثورة لضرب الإمبراطورية العثمانية فى الحجاز، وبالتالى تطويق نفوذها فى كافة البلاد العربية، مقابل تعهد بريطانيا بأن تمكن الشريف حسين من حكم جميع البلاد العربية تحت زعامته .

ولكن بريطانيا لم تف بوعدها للشريف حسين بل تركته يلقى مصيره على يد الملك عبد العزيز آل سعود فى الحجاز ، ثم تبنت ابنه فيصل وعينته فى العراق ، وابنه عبدالله وعينته على شرق الأردن .

١- K.S.Twitchell , Saudi Arabia With an Account of the Development of its Natural Resources (N.Y. : Greenwood Press , 1958) , PP. 157 - 158 .

ورغم أن هناك جذوراً تاريخية للنزاع بين السعوديين والهاشميين فى الأدوار السابقة إلا أنه يمكننا أن نجمل أسباب النزاع بين السلطان عبد العزيز آل سعود سلطان نجد والشريف حسين بن على ملك الحجاز فى ثلاثة أسباب رئيسية وهى :

١- منع الحجاج النجديين من أداء فريضة الحج .

٢- دعوة الإمارات العربية والقيادات العربية فى كل أنحاء العالم العربى ومن بينها سلطان نجد إلى الانضواء تحت راية الخلافة الإسلامية بزعامة الشريف حسين بن على .

٣- عدم حضور الشريف حسين مؤتمر الكويت الذى عقد فى ١٣٤٣هـ =١٩٢٤م من أجل تسوية الخلافات الحادة بين نجد والعروش الهاشمية الثلاثة [١] .

الموقف بعد إنشاء العراق والأردن

من الطبيعى ألا يكون السلطان عبد العزيز* مرتاحاً لقيام بريطانيا بإنشاء عرشين هاشميين جديدين على حدود بلاده لنجلي الشريف حسين . الأول فى بغداد وتجاور نجداً من الشمال والثانى فى عمان وتجاورها من الشمال الشرقى يضاف إلى ذلك عرش والدهما الشريف حسين فى الحجاز بجنوب غرب نجد .

١- د. عبدالله القباع ، السياسة الخارجية السعودية (الرياض : مطابع الفرزدق ، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٦م) ، ص ٢٧٣.

* تعاقبت على الملك عبد العزيز ثلاثة ألقاب ، فحينما استعاد ملك آبائه فى نجد كان يلقب بـ «الإمام» ولكن بعد أن وسع دائرة بلاده حتى الأحساء «المنطقة الشرقية» أصبح يلقب بـ «السلطان» ، وحينما دخل الحجاز بايعه شعب الحجاز بلقب «ملك» . وبذلك أصبح ملكاً متوجاً بسلطنة نجد وملحقاتها وملك الحجاز .

وفى عام ١٣٥١هـ = ١٩٣٢م صدر مرسوم ملكى بتعديل اسم البلاد السعودية إلى المملكة العربية السعودية ومنذ هذا التاريخ أصبح ملك المملكة العربية السعودية .

ولقد قرأ الإنكليز ماجال في خاطره ، وعرفوا أنه غير راض عما تم، فأوفدوا مندوبهم السامي في بغداد وممثلهم الرئيسي في منطقة الخليج " السيربرسي كوكس" إلي العقير حيث اجتمع مطولا إلى الإمام، الذي وافاه إليها، فأعاد وأبدى في الكلام عن حسن نية بريطانيا وشديد رغبتها في الحرص على حسن مودته وأكد له بأنها لا ترمى فيما عملته إلا لغاية واحدة ، وهي توطيد الأمن في منطقة الشرق العربي، على أنه لم يكتف بهذا القول الشفهي، بل وجه إليه كتاباً رسمياً بعد وصوله إلى بغداد يبلغه فيه أنه تقرر اختيار فيصل بن الحسين ليكون ملكاً على العراق، إنه يرجو أن يقع ذلك موقع الرضا والارتياح من نفسه . فرد عليه رداً دبلوماسياً مقتضباً ، فقال إنه يكون مسروراً بما يريده العراق لفيصل ، على ألا يكون ذلك مجحفاً بحقوق نجد ولا مضراً بمصالحها وسيادتها .

مناوشات على الحدود

وتأسيساً على هذه المقدمات، كان من الطبيعي أن تقع الخلافات على الحدود بين السعودية والعراق . وفعلاً قام الإخوان بغاراتهم المتتالية على حدود العراق، وقد أرادوا بها الاحتجاج عملياً على عمل مريب أتمته بريطانيا في المنطقة .

وتعددت الغارات وتنوعت، وكانت تضعف وتشتد تبعاً للتطورات السياسية وتجاوباً معها ، على أن أعظمها شأناً، تلك التي حدثت ليلة ١٢ مارس سنة ١٩٢٢م أي بعد انقضاء سبعة أشهر من ولاية فيصل على العراق، فقد فتك الإخوان بكثير من رجال القبائل العراقية في موقع أبي دغار[١] .

ولقد ظلت مشكلة الحدود وتبعية القبائل المنتشرة على حدود الدولتين من أبرز المسائل التي خيمت على العلاقات السعودية العراقية منذ نهاية الحرب العالمية الأولى . ومن القبائل التي حاول الملك عبد العزيز ترويضها وكبح جماحها ومنعها من إثارة المشاكل مع الحكومة العراقية قبائل مطير والعجمان والمنتفك وشمر والرولة والظفير وغيرها من القبائل

١- امين سعيد، تاريخ الدولة السعودية (الرياض : دارة الملك عبد العزيز، بدون تاريخ)، ص ١٠٩.

التي اعتادت على الغزو والتنقل المستمر ما بين العراق والسعودية والأردن والشام، وحين أراد الملك عبد العزيز تقييد حركة تنقل القبائل رد هؤلاء على ذلك بأنهم لايعترفون بحدود تفصل بينهم وبين عشائرهم ومراعيهم . ولذلك فإن المفاوضات التى دارت حول مشكلات الحدود السعودية والعراقية كانت تصطدم بعدة عقبات منها أن البدوى لا يعرف شيئاً اسمه الحدود، ولا يوجد هناك جبل أو نهر فاصل يعتبر حداً واضحاً . كما أن الخلاف كان ينشأ باستمرار حول تبعية القبائل .

وإزاء هذا الموقف، ونتيجة للقلق الذى كان يشعر به الملك فيصل بن الحسين ، وخاصة بعد احتلال الملك عبد العزيز لحائل والجوف وسكاكا ودومة الجندل ، ألحت الحكومة العراقية تحديد الحدود بين المملكة العربية السعودية والعراق والتمست من المندوب السامى البريطانى السير برسى كوكس التوسط لحل هذه المشكلة .

وقد تعقد الموقف أكثر حين أوقفت العراق إعانتها لقبيلة الظفير التى تنتشر فى المناطق القريبة من نجد ، إلى القرب من الباطن ، كما أن الملك فيصل عين يوسف السعدون رئيساً لفرقة هجانة التي شكلت عام ١٩٢٢م بقصد حراسة حدود العراق الجنوبية، فما كان من الظفير إلا أنهم أخذوا يدفعون الزكاة للإمام عبد العزيز، واحتشدت حشود كثيرة من مطير فى الحفر بزعامة الدويش، مما أحدث فزعاً عاماً بين القبائل وخاصة بين المنتفك .وإزاء ذلك أرسل متصرف المنتفك لواء الهجانة إلى أبو غار، وأخذ هذا يحرض القبائل على عدم دفع الزكاة لابن سعود، مما عجل بهجوم فيصل الدويش على أبو غار وعلى القبائل المنتفكية ، وأذاع الدويش أن حدود نجد هى خطوط السكة الحديد هناك ، وتدخلت الطائرات البريطانية ضد القبائل النجدية المهاجمة والحقت بها اصابات كثيرة [١] .

أمام هذا الوضع المتردى والتوتر المتزايد على الحدود السعودية العراقية أرسل السير برسى كوكس البرقية التالية إلى السلطان عبد العزيز بواسطة مندوبه فى البحرين ونصها : «دعتنى الأحوال منذ أكثر من سنة، إلى أن أحتج لدى عظمتكم بخصوص الحركات

١- موضى بنت منصور بن عبد العزيز آل سعود ، الملك عبد العزيز ومؤتمر الكويت (جدة : دار عكاظ للطباعة والنشر ، ١٩٨٢م) ، ص ٣٦ - ٤١ .

العدائية التى بدرت من فيصل الدويش أحد أنصاركم، وقوات الإخوان الملتفة حوله والتى كانت تهدد الزبير يومئذ، ولم يرتد عنها إلا بعد التهديد بضربه بالقنابل، وقد تكرر هذا العمل منذ بضعة أسابيع على حدود العراق الجنوبية التى أصبحت فى اضطراب وقلق مستمرين من جراء تهديدات الإخوان بالقيام بغزوات ضد عشائر العراق .. وأبرقت لعظمتكم يوم ٧ مارس الجارى عن طريق البحرين، حاثاً إياكم على وضع حد لأعماله الضارة التى لا أتصور أنها نائلة رضاكم نظراً إلى المفاوضات التى كانت جارية بيننا .. والآن أخبركم أن قوة كبيرة من الاخوان عددها بين الألفين والثلاثة آلاف هجمت بقيادة فيصل الدويش وضيدان بن هزلان وسلمان المنديل وخلف الجايد وغيرهم ، على بعض رجال القبائل العراقية وهم يرعون المواشي حول "أبو دغار" وبعد أن قتلوا عدداً كبيراًمن الرجال وسلبوا كميات من الجمال والماشية ، تقدموا إلى الشقرا وهاجموا قوة شرطة الهجانة العراقية التى كانت مجتمعة هنالك .. وحدث هذا كله من غير سبب موجب أو مهيج كما يظهر ...

وعندما تلقيت هذه الأخبار أرسلت بعض الطائرات للاستكشاف ومواصلتى بأخبار حركات الإخوان ، وزودتها بأوامر صريحة بألا تقوم بهجوم بدون مراجعتى فى الامر مراجعة أخرى ، إلا إذا بادرها الإخوان بالهجوم بلا سبب موجب .

واكتشفت هذه الطائرات مواقع الإخوان يوم ١٤ منه وكانوا على مقربة من بحيرة "أبو لية" فاستقبلها الإخوان بنار حامية من بنادقهم، فلم يبق للطائرات من سبيل سوى الإجابة بالمثل ومعاقبتهم ، وقد قامت بذلك فعلاً .

والآن، رغم ما بلغنى، وهو أن عظمتكم كنتم ترسلون الذخائر إلى "الحفر" لأجل قوات ابن الدويش، فإنى لاأقدر أن أعتقد، اعتماداً على المراسلات الودية المستمرة بيننا ، بأن تجاوز ابن الدويش على أراضى العراق حصل بمعرفتكم أو موافقتكم ، وإنى أحثكم على إبلاغى فى الحال أن هنالك ما يبرر اعتقادى هذا ، وإنكم ستعاقبونهم على ما قاموا به من العمل المنكر، وتردون المواشى المنهوبة من الزياد وغيرهم من عشائر العراق وتعوضونها عمن قتل من الرجال .

وعلى كل حال فإنى أخشى أن هذه الحادثة تدل على أن زمام فيصل الدويش وأتباعه ليس مقبوضاً عليه من قبلكم بصورة فعالة، كما أخشى أن يكون لها وقع سيىء لدى حكومة صاحب الجلالة البريطانية .ورداً على هذه الرسالة المطولة، أبرق السلطان عبد العزيز بالرد التالى :

« وصلتنى برقيتكم بخصوص فيصل الدويش ، يظهر أن المسألة هى كما تقولون ، ولم يكن لى سابق علم بشىء قبل ورود برقيتكم، وأكاد أشك بصحة الخبر، كنت قبل قيامهم، أرسلت لهم خبراً فى "أكليخ" لكى يرجعوا فارتدوا إلى مقربة من الحفر، وكان ذلك آخر ماسمعت من أخبارهم، إن وقع الخبر أشد تأثيراً على منه عليكم، لايمكننى التصور أن الإخوان هجموا بلا سبب، إلا أنه لا يمكن الإجابة قبل الحصول على التفاصيل ، أشكركم لأنكم لم تدعوا سبيلاً فى نفسكم للشك فى حسن النية .

ليس من المحتمل أن يكون زمام أمورهم قد أفلت من يدى ، وأرجوكم ألا تتصوروا إمكان حدوث شىء ، من قبل هذه المسألة التى نتجت عن شىء من سوء التفاهم الذى كثيراً ما يحصل بين البدو ... وتأكدوا أنى لن أتأخر عن معاقبة كل من تقع عليه تبعة فى هذا الأمر ، وعن بذل الجهد لمنع وقوع تعديات أخرى » [1].

وحينما منع السلطان عبد العزيز زعيم الإخوان فيصل الدويش من مهاجمة العراق عبر الحدود السعودية ، تمرد الدويش على السلطان وأعلن العصيان واحتج على اتصالات السلطان بالبريطانيين (النصارى والكفرة) كما احتج على فكرة التفاوض مع العراقيين من أجل تحديد الحدود ، وتعبيراً عن احتجاجه قام فيصل الدويش بغارات معاكسة .. أى قام بالإغارة على القبائل النجدية من داخل العراق[2] .

وكان السلطان عبد العزيز شديد القلق بشأن قبائل الدويش التى كانت تقوم بالغارات من الأراضى العراقية على أراضيه خاصة خلال مرحلة تأسيس الدولة وجمع شتات أقاليمها التى استغرقت منه أكثر من ربع قرن ..[3] .

١- أمين سعيد ، تاريخ الدولة السعودية ، مرجع سابق ، ص ١١١ .
١- أيمن الياسينى ، الدين والدولة فى المملكة العربية السعودية (لندن : دار الساقى ، ١٩٩٠م) ، ص ٦٢ - ٦٤ .
٢- حافظ وهبه ، خمسون عاماً فى جزيرة العرب (القاهرة : ١٩٦٠م) ، ص ١١٧ .

مؤتمر المحمرة

أول محاولة لتحديد الحدود

ولكن - مع هذا - استطاع السلطان عبد العزيز أن يضع حداً لفيصل الدويش وأتباعه حتى هدأت الأحوال نسبياً علي الحدود، فشجع ذلك الإنجليز فتبنوا مشروع عقد مؤتمر يحدد الحدود تحديداً نهائياً بين العراق ونجد وأرسلوا رسلهم إلى السلطان يسألونه رأيه، فلم يتردد بالموافقة .

واقترح الإنكليز أن يعقد المؤتمر فى المحمرة (*) بجوار البصرة، باعتبارها منطقة محايدة، فوافق السلطان أيضاً . وقبل اجتماعه أبرق المندوب السامى البريطانى من بغداد يوم ٣ أبريل سنة ١٩٢٢ إلى السلطان البرقية الآتية :

«نظراً للظروف الحاضرة فقد خولت من قبل حكومة بريطانيا وحكومة العراق بأن أبلغكم بأنه لما كان من المنتظر عقد معاهدة الحدود الفاصلة بين العراق ونجد والتى ستعين بعد مفاوضة ممثلين من الطرفين فى هذا الموضوع، وجدأنه من الضرورى لحفظ السلام اتخاذ حدود مؤقتة من غير مساس بالمفاوضات العتيدة . وعليه يجب إخبار قبائل الطرفين بذلك وإفهامهم موقفهم .

إنى أبين أن الخط الفاصل الذى يحترمه الفريقان ، يبتدىء من خرجه الواقعة على «البطن» وعلى مسافة نحو ٤٠ميلاً شرقى شمالى «الحفر» ومن هناك يسير غرباً تاركاً الحفر لكم و «الدليمية» و «الرقبة» للعراق، ومن هنالك يسير إلى الشمال الغربى إلى جهة

* كانت المحمرة عاصمة للإمارة العربية عربستان وكان أميرها خزعل خان يتمتع بالاستقلال الكامل ، إلا ان شاه إيران رضا خان (والد الشاه محمد رضا الذى أطاح به الخمينى فى عام ١٩٧٩م) فاجأ العالم واحتلت جيوشه إمارة عربستان العربية والغتها من الخريطة وضمتها إلى الإمبراطورية الإيرانية واعتقلت أميرها خزعل وسجنته فى طهران حتى مات . ومازالت عربستان فى قبضة إيران حتى اليوم .

«جال البطن» تاركاً «الرخمة» و «زبلة» لكم و «الحجية» للعراق ، والحدود حينئذ تتصل من هناك بجال البطن فى نقطة واقعة جنوبى جل المضمان مباشرة ومن هناك يسير غرباً بين «لفيه» و «لوكان» ، ثم خلال السير فى جنوبى «لفيه» ويمر فى «فيجان البويطة» و «ختام الرعن» و «قريط الضمران» حتى «مغير» ومن هناك يسير على خط مستقيم إلى جهة سكاكا .

أما بخصوص أبار هزال فمن المعروف لديكم أنها كانت عائدة سابقاً إلى «العمارات» الذين حفروا البئر فى لو كا، ولكن بما أنه اعترف فى السنين الأخيرة بأن الآبار تخص شمر فقد تركت لكم .

هذه هى الحدود التى طلبت إلى الحكومتين قبولها بصورة مؤقتة وفى الختام أطلب إليكم باحترام :

١- أن تستدعى فيصل الدويش وابن معمر وابن فهيد إليكم وأن تبقرهم عندكم فى الوقت الحاضر .

٢- أن تستدعوا إلى الجهة التى بجانبكم من الخط جميع أتباعكم والقبائل التى هى الآن فى هذا الجانب من الخط .

٣- توصوا رعاياكم بأنهم إذا اجتازوا هذه الحدود المؤقتة قبل أن تنتهى المفاوضات بشأنها تلقى تبعة ذلك على عاتقهم .

ولقد طلبت فى الوقت نفسه إلى الحكومة العراقية أن تنبه شيوخها فى هذا المعنى لكى يسود السلام ويتوطد الأمن [1] .

ولكن هذا التحديد لم يعجب السلطان عبد العزيز فأجاب بالرد التالى :

١- أمين سعيد، المرجع السابق، ص ١١٣ .

إني أشعر بأن مطالب حكومة العراق لم تنصفني، فأرجو أن تقدروا والحكومة العراقية ضرورة تجنب أي عمل من شأنه أن يحدث أشياء في الظروف الخطيرة، وأطلب تأجيل تشييد المخافر على الحدود حتى يتم الاتفاق بهذا الشأن .

ولقد ندب السلطان عبد العزيز سكرتيره الخاص أحمد بن ثنيان لتمثيله في المؤتمر وحدد له إستراتيجية المباحثات في المحاور التالية :

١- انقسمت دولة آل سعود عندما انهارت إلى قسمين : كان أحدهما بيد الترك والآخر بيد ابن الرشيد . وأحيا السلطان عبد العزيز الدولة واستعاد ملك آبائه وأجداده ، فاستولى على نجد وأخذ القصيم من يد ابن الرشيد وهزم الترك وطردهم من الحسا والقطيف ولا يزال يطالب بما تبقى من أملاك أجداده شرقاً وغرباً وجنوباً وشمالاً .

٢- إن عشيرة الظفير التي تقطن اليوم الشامية بالعراق، كانت في الماضي من رعايا آل سعود . والعمارات والرولا فخذان من أفخاذ عشيرة عنزة وكانوا يسكنون نجداً وخصوصاً القصيم ومشايخهم بنو هزال وبنو شعلان هم أبناء عم السعوديين ومن رعاياهم .

٣- احترم الإنكليز عند احتلالهم العراق حدوده السابقة، وكانت الدولة العثمانية تحترمها كالحدود الشرقية مع إيران، والحدود الجنوبية مع الكويت، واعترفوا أيضاً بالحالات الموجودة والقواعد المرعية، طبقاً لما كان الترك يعملونه .

فاعترفوا بحكام العرب المجاورين للعراق وفي مقدمتهم آل الرشيد، وحيث إن سلطان نجد استولى على إمارة آل الرشيد وأدخل في ملكه وحوزته جميع ما كان لتلك الإمارة من بدو وحضر، فإن من حقه أن يطالب بإعادة من تسرب من أبناء تلك الإمارة إلى العراق وفي المقدمة العمارات والظفير .

تلك كانت تعليماته إلى مندوبه وهي صريحة في المطالبة بإعادة أبناء هاتين العشيرتين بما في ذلك الشمريين الآخرين الذين لجأوا إلى العراق بعد الاستيلاء على حايل والمنطقة الشمالية كلها [1] .

١- أمين سعيد ، المرجع السابق ، ص ١١٤ .

ولقد افتتح مؤتمر المحمرة في ٥ رمضان ١٣٤٠هـ = ٣ أيار ١٩٢٢م بحضور أحمد بن ثنيان المندوب السعودي وصبيح نشأت المندوب العراقي و «بورديلا» السكرتير الخاص للمندوب السامي البريطاني في بغداد ولم تطل المباحثات فقد وضع المندوبون اتفاقاً وقعوه يوم ٧ رمضان ١٣٤٠هـ = ٥ مايو ١٩٢٢م وهذا نصه :

نظراً لوجوب تأمين الوداد، وتأسيس حسن المناسبات بين حكومتي العراق ونجد، نحن الواضعين الإمضاء، تحت هذه القرارات المندوبين المعينين من قبل جلالة الملك فيصل الأول ملك العراق، وعظمة سلطان نجد وتوابعها عبد العزيز بن السعود، وفخامة المندوب السامي لحكومة بريطانيا في العراق الميجر جنرال السير .ز. كوكس لوضع معاهدة ما بين الحكومة العراقية والحكومة النجدية ، اتفقنا على المواد الآتية :

المادة الأولى - (أ) أن العشائر التي هي تحت اسم عشائر المنتفق والظفير والعمارات فهم راجعون إلى حكومة العراق . وأما الحكومتان ونعني بهما العراق ونجد ، فتتعهدان مقابلاً أن تمنعا تعديات عشائرهما على الطرف الآخر ، ويكون الطرفان مكلفين بتأديب عشائرهما، وإذا الاحوال لا تساعدهما للتأديب فالحكومتان تتذاكران لاتخاذ تدابير مشتركة طبقاً لحسن المناسبات فيما بينهما .

(ب) - حسب الاعتراض الوارد من قبل حكومة نجد على الحدود التي طلبها المندوب عن حكومة العراق ، نقرر الأساس الآتي :

إنه نظراً إلى قرار (أ) بأن عشائرالمنتفق والظفير والعمارات يرجعون إلى العراق وشمر نجد الى نجد والآبار و الأراضي التي كانت مستعملة من القديم من قبل عشائر العراق هي للعراق ، والآبار والأراضي التي هي مستعملة من القديم من قبل شمر نجد هي لنجد ، ولأجل تبيين هذه الآبار والاراضي وسن الحدود على هذا الأساس، حصل الاتفاق بتشكيل لجنة مركبة من أهل الخبرة لكل حكومة شخصان ، تحت رئاسة أحد رجال الحكومة البريطانية المنتخب من قبل المندوب السامي وتجتمع اللجنة في بغداد لسن الحدود القطعية والطرفان يتقبلانها بدون اعتراض .

المادة الثانية - الحكومتان نعني بهما العراق ونجد، تتعهدان بتأمين طريق الحج ومحافظة الحجاج الكرام من كل تعد ما داموا في داخل حدودهما . كما تعهدت حكومة سلطان نجد لحكومة بريطانيا في المادة الثالثة من معاهدتهما .

المادة الثالثة – (أ) اتفقت الحكومتان على أن تكون المبادلات التجارية سالمة من جميع التعرضات ويعامل تجار الطرفين كالتجار الأهلين .

(ب) تكون محصولات بلاد نجد الطبيعية والصناعية المستوردة إلى العراق ، وكذلك محصولات العراق الطبيعية والصناعية المصدرة إلى نجد تابعة لعين المعاملات التى تجرى على محصولات البلاد المتحابة وذلك فيما يخص رسوم الواردات والصادرات، وكذلك فيما يخص رسوم الإيرادات والصادرات ورسم المرور (ترانزيت) ورسم التصدير ثانياً وباقى معاملات الجمرك .

(ج) إن الدولتين لهما الحق فى فرض رسوم إضافية على الجمرك وضرائب محلية ، وضرائب فرعية جديدة أخرى غير موجودة فى الوقت الحاضر على شرط أن تكون على نسبة ما يفرض على صادرات البلاد المتحابة وكل حكومة تعطى معلومات إلى الأخرى بالقوانين التى تسنها فى هذا الخصوص .

المادة الرابعة – اتفقت الحكومتان بحرية التجول ، فى ممالك الطرفين بقصد التجارة أو الزيارة بشرط أن يكونوا حاملين لوثائق الباسبورت (جواز) من قبل حكومتهم ، وكل حكومة لازم تعطى الأخرى معلومات عن القوانين التى تسنها بهذا الخصوص .

المادة الخامسة – كل عشيرة من عشائر أحد الطرفين إذا قطنوا فى أراضى الطرف الآخر مجبورة ان تكون خاضعة للرسوم المرعية .

المادة السادسة – إذا حصل ، لاسمح الله ، جفاء بين إحدى الحكومتين وحكومة بريطانيا ، تكون هذه المعاهدة منفسخة .

وقعنا بتوقيعنا على هذه المعاهدة يوم الجمعة ٧ رمضان المبارك سنة ١٣٤٠هـ ، ٥ مايو ١٩٢٢م ، والموفق هو الله .

لاحقة :

١- إن هذه المعاهدة لاتكون معمولاً بها إلا بعد التصديق عليها من قبل ملك العراق، وسلطان نجد، والمندوب السامى البريطانى .

٢- يتعهد مندوب نجد بأنه إلى نتيجة قرار اللجنة التى ستعقد فى بغداد ، بألا يتجاوز أحد من عشائر نجد على عشائر العراق [١] .

١- أمين سعيد ، مرجع سابق ، ص ١١٧

ورغم أن مؤتمر المحمرة هو أول مؤتمر يعقد بين البلدين لحل قضايا الحدود بينهما .. إلا أن الاتفاق الذى توصل إليه الجانبان تضمن فى المادة (٣) مايشى بأنه ليس اتفاقاً للحدود فقط، وإنما هو أيضاً اتفاقية تجارية يعطى لكل دولة من الدولتين حقوق الدولة الأولى بالرعاية، كما أن الاتفاق نص فى المادة (٤) على حرية التنقل والتجول لمواطنى البلدين فى البلد الآخر. وشأن كل الاتفاقيات التى توقع تحت مظلة بريطانيا، فإن بريطانيا اشترطت لسريان الإتفاق أن تكون مرجعيته مرجعيه بريطانية لاخيار فيها لطرفى الإتفاق حيث نصت المادة (٦) صراحة على فسخ الاتفاق فى حالة غضب بريطانيا على طرف واحد. أو على طرفى الاتفاق، والأغرب من ذلك أن المعاهدة لم تشر إلى ما يترتب على رغبة طرف أو طرفى الاتفاق فى فسخه أى ان الطرفين الموقعين على الاتفاق ليس لهما حق فض الاتفاق، وإنما هذا الحق و هذا الحق بالذات فى يد بريطانيا (العظمى) !! التى كانت تحاول ان تمسك بخناق دول المنطقة كلها، ولكن مع كل هذه الملاحظات فإن السلطان عبد العزيز رفض توقيع هذا الاتفاق (المعاهدة) . لأن مندوبه تجاوز الصلاحية الممنوحة له فوقع الأتفاق قبل ان يستأذنه ، ولأن الاتفاق لم ينص على إعادة العشائر النجدية النازحة إلى العراق وهى الظفير والعمارات وبعض الشمريين طبقاً للتعليمات الصادرة إليه، فدعت الحاجة إلى اجتماع جديد اتفق على أن يعقد بين السلطان والمندوب السامى البريطانى فى العقير [1].

إجتماع العقير

وعقد اجتماع العقير فى شهر ربيع الأول ١٣٤١هـ = نوفمبر ١٩٢٢م ، ووصل المندوب السامى البريطانى ومعه صبيح نشأت مندوب الحكومة العراقية والميجر مود المندوب البريطانى فى البحرين، وجاء أيضاً عبدالله المضايفى مندوب الملك فيصل الخاص وكان يحمل كتاباً من الملك للسلطان ، ينطوى على أصدق مشاعر المودة وعلى الرغبة فى إنشاء أطيب العلاقات والروابط، ورافق المندوب أيضاً الشيخ فهد بن هزال شيخ عشيرة العمارات ويطالب السلطان بإعادة هذه العشيرة إلى نجد، كما تقدم .

١- لمزيد من المعلومات :

Arabian Baundries : Primary Documents 1853 - 1957 Editors & Richard Schofield and Gerald Balke Volume 3 , Saud. Arabia - Iraq , Archive Edition , 1988 .

ورحب السلطان بالمندوب البريطاني عند وصوله، وإن كان لم يخف عدم ارتياحه لقدوم ابن هزال ظناً منه أن هنالك غاية من إحضاره وافتتح السلطان المؤتمر بكلمة لها دوي شديد ثم قال : ياحضرة المندوب :

لاندري ماذا تخفي من المقاصد ولكننا نرجو منها الخيراان ما نعلمه علم اليقين إن العشائر، وخصوصاً عشائر العرا، لا ترتاح إلى وجود حكومة قوية شديدة الساعد لان الحكومة إذا كانت قوية تضربهم وتؤدبهم فيتأدبون، أما إذا كانت ضعيفة فتسترضيهم كما هو الحال اليوم .

العشائر ياحضرة المندوب لا يفهمون إلا السيف وإلا فهم يركبون على ظهر الحكومة ويسوقونها والبلاد إلى مهاوي الخراب أشهروا السيف يرتدعون ويتأدبون ، أغمدوا السيف ينهبون ويقتلون ويتقاضون الخوة .

ووجم المجلس لهذه الكلمة ، وقد فهم منها أن السلطان أراد التعريض بابن هزال على أنه أي السلطان أنقذ الموقف إذ التفت إلى فهد وقال له مبتسماً :أليس كذلك يافهد "حنا نعرف بعضنا" وضحك الحاضرون ما عدا هزال .

وتعددت بعد ذلك الجلسات بعضها سري خاص بين السلطان والمندوب، وبعضها علني يشترك فيها الدكتور عبدالله الدماوجي ممثل حكومة نجد ، وصبيح نشأت مندوب العراق ، والميجر مود مندوب إنكلترا [1].

وأسفرت المباحثات عن توقيع بروتوكولين اعتبرا ملحقين لاتفاق المحمرة .

١- أمين سعيد ، المرجع السابق ص ١١٨ - ١١٩ .

بروتوكول العقير رقم (١)

إن هذا البروتوكول لتحديد الحدود بين الحكومتين العراقية والنجدية وهو ملحق بالاتفاق المعقود بتاريخ ٧ رمضان المبارك ١٣٤٠هـ = ٥ مايو ١٩٢٢م .

المادة الأولى – (أ) الحدود من الشرق تبتدىء من نقطة التصاق وادي العوجه مع البطن ومن هذه النقطة تبتدىء حدود المملكة النجدية على خط مستقيم إلى البئر المسماة «الوقبة» يترك الوقبة والدليمية شمالى هذا الخط ومن الوقبة شمالاً بغرب الى بئر الغاب .

(ب) – ابتداء من النقطة الآنف ذكرها، أعني التصاق وادي العوجه مع البطن ، تمتد حدود العراق على خط مستقيم شمالاً بغرب إلى الأصفر تاركاً إياها جنوبى هذا الخط من هناك يمتد الخط غرباً بجنوب على خط مستقيم إلى أن يتصل بحدود نجد فى بئر الغاب .

(ج) – الشكل المعين المرسوم بين النقاط المحدودة آنفاً والذى يحتوى على النقاط جميعاً ، يبقى على الحياد ومشتركاً بين الحكومتين العراقية والنجدية اللتين تحوزان جميع الحقوق المتساوية والمقاصد داخل هذه «النقطة المحايدة» .

(د) – من بئر الغاب تمتد الحدود بين الحكومتين شمالاً بغرب إلى بركة (الجمجمية) ومن هنالك تتجه شمالاً إلى بئر العقبة ثم قصر تميمة ، ومن هناك تمتد إلى الغرب على خط مستقيم يمر بين وسط جاك البطن إلى بئر ليفية ثم بئر المناعية ومنه إلى جديدة عرعر ومنه إلى مكور إلى جبل عنزان الواقع فى جوار نقطة تقاطع دائرة العرض ٣٢ شرقى دائرة الطول ٣٩ شمالى حيث تتم الحدود العراقية – النجدية .

المادة الثانية – بما ان كثيراً من الآبار دخلت داخل الحدود العراقية وبقيت الجهة النجدية مجردة منها، تتعهد الحكومة العراقية بأن لا تتعرض لعشائر المملكة النجدية القاطنة على أطراف الحدود إذا اقتضت الأحوال أن يردوا الآبار المجاورة لهم فى الأراضى العراقية إذا كانت هذه الآبار هى أقرب الآبار الموجودة داخل الحدود النجدية .

المادة الثالثة – تتعهد الحكومتان كل من قبلها أن لا تستخدم الماء والآبار الموجودة على أطراف الحدود لأى غرض حربى كوضع قلاع عليها وأن لا تبقى الجنود فى أطرافها .

المادة الرابعة – لقد اتفق مندوبو حكومتى الطرفين على ما تقرر فى مواد هذا البرتوكول ووقعوه فى بندر العقير يوم ١٢ ربيع الثانى ١٣٤١هـ = ٢ديسمبر ١٩٢٢م والله الموفق[١]

---

١ ـ أحمد عبد الغفور، صقر الجزيرة، المجلد الأول (مكة المكرمة : بدون ناشر، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م، ص ٦٤٨ ـ ٦٤٩.

بروتكول العقير رقم (٢)

أ - بما أن حكومتى العراق ونجد قد اتفقتا على تقرير الحدود بينهما ، فهما تتعدان الواحدة إلى الأخرى، ألا يتعرضا لأى فخذ أو عشيرة خارجة عن حدود الطرفين ، ولم تكن تابعة لحكومة إحداهما إذا أرادت الانحياز إلى إحدى الحكومتين والدخول تحت سيادتها .

(ب) - بما أن الرسوم العينية النظامية عند الحكومتين معترف اعترافاً متبادلاً، فجميع الأموال التى تصدر من بلاد الطرفين أو تدخل فيها أو تمر فى أراضيها تابعة لتلك القوانين المرسومة ، فعليه الحكومتان تقرران ان تعملا معاً فى جميع ما لديهم من الوسائط بأن يقطعوا عوائد العشائر بأخذ (الخاوة) .

(ج) - لقد اتفق مندبو حكومتى الطرفين المفوضين على ماتقرر أعلاه ، فى مواد هذا البروتوكول ويوقعون عليه ادناه فى بندر العقير فى يوم ١٢ ربيع الثانى ١٣٤١هـ = ١٩٢٢م والله الموفق [١] .

السلطان يدخل الحجاز

ومع أن التوتر بين نجد والعراق أخذ يحقق شيئاً من الهدوء عقب توقيع هذه الاتفاقيات .. إلا أن الوضع على الجبهة الحجازية النجدية قد بلغ حافة الحرب، وفعلاً استطاع الإخوان أن يحققوا نصرا حاسماً فى الخرمة وتربة، ومن ثم زحف جيش السلطان عبد العزيز إلى الحوية ثم زحف إلى مدينة الطائف ، ثم تقدم السلطان عبد العزيز جيشه ودخل مكة المكرمة محرماً ، ولم يجد فى مكة المكرمة أى مقاومة تذكر [٢]

اتفاق بحرة

نتيجة لذلك عاد التوتر يتزايد على الحدود العراقية النجدية بعد ان تمكن السلطان عبد العزيز من إنهاء حكم الشريف حسين فى الحجاز، وعاد الإخوان ليضاعفوا غاراتهم على العراق فرأت الحكومة البريطانية، وكانت تمارس سيادة العراق الخارجية، أن تعالج

١- أحمد عبد الغفور عطار ، المرجع نفسه ، ص ٦٥٠ .

٢- Peter Hobday, Saudi Arabia Today (N.Y. :St. martin's Press, 1978), pp .27 - 29 .

مشكلة الحدود على منوال جديد فأرسلت إلى الملك تقترح عقد مؤتمر يضم ممثلين عن الفريقين للنظر فى أسباب الخلاف وحسمه فوافق ولم يتردد، وتم الاتفاق على أن يجتمع المؤتمر فى «بحره» التى تقع فى منتصف طريق جدة - مكة ، ذلك لأن الملك عبد العزيز كان ينزل فى معسكره فى الرغامة على أبواب مدينة جدة قبل ان تستسلم له هذه المدينة.

وجاء السر جلبرت كليتن مندوباً عن الحكومة البريطانية والسيد توفيق السويدى عن العراق .

ودارت مفاوضات بين الفريقين انتهت بتوقيع اتفاق جديد، أسموه اتفاق «بحره» .

وينص اتفاق بحرة على ما يلى :

نظراً للمعاهدة المعقودة بين حكومتى العراق ونجد ابتغاء تأمين الصلات الحسنة بينهما والمعروفة بمعاهدة المحمرة التى وقعت فى اليوم السابع من شهر رمضان المبارك سنة ١٣٤٠هـ . الموافق ٥ مايو ١٩٢٢م ، ونظراً للبروتوكولين المعروفين بالبروتوكول رقم ١ و٢ اللذين أضيفا إلى معاهدة المحمرة المذكورة أعلاه والموقع عليهما فى العقير فى اليوم الثانى عشر من شهر ربيع الثانى المبارك سنة ١٣٤١هـ الموافق ٢ ديسمبر ١٩٢٢م ونظراً لإبرام المعاهدة والبروتوكولين المذكورين آنفاً طبقاً للعادة من قبل حكومتى العراق ونجد .

ونظراً لما تعهدت به كل من حكومتى العراق ونجد فى المادة الأولى من معاهدة المحمرة المذكورة بأن يمنع كل منهما عشائره عن التعدي على عشائر الحكومة الأخرى وأن يعاقب كل من الحكومتين من يتعدى من العشائر التابعة للحكومة الأخرى وأن تتذاكر الحكومتان إذا حالت الظروف دون قيام إحداهما بالتأديب اللائق فى إمكان اتخاذ تدابير مشتركة طبقاً للصلات الحسنة السائدة بينهما ، ونظراً لاعتقاد حكومة صاحب الجلالة البريطانية والحكومتين المذكورتين بأنه يحسن بهاتين الحكومتين حرصاً على الصداقة وحسن الصلات بين العراق ونجد وضع اتفاقية بخصوص بعض المسائل المعلقة بينهما .

نحن الموقعين أدناه سلطان نجد وملحقاتها عبد العزيز بن عبد الرحمن آل فيصل آل السعود والسير جلبرت المندوب المفوض من قبل حكومة صاحب الجلالة البريطانية والمخول بأن ينوب عن الحكومة العراقية فى الاتفاق والترقيع قد إتفقنا على المواد الآتية :

المادة الأولى – تعترف كل من دولتي العراق ونجد أن الغزو من قبل العشائر القاطنة في أراضيها على أراضي الدولة الأخرى، اعتداء يستلزم عقاب مرتكبه عقاباً صارماً من قبل الحكومة التابعة لها وإن رئيس العشيرة المعتدية يعد مسئولاً .

المادة الثانية – (أ) تؤلف محكمة خاصة بالاتفاق بين حكومتي العراق ونجد تلتئم من حين إلى آخر للنظر في تفاصيل أي تعد يقع وراء حدود الدولتين ولإحصاء الأضرار والخسائر وتعيين المسئولين . ويكون تأليف هذه المحكمة من عدد متساو من ممثلي حكومتي العراق ونجد وتعهد رئاستهما إلى شخص آخر من غير الممثلين المذكورين تتفق على اختياره الحكومتان وتكون قرارات هذه المحكمة قطعية ونافذة بعد تعيين المسئولية وتحقيق الأضرار والخسائر الناشئة عن الغزو وإصدار المحكمة قرارها بذلك تقوم الحكومة التابع لها المحكوم عليه بتنفيذ القرار المذكور وفقاً لعادات العشائر ومعاقبة المحكوم عليه كما جاء في المادة الأولى من هذه الاتفاقية .

المادة الثالثة – لا يجوز لعشائر إحدى الحكومتين اجتياز حدود الحكومة الأخرى إلا بعد الحصول على رخصة من حكومتها وبعد موافقة الحكومة الأخرى مع العلم أنه لا حق لإحدى الحكومتين أن تمتنع عن إعطاء الرخصة أو الموافقة إذا كان السبب في انتقال العشيرة لداعي المرعى عملاً بمبدأ حرية الرعي .

المادة الرابعة – تتعهد حكومتا نجد والعراق بأن تقفا بكل ما لديهما من الوسائل – غير الطرد واستعمال القوة – في سبيل انتقال كل عشيرة أو فخذ من أحد القطرين إلى الآخر إلا إذا جرى هذا الانتقال بمعرفة حكومتهم ورضاها ، وتتعهد الحكومتان بأن تمتنعا عن تقديم الهدايا أياً كان نوعها للملتجئين من البلاد التابعة للحكومة الأخرى وبأن تنظرا بعين السخط على كل شخص من رعاياهما يسعى لاستجلاب العشائر التابعين للحكومة الأخرى أو تشجيعهما على الانتقال من بلادها إلى البلاد الأخرى .

المادة الخامسة – ليس لحكومتي العراق ونجد أن تتفاوضا مع رؤساء وشيوخ عشائر الدولة الأخرى في الأمور الرسمية أو السياسية .

المادة السادسة – لا يجوز لقوات العراق ونجد أن تتجاوز حدود بعضها البعض بقصد تعقب المجرمين إلا برضى الحكومتين .

المادة السابعة – لا يجوز لشيوخ العشائر الذين لهم صفة رسمية أو لهم رايات تدل على إنهم قواد لقوات مسلحة أن يظهروا راياتهم في أراضي الدولة الأخرى .

المادة الثامنة - إذا طلبت إحدى الحكومتين من عشائرها النازلة فى أراضى الدولة الأخرى تجريدات مسلحة فالعشائر المذكورة أحرار فى تلبية دعوة حكومتهم على أن يرحلوا بعائلاتهم وأموالهم بكل سكينة.

المادة التاسعة - إذا انتقلت عشيرة من أراضى احدى الحكومتين إلى الأراضى التابعة للحكومة الأخرى وشنت الغارات بعد انتقالها من البلاد التى تقطن فيها، يحق للحكومة التى تقيم العشيرة فى أراضيها أن تأخذ منها ضمانات كافية حتى لا يتكرر منها مثل هذا الاعتداء وتكون هذه الضمانات عرضة للمصادرة وذلك عدا العقاب المنصوص عليه فى المادة الأولى وعدا ماقد تفرضه المحكمة المنصوص عليها فى المادة الثالثة من هذه الاتفاقية .

المادة العاشرة - تتعهد حكومتا العراق ونجد بأن تقوما بمذكرات ودية لعقد إتفاقية خاصة بشأن تسليم المجرمين طبقاً للعادات المرعية بين الدول المتحابة وذلك فى مدة لاتتجاوز السنة اعتباراً من تاريخ التصديق على هذه المعاهدة من قبل حكومة العراق .

المادة الحادية عشرة - النص العربى هو النص الرسمى الذى يرجع إليه فى تفسير مواد هذه الاتفاقية .

المادة الثانية عشرة - تعرف هذه الاتفاقية باتفاقية بحرة.

وقعت هذه الاتفاقية فى مخيم بحره فى الرابع عشر من شهر ربيع الثانى ١٣٤٤هـ الموافق أول نوفمبر سنة ١٩٢٥م [١] .

«التوقيع»

اتفاقية حداء

ولم تهدأ الحالة ولم تستقر فى مناطق الحدود رغم اتفاق بحره ، وظهر أن السبب هو أن حكومة العراق أنشأت «مخفراً» للشرطة فى مكان يسمى «البصية» قرب حدود نجد وقد اعتبرت الحكومة السعودية بناءه خرقاً للمادة الثالثة من اتفاق العقير .

١- أحمد عبد الغفور عطا - مرجع سابق ، ص ٦٥٧ - ٦٦٠ .

واحتجت الحكومة السعودية لدى المندوب السامي البريطاني في بغداد بموجب كتاب أرسلته إليه في يوم ١٤ سبتمبر ١٩٢٧م وطلبت هدمه وإزالته، وعادت في شهر (أكتوبر) من السنة نفسها فكررت الاحتجاج وألحت بطلب الهدم .

ورد المندوب السامي بلسان حكومة بغداد فقال إن المخفر أقيم في داخل حدود العراق وعلى مسافة ٧٥ ميلاً من حدود نجد وان المادة الثالثة من اتفاق العقير لا تشمله فلم يقنع الحكومة السعودية هذا الجواب .

فرأى الإنكليز أن يعودوا إلى الملك وكانت حالة الحدود غير مستقرة فألفوا وفداً من رجالهم الذين يعملون في العراق برئاسة جلبرت كليتن ضم المستر كورنواليس مستشار وزارة داخلية العراق والميجر كلوب (كلوب باشا) ضابط الحدود في بادية العراق .

ونزل الوفد في جدة في شهر مايو ١٩٢٨م وجاء الملك وعقدت الاجتماعات في الكندرة (ضاحية من ضواحي جدة) .

وقال الملك أن محور الخلاف هو مخفر البصية وأن إزالته تنهي المشكلة ، فقال المندوب إنه يبعد ٧٥ ميلاً عن حدود نجد وإنه بذلك يخرج عن المعنى الوارد في المادة الثالثة من اتفاق العقير، وطلب وضع تفسير لهذه المادة ينطوي على أحد أمرين : فإما تحديد المسافة التي يباح في خارجها البناء وإما تعيين الأماكن التي لا يجوز إنشاء المخافر فيها .

وامتد الوقت ولم يجد الفريقان قاعدة للاتفاق فتقرر تأجيل المؤتمر إلى فرصة أخرى ملائمة ، بسبب انشغال الملك بموسم الحج (سنة ١٣٤٨هـ) .

ثم أستأنف المؤتمر عقد جلساته فاجتمع مرة أخرى في الكندرة في شهر أغسطس من السنة نفسها ، وجاء السيد توفيق السويدي وزير المعارف في حكومة السعدون ، يحمل تفويضاً من حكومته بأن يبحث ويبت في الأمور الآتية :

١- عقد اتفاق لتبادل تسليم المجرمين .

٢- عقد معاهدة حسن جوار .

٣- تبادل الكتب مع الحكومة السعودية فى دائرة القضايا الآتية :

أ- يكون لكل من نجد والعراق الحرية المطلقة فى إنشاء مخافر فى الصحراء داخل حدودها وحسبما تراه ملائماً لها مع التأكد بأنه ليس فى نية الحكومة العراقية زيادة عدد مخافرها فى الصحراء مادامت الحدود هادئة .

ب - تفسير عبارة أطراف الحدود الواردة فى المادة الثالثة من اتفاق العقير وذلك بفرز منطقة تبعد ٢٥ ميلاً عن الحدود ، أو بتبيين أماكن الآبار طبقاً لاقتراح السير جلبرت كليتين [١] .

ولقد انتهى الاجتماع ولم يصل الطرفان إلى نتائج متفق عليها ولذلك لم يوقع أى اتفاق فى حداء بين السعودية والعراق .

ولكن اتضح فيما بعد بأن الوفد البريطانى لم يكن مكلفاً ببحث قضايا الحدود بين السعودية والعراق فقط، وإنما كان مكلفاً ببحث قضية الحدود بين السعودية وشرق الأردن وفعلاً أثمر اجتماع حداء عن اتفاقية لترسيم الحدود بين السعودية وإمارة شرق الأردن وهو ماسوف نناقشه فى فصل تالٍ عن قضايا الحدود بين المملكة العربية السعودية وإمارة شرق الأردن .

إجتماع قمة
بين الملكين عبد العزيز وفيصل

وسعى الإنكليز، لعقد اجتماع يضم الملكين عبد العزيز آل سعود وفيصل بن الحسين، أملاًبأن يساعد ذلك على التقريب بين الحكومتين مغتنمين فرصة زيارة الملك عبد العزيز للمنطقة الشرقية من بلاده (الأحساء) .

١- أمين سعيد ، مرجع سابق ، ص ٢٤٨ - ٢٤٩ .

وأقر الملك الاقتراح حينما تقدم به الإنكليز وتم الاتفاق على عقد الاجتماع يوم ٢٢ فبراير ١٩٣٠م على ظهر بارجة بريطانية في عرض الخليج .

وجاء الملك فيصل بالمدفعية العراقية «نرجس» ومعه رئيس وزرائه توفيق السويدى ووزير داخليته ناجى شوكة ورئيس ديوانه محمد رستم حيدر .

وجاء الملك عبد العزيز وحاشيته بالبارجة البريطانية «باترك ستوارت» .وقصد الملكان، طبقاً للخطة الموضوعة إلى البارجة البريطانية «لوبن» التى جهزت للاجتماع، فتعانقا وتصافحا وارتجل الملك فيصل كلمة تمنى فيها أن يسود التفاهم بين البلدين وتتأيد صلات المودة والأخوة .ورد الملك عبد العزيز رداً جميلاً فأظهر عاطفة طيبة نحو العراق وأبدى رغبته فى إنشاء أفضل العلاقات معه .

واجتمع على الاثر، مندوبو الفريقين، لبحث القضايا التى ولدت سوء التفاهم القديم - بناء على اقتراح الملك فيصل - فى بهو خاص أعد لهم فى البارجة ، وبعد جلسات متعددة عقدت يومى ٢٢ و ٢٣ منه انتهى المؤتمر بالاتفاق على ما يلى :

١- عقد معاهدة صداقة وحسن جوار بين العراق ونجد تنطوى على اعتراف كل بالأخرى وعلى تبادل التمثيل السياسى والقنصلى ومنع الغزو والتعدى بين حكومة عشاير الفريقين ، وتسليم المجرمين ، وتأليف لجان حدود دائمة لحل القضايا التى تقع على الحدود ، والتعهد بحسم كل ما يقع من الاختلافات فى تفسير المعاهدات والاتفاقات على أسس التحكيم طبقاً لأحكام البروتوكول الذى يلحق بالمعاهدة .

٢- تعهد سلطان نجد بقبول طلبات المنهوبات من قبل الحكومة العراقية بشرط أن تكون مؤيدة بموافقة الملك فيصل، فإذا لم تحصل التسوية المطلوبة خلال المدة المقتضية تؤجل إلى ما بعد موسم الحج من السنة التى عقد فيها هذا المؤتمر فتجتمع المحكمة بعد الحج فى الكويت حسب معاهدة بحرة على أن تؤلف من خمسة أشخاص عضوان عراقيان ومثلهما من نجد والخامس إنجليزى .

٣- تم الاتفاق على أن تحل قضية المخافر حلاً ودياً خلال ستة أشهر من تاريخ اجتماع المؤتمر وإلا أحيلت إلى هيئة التحكيم على أن تكون قراراتها نافذة ويشترك الفريقان فى اختيار أعضائها ورئيسها .

وافق الملك عبد العزيز على العفو عن ابن مشهور وأتباعه اللاجئين إلى العراق بشرط إن تطلق الحكومة العراقية سراحهم .

وانتهى المؤتمر يوم ٢٤ منه وعاد كل فريق إلى بلاده [١] .

وطبقاً لما تم عليه الاتفاق فى مؤتمر «لوبن» أوفدت الحكومة السعودية وفداً إلى بغداد للمفاوضة فى وضع صيغ الاتفاقيات التى تقرر عقدها ، فدارت مباحثات تم فيها الاتفاق على الصيغ المطلوبة ووقعت بالحروف الأولى، ثم قام وفد عراقى برئاسة نورى السعيد رئيس الوزراء العراقى بزيارة المملكة لإنهاء إجراءات التوقيع على الاتفاقيات، ولكن من القصص النادرة لدبلوماسية الملك عبد العزيز وهو يعالج قضايا الحدود مع العراق هو أنه حينما استقبل نورى السعيد وزير الخارجية العراقى آنذاك ليبحث معه قضية الحدود وكان يحضر هذا الاجتماع نائبه فى الحجاز الأمير (الملك) فيصل بن عبد العزيز، أمر ابنه فيصل أن يحضر دفتراً وقلماً ويعطيه لنورى السعيد وقال الملك عبدالعزيز لنورى :

هاك الدفتر، اكتب كل ما تريده ، وفيصل يوقع عليه .. وبعد أن انتهى نورى، أعطى الدفتر للملك فيصل وأمره بالتوقيع عليه ، فحاول قراءة ماكتب قبل التوقيع، فقال الملك عبد العزيز لفيصل : لا تقرأ ولا حرفاً ، وقع .. فوقع الملك فيصل بصفته وزير خارجية، وأعطى نورى الوثيقة وقال له : أنا موافق عليها، هيا سافر وبعد خروج نورى إستدار الملك عبد العزيز وقال لابنه الملك فيصل : لاحظت أنك انزعجت يا فيصل ، لعدم إلمامك بما فى الوثيقة ، نورى لم يحضر وهو يقصد الاتفاق، بل أراد الخلاف ، فلذلك كلفته كتابة ما يريده، وأمرتك بالتوقيع عليه ، وتساهلنا معه وهذا هو الذى سيبعث فى نفسه الريبة وينقض ما وافق عليه .. فاتركها تأتى منه، وفعلاً بعد رجوع نورى إلى بغداد، عارض فى الاتفاقية، وقال له رشيد عالى : ألم تكتبها بخطك وتوافق عليها ؟ .. وكانت السبب فى انقسام الوزارة العراقية وسقوطها وطبعاً رفضت الاتفاقية [٢] .

١- أمين سعيد، المرجع السابق ، ص ٢٤٨ - ٢٤٩ .

٢- عبد العزيز بن محمد الأحدب ، من حياة الملك عبد العزيز، الطبعة الأولى (الرياض : ١٣٩٨ هـ)، ص ٤٦ - ٤٧ .

التوقيع على ثلاث اتفاقيات

وفى سنة ١٣٤٩ هـ = ١٩٣١م وقع الطرفان فى مكة المكرمة ثلاث اتفاقيات هى :

١- معاهدة صداقة وحسن جوار .

٢- برتوكول تحكيم .

٣- اتفاق تبادل تسليم المجرمين .

وفى ١٠ محرم ١٣٥٥هـ = ٢ أبريل ١٩٣٦م وقع الطرفان معاهدة أخوة عربية وتحالف انضم إليها اليمن فى ١٩ جمادى الثانية سنة ١٣٥٦ هـ = ٢٦ أغسطس ١٩٣٧م ، وفى ١٩ ربيع الأول سنة ١٣٥٧ هـ = ١٩ مايو سنة ١٩٣٨م وقع الطرفان(العراق والسعودية) ثلاث اتفاقيات لتنظيم تابعية العشائر وإدارة المنطقة المحايدة بين الطرفين وتنظيم شئون الرعى وورود المياه. وفى عام ١٩٤٠م وقع الطرفان محضر «روضة التنهات» الذى عالج بعض المخالفات المتعلقة بشئون العشائر والحدود [(١)] .

ولقد حاول الملك عبد العزيز أن يستثمر هذه الاتفاقيات لتطوير علاقات إيجابية مع العراق ولكن اتجاه العراق نحو المشاريع الهاشمية الكبرى ومحاولته ضم سوريا ودمج فلسطين مع الأردن جعل الملك عبد العزيز يعارض هذه الاتجاهات ويطالب باستقلال كل من سوريا وفلسطين ، وقد تكرست هذه الخلافات فى عهد وزارة نورى السعيد (١٩٣٨م = ١٩٤٠م) التى أصبح لمواقفها انعكاسات على عدة نقاط أهمها :

١- الخلاف على موقع نقطة المكور المشار إليها فى الخارطة الملحقة فى بروتوكول العقير.

٢ ـ استرداد المنهوبات التى تدعى العشائر السعودية أن العشائر العراقية نهبتها .

٣- تسوية ايرادات الأوقاف النبوية .

١- د. عبد الله سعود القباع ، المرجع السابق ، ص ٢٦٩ .

هذه القضايا لم تحل إلا فى عهد حكومة رشيد عالى الكيلانى التى خلفت حكومة نورى السعيد فى عام ١٩٤٠م والتى تمكنت من إبرام اتفاقية «روضة التنهاة» التى تم بموجبها تسوية هذه القضايا برغم معارضة الوصى على العرش الشريف عبد الإله بن على الذى كان والده الشريف على بن الحسين ملكاً على جدة بعد خلع والده الشريف حسين من إمارة مكة ودخول الملك عبد العزيز مكة المكرمة ومبايعته بالملك [١] .

ورغم هذا الحشد الهائل من الاتفاقيات بين السعودية والعراق .. إلا ان مناخ الحرب الباردة ظل سائداً على الحدود .

ولكن فى عام ١٩٥٨م قام انقلاب عسكرى دموى فى العراق بزعامة العقيد عبد الكريم قاسم الذى فتك فى الأسرة الهاشمية وأعدم كل فرد من أفرادها ، وحول النظام الملكى إلى نظام جمهورى، وفى ظل النظام الجمهورى الجديد ظلت الحدود السعودية العراقية شبه مستقرة بسبب انشغال النظام الجديد بشئونه الداخلية ومعالجة الخلافات الدموية المستمرة بين قادة الانقلاب .

ولكن منذ منتصف السبعينات تعرضت المنطقة - وبالذات الحدود العراقية الإيرانية - إلى بعض المشاكل الحدودية ، مما دفع حكومتى المملكة العربية السعودية والجمهورية العراقية إلى مراجعة تلك الاتفاقيات ووضعها فى قوالبها العصرية حتى تكون فيصلاً دقيقاً وأميناً لحماية الحدود الدولية بين البلدين من المناوشات والخلافات .

١- د. عبدالله سعود القباع ، المرجع السابق، ص ٢٧٠ - ٢٧١ .

إعادة ترسيم الحدود وإلغاء المنطقة المحايدة

بعد مرور نحو نصف قرن على توقيع معاهدة المحمرة وملحقاتها العقير (١) والعقير (٢) ارتأت الحكومتان السعودية والعراقية بأن الاتفاقيات ليست كافية بالقدر المطلوب لمنع وقوع أي خلافات حدودية بين البلدين، كما أن البلدين اتفقا على ضرورة إعادة ترسيم الحدود على أسس عصرية أكثر ضبطاً وانسجاماً مع أهمية القضاء على جذر أي مشكلة حدودية قد تنشأ في المستقبل . ويبدو أنه في عام ١٣٩٥ هـ = ١٩٧٥م كانت الظروف ملائمة لإعادة ترسيم الحدود السعودية العراقية بعد أن وقع شاه إيران محمد رضا بهلوي ونائب رئيس الجمهورية العراقية يومذاك صدام حسين على اتفاقية الجزائر التي تم بموجبها إنهاء المشكلة الحدودية المزمنة بين البلدين [١] .

في هذا الجو اتفقت الحكومتان السعودية والعراقية في عام ١٣٩٥ هـ = ١٩٧٥م على ضرورة بدء المفاوضات لإعادة ترسيم الحدود على أساس إلغاء المنطقة المحايدة التي كانت تشكل نحو ٧٠٤٤ كم ^{2} والتي كانت تعرف باسم «العوينة» ، وإعادة تحديد الحدود بخط مستقيم - قدر الإمكان - على طول الحدود التي تبلغ نحو ٦٤٠ كيلو متراً .

وحينما اندلعت الحرب الإيرانية العراقية في عام ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م لأسباب عديدة من أهمها النزاع على الحدود ، حرصت الدولتان السعودية والعراقية على ضرورة الإسراع في التوصل إلى اتفاق نهائي حول مشاكل الحدود .

وفي ٣٠ صفر ١٤٠٢ هـ = ٢٦ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٨١م انتهت اللجان المشكلة بين البلدين من إعداد المعاهدة الجديدة للحدود الدولية وتم في بغداد توقيعها من قبل وزيري داخلية البلدين وهما سمو الأمير نايف بن عبد العزيز وزير داخلية المملكة العربية السعودية وسعدون شاكر وزير داخلية الجمهورية العراقية .

١- د. أمين ساعاتي ، الأطماع العراقية في الكويت : مع تحليل عن دور السعودية في حماية إستقلال الكويت (جدة : مؤسسة عكاظ للصحافة والنشر ، ١٤١١هـ - ١٩٩١م)، ص ٦٥ .

وعقب التوقيع على المعاهدة قال سمو الأمير نايف بن عبد العزيز :

بأن اتفاق الحدود الموقع عليه بين البلدين هو في الحقيقة معاهدة ، يمثل تاريخها إمتداداً لمعاهدة المحمرة التي وقعت في ٥ مايو - آيار من عام ١٩٢٢م وبروتوكول العقير الذي وضع في ٢ ديسمبر - كانون الأول ١٩٢٢م والذي يتألف من ملحقين وتم بموجبه أيضاً تخطيط الحدود بين الكويت وسلطنة نجد [١] .

وبعد توقيع معاهدة الحدود الدولية وقعت الدولتان بروتوكولاً لتنظيم سلطات الحدود بين البلدين، وبروتوكولاً لتنظيم حقوق الرعي والتنقل والانتفاع من موارد المياه في منطقة الحدود .

ويتكون بروتوكول تنظيم سلطات الحدود من (٢١) مادة ، من أهمها المواد التالية :

تنفيذاً للمادة السابعة من معاهدة الحدود الدولية بين الجمهورية العراقية والمملكة العربية السعودية الموقعة في بغداد ٣٠ صفر ١٤٠٢هـ الموافق ٢٦ كانون الأول سنة ١٩٨١م ورغبة منهما في تنظيم إختصاصات سلطات الحدود فقد اتفقنا على ما يأتي :

المادة الأولى - اتفق الطرفان على تسوية الخلافات والمخالفات والحوادث التي تقع في منطقة الحدود المشمولة بهذا البروتوكول وفقاً للأحكام المدرجة فيه .

المادة الثانية - ١- لغرض تنفيذ هذا البروتوكول تمتد منطقة الحدود إلى عمق عشرة كيلومترات داخل إقليم كل من الطرفين المتعاقدين اعتباراً من خط الحدود المشترك .

٢ - لايجوز لكلا الطرفين المتعاقدين إقامة أي منشآت أو مخيمات أو مايشابهها باستثناء المنشآت الرسمية كمنشآت قوات الحدود والمنشآت الحكومية الأخرى في المنطقة الممتدة لعمق كيلو متر واحد من خط الحدود المشترك .

المادة الثالثة - يعين كل من الطرفين المتعاقدين سلطات الحدود المدرجة أدناه لممارسة تنفيذ أحكام هذا البروتوكول .

١- صلاح الدين المختار، تاريخ المملكة العربية السعودية (بيروت : دار الحياة، ١٩٨٧م)، ص ١٠٧.

أ) سلطات الحدود من الدرجة الأولى عن المملكة العربية السعودية وكيل أمانة منطقة الحدود الشمالية
مساعد قائد سلاح الحدود في عرعر

عن الجمهورية العراقية	قائمقام قضاء الرطبة
قائمقام قضاء السلمان

ب) سلطات الحدود من الدرجة الأعلى عن المملكة العربية السعودية أمير منطقة الحدودالشمالية
قائد سلاح الحدود في عرعر

عن الجمهورية العراقية	محافظ الأنهار
محافظ المثنى

. . . .

. . . .

المادة الخامسة عشر - لاتملك سلطات الحدود سلطة مناقشة ما يتعلق بخط الحدود ولا يجوز لها بأي حال من الأحوال التدخل في الشئون الداخلية للطرف الآخر ..

المادة الثامنة عشر - يلغى بموجب هذا البروتوكول مايأتي :

١- اتفاق روضة التنهات بين العراق والمملكة العربية السعودية الموقع عليه في روضة التنهات في ٢٨ صفر سنة ١٣٥٩هـ الموافق ٦ نيسان ١٩٤٠م .

٢- أحكام المواد الثامنة والتاسعة والعاشرة والثانية عشر من معاهدة الصداقة وحسن الجوار بين البلدين الموقع عليها في مكة المكرمة في ٢٠ ذي القعدة سنة ١٣٤٩هـ الموافق ٧ نيسان ١٩٣١م .

المادة التاسعة عشر - يسري مفعول هذا البروتوكول لمدة خمس سنوات اعتباراً من تاريخ دخوله حيز التنفيذ ويتجدد تلقائياً لنفس المدة مالم يقم أحد الطرفين بإشعار الطرف الآخر بالطريق الدبلوماسي برغبة تعديله أو إلغائه وذلك قبل ستة أشهر من تاريخ انتهاء المدة المذكورة أعلاه .

ولقد صدر مرسوم ملكي برقم م/٤٨ في ٤ رجب ١٤٠٢هـ بالمصادقة على البروتوكول المذكور هذا نصه :

بعون الله تعالى

نحن خالد بن عبد العزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

بعد الاطلاع على المادتين التاسعة عشرة والعشرين من نظام مجلس الوزراء الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٣٨) وتاريخ ١٣٧٧/١٠/٢٢هـ .

وبعد الاطلاع على المرسوم الملكي رقم (م/١٠) وتاريخ ١٤٠٢/٣/١٤هـ ، الصادر بالمصادقة على معاهدة الحدود الدولية بين المملكة العربية السعودية وبين الجمهورية العراقية .

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم (٦١) وتاريخ ١٤٠٢/٦/٢٥هـ .

رسمنا بما هو آت :

أولاً - المصادقة على بروتوكول تنظيم سلطات الحدود بين المملكة العربية السعودية وبين الجمهورية العراقية الموقع في مدينة الرياض في اليوم الثامن والعشرين من شهر ربيع الثاني ١٤٠٢هـ الموافق لليوم الثاني والعشرين من شهر فبراير لسنة ١٩٨٢م بالصيغة المرافقة لهذا .

ثانيا - على نائب رئيس مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه تنفيذ مرسومنا هذا [١] .

أما بروتوكول تنظيم حقوق الرعي والتنقل والانتفاع من موارد المياه في منطقة الحدود ، فقد صدر في (١٧) مادة نقتطف منها ما يلي :

المادة الأولى منطقة الحدود : هي المنطقة الممتدة من خط الحدود . إلى عمق عشرة كيلو مترات داخل إقليم كل من الطرفين المتعاقدين ولا يجوز الرعي والتنقل في هذه المنطقة .

المادة الثانية منطقة الرعي : تحدد منطقة الرعي بعمق ثلاثين كيلو مترا من نهاية منطقة الحدود المشار إليها في المادة الأولى في اتجاه أراضي كل من البلدين .

المادة الثالثة : للرعاة بين مواطني الطرفين المتعاقدين المقيمين بجوار المناطق الحدودية الانتفاع من المراعي وموارد المياه في منطقة الرعي المحدودة في المادة الثانية من البروتوكول .

١- جريدة أم القرى ، العدد ٢٩١٨ ، ٢٨ رجب ١٤٠٢هـ ، ص١ .

المادة الرابعة : إذا رغب مواطنو أحد الطرفين المتعاقدين فى الانتفاع من المراعي وموارد المياه فعليهم تقديم طلب إلى السلطات الحدودية فى البلد التابعين له خلال مدة لا تتجاوز ثلاثين يوماً من موسم المرعى ويجب أن يتضمن عدد الأشخاص والأسر والحيوانات من كل نوع مع بيان مكان الرعي والطريق المنوى سلوكه وتاريخ الدخول ومدة الأقامة فى إقليم الطرف الآخر وكذلك تاريخ الخروج بصورة تقريبية .

. . . .

. .

المادة الرابعة عشرة : يلغى بموجب هذا البرتوكول ما يأتي :

١- اتفاق تنظيم شئون الرعي وحدود المياه بين العراق والمملكة العربية السعودية الموقع عليه فى بغداد فى ١٩ ربيع الأول ١٣٥٧هـ الموافق ١٩ آيار سنة ١٩٣٨م .

٢- أحكام المادة السادسة من معاهدة الصداقة وحسن الجوار بين البلدين الموقعة عليها فى مكة المكرمة فى ٢٠ ذى القعدة سنة ١٣٤٩ هجرية الموافق ٧ نيسان سنة ١٩٣١ ميلادية .

المادة الخامسة عشرة : يسرى مفعول هذا البرتوكول لمدة خمس سنوات اعتباراً من تاريخ دخوله حيز التنفيذ ويجدد تلقائياً لنفس المدة ما لم يقم أحد الطرفين بإشعار الطرف الآخر بالطريق الدبلوماسي برغبته بتعديله أو إلغائه وذلك قبل ستة أشهر من تاريخ انتهاء المدة المذكورة أعلاه .

وصدر مرسوم ملكي برقم م/٤٩ فى ٤ رجب ١٤٠٢هـ بالمصادقة على البروتوكول المذكور هذا نصه :

بعون الله تعالى

نحن خالد بن عبد العزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

بعد الاطلاع على المادتين التاسعة عشرة والعشرين من نظام مجلس الوزراء الصادر بالمرسوم الملكى رقم (٣٨) وتاريخ ٢٢/ ١٠/١٣٧٧هـ .

وبعد الاطلاع على المرسوم الملكي رقم (م/١٠) وتاريخ ١٤٠٢/٣/١٤هـ ، الصادر بالمصادقة على معاهدة الحدود الدولية بين المملكة العربية السعودية وبين الجمهورية العراقية .

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم (٦٤) وتاريخ ١٤٠٢/٦/٢٥هـ .

رسمنا بما هو آت :

أولاً - المصادقة على بروتوكول تنظيم حقوق الرعي والتنقل والانتفاع من موارد المياه فى منطقة الحدود بين المملكة العربية السعودية وبين الجمهورية العراقية الموقع فى مدينة الرياض فى اليوم الثامن والعشرين من شهر ربيع الثانى ١٤٠٢هـ الموافق لليوم الثانى والعشرين من شهر فبراير لسنة ١٩٨٢م بالصيغة المرافقة لهذا .

ثانيا - على نائب رئيس مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه تنفيذ مرسومنا هذا [١] .

ولقد انعكس توقيع اتفاقية الحدود الدولية وبروتوكولاتها إيجابياً على مجمل العلاقات السعودية العراقية وخاصة خلال الحرب العراقية الإيرانية التى شهدت دعماً سخياً من جانب المملكة للعراق على الصعيدين السياسى والاقتصادى ويمكن إيضاح ذلك على النحو التالى:

- تعهدت المملكة فى أبريل ١٩٨١ بأن تسهم بستة مليارات دولار فى القرض طويل الأجل الذى تعهدت دول مجلس التعاون الخليجى منحه للعراق للاستثمار فى المجهود الحربى والذى قدرت قيمته ب ١٤ مليار دولار . إلى جانب تمويل العديد من صفقات القوات العراقية المسلحة .

١- جريدة أم القرى ، المرجع السابق ، ص ١٦ .

- فى ١٦ يوليو ١٩٨١ أعلنت المملكة انها قررت ان تتحمل جميع نفقات إعادة بناء المفاعل النووى العراقى الذى دمرته الطائرات الإسرائيلية فى يونيو ١٩٨١ . كما تحملت المملكة نفقات بناء العديد من المدن العراقية التى دمرت أثناء الحرب ، وتحملت أيضاً بناء الاقتصاد العراقى ككل .

- صرح قاسم أحمد تقى - وزير النفط العراقى الأسبق فى ٢٨ نوفمبر ١٩٨٣ أن المملكة وافقت على بدء العمل فى مشروع لتوصيل حقول النفط العراقية بخط أنابيب سعودى للمساعدة على زيادة صادرات النفط العراقى . وصرح وزير البترول والثروة المعدنية الأسبق معالى الشيخ أحمد زكى يمانى فى لندن يوم ٢٨ / ٤ / ١٤٠٤هـ بأن العراق سيبدأ فى تصدير ٥٠٠,٠٠٠ طن من نفطه الخام يومياً عبر خط الأنابيب الذى يمر عبر الأراضى السعودية إلى البحر الأحمر وقد انتهت بالفعل المرحلة الأولى فى عام ١٩٨٦ ، وبدأ العمل فى المرحلة الثانية فى سبتمبر ١٩٨٩ بتكلفة مليار دولار . وقد تم افتتاح هذا الخط رسمياً فى ٩ / ١ / ١٩٩٠م - ١٢ جمادى الثانية ١٤١٠هـ وقد أصبح بإمكان العراق تصدير ٨٠٠ ألف برميل يومياً عبر الأراضى السعودية .

وتعبيراً عن العلاقات الطيبة التى كانت السعودية تحملها للشعب العراقى فلقد وقع خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز فى ٢٠ شعبان ١٤٠٩هـ - ٢٧ مارس (آذار) ١٩٨٩ والرئيس صدام حسين فى بغداد على اتفاقيتين الأولى تنطلق مما تتطلبه العلاقات السليمة والسلمية بين الدول العربية من احترام للسيادة ورفض كامل لاستخدام القوة بين البلدين الشقيقين وفض المنازعات بينهما بالطرق السلمية وعدم التدخل فى الشئون الداخلية وذلك من منطلق الإيمان بمبادىء العمل العربى التى تجمع أبناء الأمة العربية الواحدة وبأهداف ميثاق ومبادىء جامعة الدول العربية وبمعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى بين دول الجامعة العربية .

أما بالنسبة للاتفاقية الثانية فتقضى بتحقيق التعاون الأمنى بين السعودية والعراق وكذا تحديد مسئوليات القطاعات المختلفة فى البلدان فى سبيل بلورة مفاهيم هذا التعاون الأمنى . وعقب توقيع الاتفاقيتين المذكورتين قال الملك فهد :

"إن الوثيقتين ليستا سريتين وليست لهما أية خلفيات إلا محاولة المصلحة العامة وما قدره هذان البلدان الشقيقان من فوائد من المؤكد إن شاء الله، أنها سوف تكون لمصلحة البلدين والأمتين العربية والإسلامية، كما أنهما تنطلقان في نظرى ونظر فخامة الرئيس من مبادىء عالمية إذ كلنا ندرك الآن أن العالم تجتاحه موجات من المشكلات التى لا نعتقد أنها فى صالح المجتمع العالمى" .

ولقد صادقت المملكة العربية السعودية على الاتفاقيتين المذكورتين فى ١٠ ابريل (نيسان) ١٩٨٩م وأصبحتا منذ ذلك التاريخ ساريتى المفعول [١] .

ورغم أن الاتفاقية الأولى تشير الى احترام السيادة ورفض استخدام القوة وفض المنازعات بالطرق السلمية .. إلا أن الرئيس العراقى صدام حسين فاجأ العالم فى فجر يوم ٢ أغسطس ١٩٩٠م بغزو مسلح واسع للكويت واعتبرها المحافظة العراقية الـ (١٩) ، ثم حشد قواته المسلحة على طول خط التماس مع المملكة العربية السعودية مهدداً حدودها الدولية . وعبثاً حاولت المملكة العربية السعودية وكافة المنظمات الدولية والإسلامية والعربية وكافة الدول المحبة للسلام فى العالم .. عبثاً حاولوا إقناع صدام حسين بالخروج من الكويت وسحب قواته من الحدود مع السعودية .. إلا أنه أصر على احتلال الكويت وتهديد السعودية ، فقام المجتمع الدولى بتنفيذ قرارات مجلس الأمن بالقوة المسلحة ، وتمكنت قوات التحالف من إلحاق هزيمة مرة بالقوات العراقية وأخرجتها من الكويت وأعادت الشرعية إليها تحت قيادة الشيخ جابر الأحمد الصباح .

ورغم أن العراق قد نسف عملياً الاتفاقيتين المذكورتين باحتلاله الكويت وتجييش الجيوش على الحدود السعودية .. إلا أنه أثناء حرب تحرير الكويت أعلنت وكالة الأنباء العراقية على لسان وزير الخارجية العراقية - من طرف واحد - إلغاء الاتفاقيتين الأخيرتين وهما اتفاقية احترام السيادة ورفض استخدام القوة، وكذلك الاتفاقية الأمنية . وظلت معاهدة الحدود الدولية سارية المفعول حتى الآن .

١- عبد الرحمن سلطان ، أضواء على الاستراتيجية السعودية (عمان :شركة الشرق الأوسط ، ١٤١٠هـ =١٩٩٠م) ، ص ٥٦ -٥٧ .

الفصل الثاني
الحدود الدولية بين السعودية والأردن

مقدمة

أفضنا في الفصل الأول في تحليل التطورات التي طرأت على خرائط بلاد العرب بعد الحرب العالمية الأولى (١٩١٤م - ١٩١٨م) ، وكيف توازعت بريطانيا وفرنسا أملاك الإمبراطورية العثمانية، ثم كيف أنشأت بريطانيا عرشين جديدين لأبناء الشريف حسين ملك الحجاز الأسبق، وولت فيصل بن الحسين على عرش العراق ، كما نصبت عبدالله بن الحسين على إمارة شرق الأردن .

وفي هذا الفصل نناقش - كما ناقشنا في الفصل السابق - قضايا الحدود بين المملكة العربية السعودية والأردن .

في الوقت الذي كان فيه الملك عبد العزيز يحاول معالجة مشكلة الحدود مع العراق قام الأمير عبد الله بن الحسين ، الذي نصبته بريطانيا ملكاً على الأردن ، بإرسال قوة عسكرية لاحتلال قريات الملح وما جاورها عقب التوقيع على اتفاق العقير مباشرة . هذه التطورات أقنعت بريطانيا بضرورة عقد مؤتمر يجمع زعماء العراق والأردن والحجاز ونجد لدراسة موضوع الحدود والمشاكل التي يثيرها تداخل القبائل في هذه الدول . وقد رأت بريطانيا أن يعقد المؤتمر في الكويت في عام ١٩٢٣م . وقد اختير الكولونيل نوكس المقيم السياسي لبريطانيا في الخليج لرئاسة هذا المؤتمر . ومع أن الملك عبد العزيز قد أبدى استعداداً لحضور هذا المؤتمر ومناقشة جميع المسائل المتعلقة بتبعية القبائل وتحديد الحدود إلا أنه فوجيء بأن المؤتمر تحول إلى جبهة هاشمية متضامنة تقف ضد الحقوق التي كان يطالب بها لتسوية هذه المشاكل . كما أن عدم اشتراك ملك الحجاز ورفضه التفاوض مع ابن سعود إلا إذا انسحب من جميع الأراضي التي احتلها قد شكل العقبة الأولى في فشل المؤتمر . ومما زاد الأمور تعقيداً المطالب الغريبة التي تقدم بها مندوب إمارة شرق الأردن والتي أكد فيها ضرورة انسحاب ابن سعود من الجوف وسكاكا ووادي السرحان وإعادة إمارة حائل إلى آل الرشيد والتخلي عن عسير لآل عائض [١] .

١- د. عبدالله سعود القباع، السياسة الخارجية للسعودية (الرياض : بدون ناشر، ١٤٠٧ - ١٩٨٦) ص ٢٦٨ .

وهكذا فشل مؤتمر الكويت ، وظل الأمير عبد الله بن الحسين على عداوته للملك عبد العزيز ولا سيما ان الأمير عبد الله بن الحسين هو الذى كان قائداً للجيش الحجازى الذى كسرته قوات الملك عبد العزيز ودخلت بعد هزيمته إلى الخرمة وتربة والطائف حتى مكة المكرمة ..

ولم يستطع الأمير عبد الله بن الحسين وهو ينصّب على عرش إمارة شرق الأردن أن ينسى هذا الماضى الثقيل عليه، فظل على مطالبه الحدودية مع الملك عبد العزيز آل سعود.

اتفاقية حداء

على أثر فشل مؤتمر الكويت فى عام ١٩٢٣م أيقن الملك عبد العزيز بأن إمارة شرق الأردن مازالت تتمسك بمواقفها السابقة وتصر على مطالبها غير المعقولة ، خاصة فيما يتعلق بمطالبتها بتخلى ابن سعود عن وادى السرحان والجوف وخيبر وحائل وعسير .

أمام هذا الموقف من الأردن بدأت قبائل نجد تشن غارات على الحدود الأردنية حتى وصلت إلى مشارف عمان ، وعندئذ تدخل الإنجليز الذين كان لهم حق الانتداب أو السيادة على السياسة الخارجية للأردن ، وضربوا بطائراتهم ودباباتهم الإخوان حتى أجبروهم على التراجع ، وفى عام ١٩٢٥م كلفت الحكومة البريطانية - كما سبق أن ذكرنا — السير جلبرت كليتن بمقابلة الملك عبد العزيز والتباحث معه حول مسألة المشاكل الحدودية مع كل من العراق والأردن .

In order to settle the outstanding issues between her proteges and the Sultan of Najd, Sir Gilbert Clayton, who had just retired from his post as Chief Secretary of the Government of Palestine, was despatched to negotiate with ibn Sa'ud. On October 10th 1924, Clayton arrived at a special camp set up by ibn Sa'ud at Umm al Qurun, midway between Bahra and the Hadda oasis. The object of the mission was to settle the Najd-Transjordan frontier and the problems between Iraq and Najd which had not been settled at the Kuwait Conference. Twenty meetings took place between October 10th and November 3rd when the negotiations ended. (1)

1- Gary Troeller, The Birth of Saudi Arabia (London: Frank Cass & Co., 1976), p.227.

وبعد مباحثات مكثفة بين الملك عبد العزيز والمندوب البريطاني لم يتوصل الطرفان إلى اتفاق مع العراق ، بيد أنهما توصلا إلى اتفاقية حدودية بين المملكة العربية السعودية وشرق الأردن، وقد عرفت هذه الاتفاقية باتفاقية حداء (حده) * .

وتنص الاتفاقية على مايلي :

« نظراً للعلاقات الودية السائدة بين الحكومة البريطانية من جهة وسلطنة نجد وملحقاتها من جهة أخرى ، ونظراً لرغبتهما في تعيين الحدود بين نجد وشرقي الأردن وتسوية بعض المسائل المتعلقة بذلك ، اختارت الحكومة البريطانية السير جلبرت كليتن وعينته مندوباً مفوضاً عنها لعقد اتفاقية في هذا الشأن مع السلطان عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود ، وقد تعاقدوا على المواد الآتية :

المادة الأولى - يبتدىء الحد بين نجد وشرقي الأردن في الجهة الشمالية - الشرقية من نقطة تقاطع دائرة الطول ٣٩ (شرقي) ودائرة العرض ٣٢ (شمالي) حيث تنتهي الحدود بين العراق ونجد ، ويمتد على خط مستقيم ، إلى نقطة تقاطع دائرة الطول ٣٧ (شرقي) بدائرة العرض ٢٥ . ٣١ (شمالي) ، ثم يمتد من هذه النقطة على خط مستقيم إلى نقطة تقاطع دائرة الطول ٣٨ (شرقي) بدائرة العرض ٣٠ (شمالي) تاركاً مابرز من أطراف وادي السرحان لنجد ثم يتبع دائرة الطول ٣٨ (شرقي) إلى نقطة تقاطعها بدائرة العرض ٣٥ . ٣٩ (شمالي) أما الخارطة التي يرجع إليها في هذه الاتفاقية فهي الخارطة المعروفة بالدولية (آسيا مقياس واحد في المليون) .

المادة الثانية - تتعهد حكومة نجد بألا تقيم أي حصن في (كاف) وألا تستعملها والمنطقة التي في جوارها كنقطة عسكرية .

أما إذا رأت حاجة في حين من الأحيان إلى اتخاذ تدابير استثنائية بجوار الحدود للمحافظة على الأمن أو لأي غرض آخر يستوجب حشد القوات العسكرية المسلحة فتتعهد بأن تخبر الحكومة البريطانية بذلك في أقرب وقت ، وعلاوة على ذلك تتعهد بأن تمنع قواتها من التعدي على أراضي شرق الأردن بكل مالديها من الوسائل .

---

* هي قرية تقع في الطريق القديم بين مكة المكرمة وجدة، وهي أقرب إلى مكة وتقع على بعد عشرين كيلو مترا منها ، ولقد مررت بحداء ، ونزلت فيها مرات ومرات ، والسبب في أن مفاوضات الحدود قد عقدت فيها هو أن السلطان عبد العزيز كان يعسكر بها وهو يعد العدة للدخول إلى جدة بعد أن دخل مكة المكرمة وبايعته على سنة الله ورسوله الكريم .

المادة الثالثة – منعاً لسوء التفاهم الذي قد يحصل في الحوادث التي تقع قرب الحدود وتوثيقاً لعرى الثقة المتبادلة بين الطرفين والتعاون الكلي بين حكومة بريطانيا وحكومة نجد ، يتفق الطرفان على القيام بمذكرات متواصلة بين المعتمد البريطاني في شرقي الأردن أو مندوبه وبين حاكم وادي السرحان .

المادة الرابعة – تتعهد حكومة نجد بصيانة جميع الحقوق التي يتمتع بها في وادي السرحان القبائل غير التابعة لنجد سواء كانت حقوق الرعي أو السكن أو الملكية أو مايشبه ذلك من الحقوق الثابتة بشرط أن تخضع تلك القبائل ما دامت نازلة ضمن حدود نجد للقوانين الداخلية التي لاتمس هذه الحقوق ، وتعامل حكومة شرقي الأردن نفس المعاملة رعايا نجد المتمتعين بحقوق ثابتة في شرقي الأردن شبيهة بالحقوق المذكورة .

المادة الخامسة – تعترف كل من نجد وشرقي الأردن أن الغزو من قبل العشائر القاطنة في أراضيها على أراضي الحكومة الأخرى، اعتداء يستلزم عقاب مرتكبيه عقاباً صارماً من قبل الحكومة التابعة لها وأن رئيس العشيرة المعتدية يعد مسئولاً .

المادة السادسة – (أ) – تؤلف محكمة خاصة بين حكومتي نجد وشرقي الأردن ، تلتئم من حين لآخر للنظر في تفاصيل أي تعد يقع من وراء الحدود ولإحصاء الأضرار والخسائر وتعيين المسئولية ، ويكون تأليف هذه المحكمة من عدد متساو من ممثلي حكومة نجد وشرقي الأردن ، وتعهد رئاستها إلى شخص آخر من غير الممثلين المذكورين تتفق على اختياره الحكومتان وتكون قرارات المحكمة قطعية ونافذة .

(ب) – بعد تعيين المسئولية وتحقيق الأضرار والخسائر الناشئة عن الغزو وإصدار المحكمة قرارها بذلك تتولى الحكومة التابع لها المحكوم عليه بتنفيذ القرار المذكور وفقاً لعادات العشائر وبمعاقبة المحكوم عليه كما جاء في المادة الخامسة من هذه الاتفاقية .

المادة السابعة – لا يجوز لعشائر إحدى الحكومتين اجتياز حدود الحكومة الأخرى إلا بعد الحصول على رخصة من حكومتها ، وبعد موافقة الحكومة الأخرى مع العلم أنه لا يحق لإحدى الحكومتين أن تمتنع عن إعطاء الرخصة أو الموافقة إذا كان السبب في انتقال العشيرة لرعي المرعى عملاً بمبدأ حرية الرعي .

المادة الثامنة – تتعهد حكومتا نجد وشرقي الأردن بأن تتفقا بكل مالديهما من الوسائل غير الطرد واستعمال القوة ، في سبيل انتقال كل عشيرة أو فخذ من أحد القطرين إلى الآخر ، إلا إذا جرى هذا الانتقال بمعرفة حكومته ورضاها. وتتعهد الحكومتان أن تمتنعا عن تقديم الهدايا أياً كان نوعها للملتجئين من البلاد التابعة للحكومة الأخرى، وبأن تنظرا بعين السخط إلى كل شخص من رعاياهما يسعى لاستجلاب العشائر التابعة للحكومة الأخرى أو تشجيعها على الانتقال من بلاده إلى البلاد الأخرى

المادة التاسعة – ليس لحكومتى نجد وشرقى الأردن أن تتفاوضا مع رؤساء وشيوخ عشائر الحكومة الأخرى فى الأمور الرسمية أو السياسية .

المادة العاشرة - لا يجوز لحكومتى نجد وشرقى الأردن أن تتجاوزا حدود بعضهما البعض بقصد تعقب المجرمين إلا برضى الحكومتين .

المادة الحادية عشرة – لا يجوز لشيوخ العشائر الذين لهم صفة رسمية أو لهم رايات تدل على أنهم قواد قوات مسلحة أن يظهروا راياتهم فى أراضى الحكومة الأخرى .

المادة الثانية عشرة - على كل من حكومتى نجد وشرقى الأردن أن تمنح حرية المرور لجميع الحجاج والمسافرين بشرط ان يخضع هؤلاء للقوانين الخاصة بالسفر والحج ، المرعية فى نجد وشرقى الأردن ، وعلى كل من هاتين الحكومتين أن تخبر الحكومة الأخرى بأى قانون قد تسنه بهذا الخصوص .

المادة الثالثة عشرة – تتعهد حكومة صاحب الجلالة البريطانية أن تضمن حرية المرور فى كل حين للتجار من رعايا نجد لقضاء تجارتهم بين نجد وسورية ذهاباً وإياباً وان تحصل على الإعفاء من الضرائب الجمركية وغيرها لجميع الأموال التى تجتاز منطقة الانتداب فى مرورها من نجد إلى سورية أو من سورية إلى نجد على أن يخضع التجار وقوافلهم لما قد يلزم من التفتيش الجمركى وان يكونوا حاملين وثيقة من حكومتهم تشهد أنهم تجار حقيقيون ويشترط ان تتبع القوافل التجارية ذات الأموال المحملة طرقاً معروفة سيتفق عليها فيما بعد لدخول منطقة الانتداب والخروج منها مع العلم أن هذه القيود لا تسرى على القوافل التجارية التى تقتصر تجارتها على الإبل والحيوانات ولا على العشائر التى تنتقل بمقتضى المواد المواد السابقة من هذه الاتفاقية، وتتعهد حكومة بريطانيا بأن تحصل على غير ذلك من التسهيلات الممكنة للتجار من رعايا نجد المارين بنقطة إنتدابها .

المادة الرابعة عشرة – تبقى هذه الإتفاقية نافذة ما دامت حكومة بريطانيا مكلفة بالانتداب على شرق الأردن .

المادة الخامسة عشرة – وقعت هذه الاتفاقية باللغتين الإنكليزية والعربية ووقع كلاً من الطرفين المتعاقدين ، نسختين من النص العربى ،نسختين من النص الإنكليزى ويكون للنصين قيمة رسمية واحدة، ولكن إذا وقع اختلاف بين النصين فى تفسير مادة من مواد هذه الاتفاقية فيرجع إلى النص الانكليزى .

المادة السادسة عشرة – تعرف هذه الاتفاقية باتفاقية «حداء» .

وقعت هذه الاتفاقية فى حداء فى الخامس عشر من شهر ربيع الثانى سنة ١٣٤٤هـ الموافق ٢ نوفمبر ١٩٢٦م .

وقال العارفون إن الاتفاق بجملته في مصلحة نجد فقد أدخل منطقة قريات الملح في نطاقها ولم تكن لها من قبل [1] .

ورغم توقيع هذه الاتفاقية إلا أن الأحقاد مازالت تعمر القلوب وتشعل النار حتى أضرم النار حامد بن رفاده شيخ قبيلة «بلى» الحجازية وتقطن بين العلا ومداين صالح وضبا والوجه، وأعلن الثورة على الملك عبد العزيز في شهر يوليو ١٩٣١م وهاجم على رأس فريق من أتباعه ، القوافل وعبث بالأمن في داخل أراضي الحجاز وذلك بتشجيع الأمير عبدالله بن الحسين وتحريضه .

وإزاء ذلك أرسلت الحكومة السعودية قوات نكلت به وبالذين معه في معركة دارت بينه وبينها في جوار «ضبا» وكان الشيخ حامد نفسه وولداه في جملة القتلى وإستسلم أتباعه وإنتهت الفتنة . وزاد هذا الحادث النار إشتعالاً، وزاد في تشدد الحكومة السعودية التي سرى في عقيدتها أن عمان وأنصارها هم الذين أوقدوا نار الفتنة ودفعوا ابن رفاده للثورة بعد ما أمدوه بالمال والسلاح وبذلوا له الوعود والعهود. وقالت مصادرها إنها حصلت على وثائق رسمية تؤيد دعواها، وأرسلت الرياض تقول إلى لندن إنها قد تضطر بعد الذي جرى لاتخاذ تدابير خاصة إذا لم يوضع حد لهذه الأمور، فاهتمت بريطانيا للإنذار السعودي وأرسلت إلى أمير الأردن تلح عليه بالتفاهم مع جيرانه وتنظيم علاقاته معهم في نطاق القواعد الدولية .

الاعتراف المتبادل بين الدولتين

ولقد انضم الملك فيصل ملك العراق وشقيق الأمير عبدالله إلى الإنكليز في سعيهم هذا وأقنع أخاه بأن مصلحته الحقيقية هي في التفاهم مع جيرانه لا في مخاصمتهم، وأثمرت هذه المساعي ثمارها، فأرسل الشيخ عبدالله بن سراج رئيس حكومة عمان يوم ٢٥ ذي القعدة سنة ١٣٥٤هـ إلى المندوب السامي البريطاني بالقدس وكان يشرف على سياسة حكومة الأردن الخارجية الكتاب الآتي :

١- أمين سعيد ، تاريخ الدولة السعودية (الرياض : دارة الملك عبد العزيز ، بدون تاريخ) ، ص ٢٧٨ - ٢٨٣ .

ياذا الفخامة

لى الشرف أن أرجو فخامتكم إبلاغ حكومة صاحب الجلالة فى المملكة المتحدة أنه حيث إن سيدى ومولاى صاحب السمو الملكى عبدالله بن الحسين أمير شرق الأردن وحكومته يرغبان فى تأسيس علاقات ودية متينة بين شرق الأردن والمملكة العربية السعودية فقد قرر الاعتراف بصاحب الجلالة الملك عبد العزيز بن سعود ملكاً على الحجاز وسلطاناً على نجد وملحقاتها .

ثم قام الأمير عبد الله بن الحسين فى ٢٥ ذى القعدة ١٣٥١هـ = ٢١ مارس ١٩٣٣م بإرسال برقية إلى الملك عبد العزيز هذا نصها :

«قد علمت مع السرور بانتهاء المخابرات الرسمية فى سبيل اعتراف متبادل بين جلالتكم وبينى وبين حكومتينا وإنى أغتنم هذه الفرصة فأقدم تحياتى لجلالتكم ولأعرب عن أملى بأن هذه الخطوة ستعد أساساً للعلاقات الودية والتعاون بين بلدينا .

وقد اغتنم الملك عبد العزيز هذه الفرصة فأعرب عن ارتياحه لهذا الموقف الجديد الذى تبناه الأمير عبد الله وبعث ببرقية ودية وأبدى استعداده لإقامة علاقات أخوية دائمة .

وعلى أثر ذلك قام وفد أردنى بزيارة المملكة وأبدى استعداده لعقد معاهدة صداقة وحسن جوار، ثم فى ٢٧ يوليو سنة ١٩٣٢م قام وفد سعودى بزيارة الأردن وتوصل الطرفان فى اجتماع عقد فى مدينة القدس إلى اتفاقية صداقة وحسن جوار جاء فى المادة الأولى منها مايلى :

يسود بين المملكتين العربية والسعودية وبين إمارة شرق الأردن سلم دائم وصداقة وطيدة لا يمكن الإخلال بهما ، ويتعهد الفريقان الساميان المتعاقدان بأن يبذلا جهدهما للمحافظة عليهما ، وأن يحلا بروح السلم والصداقة جميع المنازعات والاختلافات التى قد تنشأ بينهما . كما جاء فى المادة الثانية من هذه الاتفاقية مايلى :

يتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بأن يحافظ على حسن العلاقات مع الفريق الآخر، وبأن يسعى بكل مالديه من الوسائل لمنع استعمال بلاده قاعدة للأعمال غير القانونية، أو الاستعداد لها بما في ذلك الغزو مما يكون موجهاً ضد السلم والسكينة في بلاد الفريق الآخر .

وتمشياً مع هذه الروح الأخوية وقع الطرفان المتعاهدان بروتوكولاً للتحكيم والكيفية التي يمكن بواسطتها حل ما قد ينشأ من خلاف . وبعد التوقيع على هذه الاتفاقيات قام المسئولون في البلدين بتبادل الزيارات الودية ، وقد توج الملك عبد الله بن الحسين هذه الزيارات بالزيارة التي قام بها إلى الرياض سنة ١٩٤٨م ، ولم يعكر صفو هذه العلاقة ، ولو بشكل مؤقت، إلا الموقف الذي اتخذته المملكة العربية السعودية من مشروع سوريا الكبرى الذي تبناه الملك عبد الله ووقفت منه السعودية موقفاً معارضاً انطلاقاً من إيمانها بأهمية استقلال كل من سوريا ولبنان وفلسطين، وبعد اغتيال الملك عبد الله في عام ١٩٥١م خلفه ابنه طلال الذي أبدى حرصاً على تنمية العلاقات مع المملكة العربية السعودية وقام بزيارة للرياض، وبعد خلع طلال بن الحسين عن الحكم في عام ١٩٥٣م لاعتلال صحته - كما قيل آنذاك - - خلفه ابنه الحسين بن طلال (الملك الحالي للأردن) ، وقد حرص الملك حسين منذ توليه العرش على إيجاد علاقة خاصة ومتميزة مع المملكة العربية السعودية [1].

ولكن في ٢ أغسطس ١٩٩٠م قام العراق بغزو مسلح لدولة الكويت وكان مؤملاً أن يقف الملك حسين بن طلال ملك الأردن مع الحق ومع الشرعية ويشجب الغزو المسلح لدولة عربية مسلمة وجارة ..

ولكن اتضح أن هناك اتفاقاً سرياً بين الملك حسين وبين الرئيس العراقي صدام حسين له ذيول عميقة تصل إلى تاريخ الأشراف في الحجاز .. اى أن الملك حسين بتأييده للغزو العراقي كان يأمل أن تنوبه حصة الحجاز، ولقد تأكد ذلك حينما غير الملك حسين - بعد الغزو بأيام قلائل - لقبه إلى «الشريف حسين» بدلاً من الملك حسين [2] .

١- د. عبد الله سعود القباع ، المرجع السابق ، ص ٢٧٦ .
٢- د. أمين ساعاتي ، الشرعية في الفكر السياسي (مصر الجديدة : المركز السعودي للدراسات الإستراتيجية، ١٤١١هـ - ١٩٩١م) ، ص ١١-١٢ .

الفصل الثالث

الحدود الدولية بين السعودية واليمن، واليمن

مقدمة

الحديث عن الحدود الدولية بين المملكة العربية السعودية واليمن (الشطر الشمالي) لابد أن يمر عبر إمارة عسير ، وهي المنطقة الواقعة في الوسط بين حدود المملكة العربية السعودية وحدود اليمن ، وكانت تحكم عسير أسرة الأدارسة ، وكان الإمام يحي حميد الدين إمام اليمن ينازعهم فيها ويدعي بأن عسير جزء لا يتجزأ من اليمن .

ولقد إستحمى الأدارسة بالسلطان عبد العزيز آل سعود لكي يكفيهم شرور التهديدات المستمرة التي مافتيء إمام اليمن يدبرها ضدهم وضد أراضي بلادهم عسير .

ولقد تعرض حكم الأدارسة في عسير لهزة عنيفة -بوفاة زعيمهم محمد الإدريسي في عام ١٩٣٢م ، حيث لم يترك إلا ابناً صغيراً «علي» تولى بعده الإمارة، ولقد استغل الوزراء طفولة الابن الحاكم فلعبوا بالحكم حتى أصبح حكم الأدارسة في عسير في مهب الريح .

وأمام هذا الوضع المتدهور للأدارسة في عسير انتهز إمام اليمن الفرصة ودخل جنوب عسير بنفس الحجة التي كان يرددها، وهي أن عسير كانت تابعة لأجداده ولم يترك للأدارسة إلا الجزء الشمالي من عسير .

ومن ناحية ثانية كان الشريف حسين بن علي ملك الحجاز قد دأب على استنهاض بني شهر من سكان أبها وحثهم على أن يكونوا مع آل عائض يداً واحدة ضد السلطان عبد العزيز ، وفي سبيل ذلك أجزل الشريف لهم المال والسلاح [١] .

١- د. فاروق عثمان أباظة ، دراسة تاريخية لقضايا الحدود السياسية للدولة السعودية بين الحربين العالميتين، المرجع السابق، ص ٤٥ .

وفى عام ١٣٤١هـ = ١٩٢٣ م أرسل السلطان عبد العزيز ابنه سمو الأمير (الملك) فيصل بن عبد العزيز على رأس قوة سعودية إلى أبها، لملاحقة قوة عسكرية أرسلها الشريف حسين إلى آل عائض، واستطاعت القوة السعودية أن تنزل هزيمة ساحقة بقوات الشريف وأن تسيطر على أبها ..

وفى الوقت الذى كان فيه السلطان عبد العزيز يبسط سيطرته على الحجاز فقد تحرك الإمام يحيى ليسيطر على إمارة عسير المتحالفة مع السعوديين، وقد ضم الإمام «نجران» التى تمثل منطقة حرام بين البلدين، فما أن انتصرت القوات السعودية فى الخرمة، حتى أسرعت قوة سعودية أخرى لتضع حداً لتهديدات إمام صنعاء، واضطرت القوات اليمنية إلى الجلاء عن نجران.

ولما كان الأدارسة يحكمون عسير فى ظل ظروف غير مستقرة فقد كتبوا للملك عبد العزيز يطلبون حمايته ضد تدخل وأطماع إمام اليمن، وفى عام ١٣٤٥هـ - ١٩٢٦م عقدت اتفاقية بين ابن سعود والإمارة الأدريسية عرفت بمعاهدة مكة المكرمة يقوم بموجبها الملك عبد العزيز بحماية الإمارة مع الإبقاء على الإدريسى حاكماً عليها .

وتنص المعاهدة على :

الحمد لله وحده

بين ملك الحجاز وسلطان نجد وملحقاتها وبين الإمام السيد الحسن ابن على الإدريسى رغبة فى توحيد الكلمة، وحفاظاً لكيان البلاد العربية ، وتقوية للروابط بين امراء جزيرة العرب ، قد إتفق صاحب الجلالة ملك الحجاز وسلطان نجد وملحقاتها عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود وصاحب السيادة إمام عسير السيد الحسن بن على الأدريسى على عقد المعاهدة الآتية :

المادة الأولى - يعترف سيادة السيد الإمام السيد الحسن بن على الإدريسى بأن الحدود القديمة الموضحة فى إتفاقية ١٠ صفر ١٣٣٩هـ المنعقدة بين سلطان نجد وبين الإمام السيد محمد بن على الإدريسى، والتى كانت خاضعة للأدارسة فى ذلك التاريخ، هى تحت سيادة جلالة ملك الحجاز وسلطان نجد وملحقاتها بموجب هذه المعاهدة .

المادة الثانية - لا يجوز لإمام عسير أن يدخل فى مفاوضات سياسية مع أى حكومة ، وكذلك لا يجوز أن يمنح أى امتياز اقتصادى ، إلا بعد الموافقة على ذلك من صاحب الجلالة ملك الحجاز وسلطان نجد وملحقاتها .

المادة الثالثة - لا يجوز لإمام عسير إشهار الحرب أو إبرام الصلح إلا بموافقة صاحب الجلالة ملك الحجاز وسلطان نجد وملحقاتها .

المادة الرابعة - لا يجوز لإمام عسير التنازل عن جزء من أراضى عسير المبينة فى المادة الأولى.

المادة الخامسة -يعترف ملك الحجاز وسلطان نجد وملحقاتها بحاكمية إمام عسير الحالى على الأراضى المبينة فى المادة الأولى مدة حياته ومن بعده لمن يتفق عليه الأدارسة وأهل العقد والحل التابعين لإمامته .

المادة السادسة - يعترف ملك الحجاز وسلطان نجد وملحقاتها بأن إدارة بلاد عسيرالداخلية ، والنظر فى شؤون عشائرها من تنصيب وعزل وغير ذلك من الشئون الداخلية من حقوق إمام عسير على أن تكون الأحكام وفق الشرع والعدل كما هى فى الحكومتين .

المادة السابعة - يتعهد ملك الحجاز وسلطان نجد وملحقاتها بدفع كل تعد داخلى أو خارجى يقع على أراضى عسير المبينة فى المادة الأولى ، وذلك بالاتفاق بين الطرفين حسب مقتضيات الأحوال ودواعى المصلحة .

المادة الثامنة - يتعهد الطرفان بالمحافظة على هذه المعاهدة والقيام بواجبها .

المادة التاسعة - تكون هذه المعاهدة معمولاً بها بعد التصديق عليها من الطرفين الساميين .

المادة العاشرة - دونت هذه المعاهدة باللغة العربية فى صورتين تحفظ كل صورة لدى فريق من الحكومتين المتعاقدتين .

المادة الحادية عشرة - تعرف هذه المعاهدة بمعاهدة مكة المكرمة .

وقعت هذه المعاهدة فى تاريخ ٢٤ ربيع الآخر سنة ١٣٤٥هـ المرافق ٢١ تشرين أول سنة ١٩٢٦م .

ملك الحجاز وسلطان نجد وملحقاتها.
عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود
الختم الملكى

إمام عسير
الحسن بن على الإدريسى
الختم

تم ذلك بحضور راقم هذه
الأحرف خادم الإسلام
أحمد الشريف السنوسى
الختم

مفاوضات لتحديد الحدود

وقد أثارت هذه الاتفاقية مخاوف إمام اليمن فأسرع يرتب لإجراء مباحثات حول حدود بلاده مع المملكة العربية السعودية .

فتوجه الإمام يحيى إلى مكة المكرمة فى عام ١٩٢٨م للتفاوض حول الحدود لاسيما بعد توقيع اتفاقية مكة المكرمة بين السلطان عبد العزيز وأمير عسير ، ولكن كان موقف الإمام فى الاجتماعات التى عقدت غير واضح أو على حد قول تركى بن ماضى رئيس الوفد السعودى : « ليس له مقصد عدوانى فى الوقت الحاضر، ولا يريد الاعتراف بحدود معلومة له أو عليه ، بل يريد مسالمة ومكاتبة بغير نتيجة » .

وكان موقف الإمام هذا نابعاً من عدم رغبته فى البت فى مشكلة حيوية تخص حدوده الشمالية، فى الوقت الذى كان يحارب فيه الإنجليز عند حدوده الجنوبية ، مما جعله يماطل ولا يريد أن يلتزم باتفاق قد يلزم فيما بعد بتنفيذه .

ولذلك انتهى الاجتماع دون التوصل إلى اتفاق على تسوية سلمية للحدود [١].

الإدريسى يطالب بالوحدة الإندماجية

وفى ١٧ من جمادى الأولى ١٣٤٩هـ - ١٩ من أكتوبر ١٩٣٠م ، بعث الإدريسى ببرقية إلى الملك عبد العزيز يخبره فيها بإسناد أمر البلاد إليه بما فى ذلك: مراقبة الخزينة فاستجاب ابن سعود لهذا الطلب وأوصى موظفيه وممثليه بأن يحسنوا معاملة الادريسى ويظهروا له كل مودة واحترام . ولكن بتحريض من الشريف حسين والإمام يحيى حميد الدين وحزب الأحرار الحجازى الذى كان مناوئاً لابن سعود قام الإدريسى بحركة تمرد ضد القوات السعودية واحتل جيزان ووضع حاكمها السعودى فى الأسر . وعندما علم الملك عبد العزيز بهذه التطورات أرسل قواته إلى هناك ، وقد تمكنت هذه القوات من استعادة جيزان وأخذت تطارد الإدريسى الذى هرب إلى صبيا ومنها إلى الحدود اليمنية حيث طلب حق اللجوء السياسى لدى الإمام يحيى حميد الدين .

د. فاروق أباظة ، مرجع سابق ، ص ٤٨ - ٤٩ .

وفى عام ١٣٥١هـ = ١٩٣٣م أعلن الملك عبد العزيز ضم إمارة عسير إلى المملكة العربية السعودية وطلب من الإمام يحيى حميد الدين تسليم الإدريسى وفقاً لما تنص عليه معاهدة العرو التى وقعت بينهما فى عام ١٩٣١م . ومع أن الإمام يحيى حميد الدين رفض تسليم الإدريسى وأتباعه واقترح أن يعفو الملك عبد العزيز عنهم فاستجاب الملك عبد العزيز لهذا الطلب حرصاً منه على عدم إثارة المشاكل مع إمام اليمن .

وبإعلان الملك عبد العزيز ضم إمارة عسير إلى المملكة العربية السعودية انتهت قصة الأدارسة ويدأ فصل جديد مع إمام اليمن الذى أبدى فى مناسبات عديدة مواقف معادية تجاه الملك عبد العزيز . وإذا كانت أحلام إمام اليمن فى تكوين دولة عربية إسلامية تضم الحرمين الشريفين تحت زعامته لم تتحقق فإن زحف القوات السعودية بإتجاه الحجاز جعل الإمام يبرم معاهدة صداقة مع الشريف حسين (شريف مكة المكرمة) تنص على أن أى اعتداء على أى منهما يعتبر اعتداء على الآخر . هذه الاتفاقية أثارت حفيظة ابن سعود وكونت لديه قناعة تامة بأن إمام اليمن يضمر شراً وأن هذه الاتفاقية لم يقصد بها سوى مقاومة الانتصارات السعودية المتلاحقة .

مقدمات المعركة الفاصلة

وبالإضافة إلى ذلك اتخذ الإمام يحيى سلسلة من المواقف تستهدف إحكام العداء ضد الملك عبد العزيز ، ومن هذه المواقف معارضته لاتفاقية مكة المكرمة لعام ١٩٢٦م التى عقدت بين الحسن الإدريسى وابن سعود ، وامتناعه عن الحضور شخصياً إلى المؤتمر الاسلامى الذى دعا إليه الملك عبد العزيز بعد دخوله مكة المكرمة للنظر فى أمور المسلمين ومستقبل الحرمين الشريفين ، وإبرامه معاهدة مع إيطاليا لإمداد اليمن بالسلاح واحتلال قواته لمنطقة العرو كما ان من مواقفه العدائية الإعلان عن استعداده للتوسط بين ابن سعود والشريف حسين مما يعنى موافقته على سيطرة ابن سعود على الحجاز .

وفى الفترة الواقعة ما بين (١٩٢٦ - ١٩٣٢م) ساد توتر فى العلاقات السعودية اليمنية حول مشاكل الحدود والمناطق المتنازع عليها فى عسير .ولكن إصرار ابن سعود على التفاوض ورغبته فى عدم فتح جبهة مع اليمن أقنعت إمام اليمن بتوقيع معاهدة

صداقة وحسن جوار فى الخامس عشر من يناير ١٩٣٢م . ومن أهم ماجاء فى هذه المعاهدة اتفاق الطرفين على أن يلتزما بعدم إحداث أى ضرر ببلاد الآخر وأن يقوم كل منهما بتسليم المجرمين السياسيين وغير السياسيين وأن تتم معاملة رعايا الدولتين وفقاً لأحكام الشريعة. ولاشك أن تنازل السعودية عن منطقة العرو كان مشجعاً لإمام اليمن لكى يوقع مثل هذه الاتفاقية التى قيل أنه قبلها لكى يكسب مزيداً من الوقت وليوهم ابن سعود بأنه صادق النية . وعلى الرغم من أن الإمام يحيى حميد الدين قد وقع اتفاقية صداقة وحسن جوار مع ابن سعود إلا أنه كان يعد العدة للقتال وإثارة الفتنة فى المناطق التى يسيطر عليها السعوديون مستخدماً الإدريسى وأتباعه فى اليمن كأداة لهذا الغرض . وفعلاً قام الإمام بشن عدوان مسلح على نجران فى شهر مايو ١٩٣٣م بحجة المحافظة على الأمن ونشر أصول الدين الحنيف فى ربوع هذه المنطقة . ومع أن ابن سعود قد حاول إقناع الإمام بضرورة التمسك بمعاهدة الصداقة وحسن الجوار والكف عن التدخل فى شئون عسير ونجران إلا أن عناد الإمام ولجوءه إلى المراوغة وأساليب الخداع أجبرت ابن سعود على حشد قواته فى تلك المناطق كرد على الحشود العسكرية التى وضعها الإمام على الحدود السعودية . وإزاء هذا الموقف المتوتر طلب الملك عبد العزيز من الإمام أن يحدد موقفه ويوضح نواياه وحقيقة مراميه، ولكن الإمام كان يلجأ دائماً إلى المماطلة وتحريض القبائل الموالية لابن سعود لكى تتخلى عن العهود والاتفاقيات التى تعقدها مع الملك عبد العزيز .

وفى ظل هذه الأجواء المشحونة بالتوتر اتفق الطرفان على الدخول فى مفاوضات لتسوية أمور الحدود وجميع القضايا المعلقة بينهما . وقد وافق إمام اليمن على اقتراح الملك عبد العزيز بأن يعقد مؤتمر للمفاوضات فى مدينة أبها فى السادس عشر من شهر فبراير لعام ١٩٣٤م . وفى هذا المؤتمر الذى لم يستمر لأكثر من ٦ جلسات تركز النقاش على مسألة نجران، وقد اتضح - فوراً - للوفد السعودى حقيقة مايضمره الإمام من خلال إصرار مندوبيه على عدم الاعتراف بأن نجران هى جزء من الأراضى السعودية . ومع أن المؤتمر لم يحقق شيئاً إلا أن المكاتبات حول قضية نجران ومسألة الأدارسة وجبال عسير استمرت بين

١- د . عبد الله سعود القباع ، السياسية الخارجية السعودية ، مرجع سابق ، ص ٢٤٦.

الملك عبد العزيز والإمام يحيى لفترة طويلة وبدا من خلال هذه المكاتبات ميل الملك عبد العزيز لاتخاذ موقف أكثر صرامة مع الإمام بعد أن أثبتت المفاوضات بأن حسم هذه القضية لا يتم عبر القنوات الدبلوماسية، فأخذ الملك عبد العزيز يعد العدة للحسم العسكرى .وبعد أن اطمأن الملك عبد العزيز على سلامة استعداده العسكرى أمر قوته بالتحرك لوضع حد نهائى لمشكلته مع الإمام واستطاعت القوات السعودية بقيادة سمو الأمير (الملك) فيصل بن عبد العزيز من إستعادة نجران ومرتفعات عسير، حتى توغلت داخل الأراضى اليمنية واحتلت الحديدة وهى أكبر ميناء فى اليمن .

وبناء على هذا فقد أصبحت حكومة الملك عبد العزيز مسؤولة عن إدارة البلاد التى تم احتلالها كما انها أصبحت قائمة على توزيع العدل وتأمين الخائف وحفظ حق الضعيف ، كما أنها حرصت كل الحرص على سلامة النزلاء الأجانب الموجودين فى البلاد المحتلة ولم تفرق بينهم فى المعاملة وقدمت التسهيلات والمساعدات اللازمة لهم جميعاً .

وفى يوم ١٣ المحرم سنة ١٣٥٣هـ أصدرت الخارجية السعودية بلاغاً قالت فيه أنه بناء على قبول الإمام تسليم الأدارسة وإخلاء الجبال وتسليم الرهائن، بدأت مفاوضات الهدنة ، وقد أمر الملك جيوشه بالتوقف فى الأمـاكن التـى احتلتها وتوقف القتال فى جميع الميادين [١] .

ولقد اتفق على أن تبدأ فوراً فى مدينة الطائف مفاوضات لحل وحسم جميع مشاكل الحدود بين البلدين .

معاهدة الطائف

ووصل إلى الطائف يوم أول مايو عبد الله بن الوزير مندوب الإمام يحيى فى مفاوضات الصلح ، فاجتمع إلى الوفد السعودى الذى تألف لمفاوضته برئاسة الأمير (الملك) خالد بن عبد العزيز .

وبدأت المفاوضات يوم ١٥ منه ، فعقد الوفدان الجلسة الأولى وقدم الوفد السعودى مشروعاً كاملاً للمعاهدة التى يقترح عقدها ، ووعد الوفد اليمانى بتقديم ملاحظاته عليها فى الجلسة القادمة ، وأذيع بعد ذلك أن الملك وقع المعاهدة وأرسلت إلى صنعاء ، فوقعها الإمام ، وهذا هو نص المعاهدة التى سميت بـ «معاهدة الطائف» .

---

١ - أمين سعيد ، تاريخ الدولة السعودية ، مرجع سابق ، ص ٣٧٨ - ٣٧٩.

حضرة صاحب الجلالة الإمام عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود ملك المملكة العربية السعودية من جهة ، وصاحب الجلالة الإمام يحيى بن محمد حميد الدين من جهة أخرى .

رغبة منهما في إنهاء حالة الحرب التي كانت قائمة ، لسوء الحظ ، فيما بينهما وبين حكومتيهما وشعبيهما ، ورغبة في جمع كلمة الأمة العربية الإسلامية ورفع شأنها وحفظ كرامتها واستقلالها .

ونظراً لضرورة تأسيس علاقات عهدية ثابتة بينهما وبين حكومتيهما وبلاديهما على أساس المنافع المشتركة والمصالح المتبادلة .

وحباً في تثبيت الحدود بين بلاديهما وإنشاء علاقات حسن الجوار وروابط الصداقة الإسلامية فيما بينهما وتقوية دعائم السلم والسكينة بين بلاديهما وشعبيهما .

ورغبة في أن يكونا عضداً واحداً أمام الملمات المفاجئة ، وبنياناً متراصاً للمحافظة على سلامة الجزيرة العربية - قررا عقد معاهدة صداقة إسلامية وأخوة عربية فيما بينهما . وانتدبا لهذا الغرض مندوبين مفوضين عنهما هما : عن حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية حضرة صاحب السمو الملكي الأمير (الملك) خالد بن عبد العزيز نجل جلالته ونائب رئيس الوزراء . وعن حضرة صاحب الجلالة ملك اليمن حضرة صاحب السيادة السيد عبد الله بن أحمد الوزير .

وقد منح جلالة الملكين لمندوبيهما الآنفي الذكر الصلاحية التامة والتفويض المطلق . وبعد أن اطلع المندوبان المذكوران على أوراق التفويض التي بيد كل منهما فوجداها موافقة للأصول، قررا باسم ملكيهما، الاتفاق على المواد الآتية :

المادة الأولى - تنتهي حالة الحرب القائمة بين المملكة العربية السعودية، ومملكة اليمن بمجرد التوقيع على هذه المعاهدة وتنشأ بين جلالة الملكين وبلاديهما وشعبيهما حالة سلم دائم وصداقة وطيدة وأخوة إسلامية عربية دائمة، لا يمكن الإخلال بها جميعها أو بعضها . ويتعهد الفريقان الساميان المتعاقدان بأن يحلا بروح الود والصداقة جميع المنازعات والاختلافات التي قد تقع بينهما، وبأن تسود علاقتهما روح الإخاء الإسلامي العربي في سائر المواقف والحالات، ويُشهدان الله على حسن نواياهما ورغبتهما الصادقة في الوفاق والاتفاق سراً وعلناً ويرجوان منه سبحانه وتعالى أن يوفقهما وخلفائهما وورثاءهما وحكومتيهما إلى السير على هذه الخطة القويمة التي فيها رضا الخالق وعز قومهما ودينهما .

المادة الثانية - يعترف كل من الفريقين الساميين المتعاقدين للآخر باستقلال كل من المملكتين استقلالاً تاماً مطلقاً، وبملكيته عليها . فيعترف حضرة صاحب الجلالة الإمام عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود ملك المملكة العربية السعودية لحضرة صاحب الجلالة الإمام يحيى وخلفائه الشرعيين

باستقلال مملكة اليمن استقلالاً تاماً مطلقاً وبالملكية على مملكة اليمن . ويعترف حضرة صاحب الجلالة الإمام يحيى محمد حميد الدين ملك اليمن لحضرة صاحب الجلالة الإمام عبد العزيز وخلفائه الشرعيين باستقلال المملكة العربية السعودية . ويسقط كل منهما أي حق يدعيه في قسم أو أقسام من بلاد الآخر خارج الحدود المبينة في صلب هذه المعاهدة .

إن جلالة الإمام عبد العزيز يتنازل بهذه المعاهدة عن أي حق يدعيه من ضمانة حماية أو احتلال أو غيرهما في البلاد التي هي بموجب هذه المعاهدة تابعة لليمن من البلاد التي كانت بيد الأدارسة وغيرها . كما أن جلالة الإمام يحيى ملك اليمن يتنازل بموجب هذه المعاهدة عن أي حق يدعيه باسم الوحدة اليمانية أو غيرها في البلاد التي هي بموجب هذه المعاهدة تابعة للمملكة العربية السعودية من التي كانت بيد الادارسة او آل عايض أو في نجران وبلاد يام .

المادة الثالثة – يتفق الفريقان الساميان المتعاقدان على الطريقة التي ستكون بها الصلات والمراجعات بما فيه حفظ مصالح الفريقين وبما لا ضرر فيه على أيهما، على ألا يكون ما يمنحه أحد الفريقين الساميين المتعاقدين للآخر أقل مما يمنحه لفريق ثالث ، ولا يوجب هذا على أي الفريقين أن يمنح الآخر أكثر مما يقابل مثله .

المادة الرابعة – خط الحدود الذي يفصل بين بلاد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين موضح بالتفصيل الكافي فيما يلي ويعتبر هذا الخط حداً فاصلاً قطعياً بين البلاد التي تخضع لكل منهما :

يبدأ خط الحدود بين المملكتين اعتباراً من النقطة الفاصلة بين ميدي والموسم على ساحل البحر الأحمر إلى جبال تهامة في الجهة الشرقية ثم يرجع شمالاً إلى أن ينتهي إلى الحدود الغربية الشمالية التي بين بني جماعة ومن يقابلهم من جهة الغرب والشمال ثم ينحرف إلى جهة الشرق إلى أن ينتهي إلى ما بين حدود نقعة ووعار التابعتين لقبيلة وائلة وبين حدود يام ثم ينحرف إلى أن يبلغ مضيق مروان وعقبة رفادة ثم ينحرف الى جهة الشرق حتى ينتهي من جهة الشرق إلى أطراف الحدود بين من عدا يام من همدان بن يزيد وائلي وغيره وبين يام فكل بعد عن يمين الخط المذكور الصاعد من النقطة المذكورة التي على ساحل البحر إلى منتهى الحدود في جميع جهات الجبال المذكورة فهو من المملكة اليمانية وكل ما هو عن يسار الخط المذكور فهو من المملكة العربية السعودية وما هو من جهة اليمن المذكورة فهو ميدي وحرض وبعض قبيلة الحارث والمبد وجبال الظاهر وشذا والضيعة وبعض العبادل وجميع بلاد وجبال رزاح ومبنا مع عرو آل الشيخ وجميع بلاد وجبال بني جماعة وسحار الشام بياد وما يليها ومحل مريضة من سحار الشام وعموم سحار ونقعة ووعار وعموم وائلة وكذا الفرع من عقبة تهوفة من عدا يام ووداعة ظهران من همدان بن يزيد، هؤلاء المذكورون وبلادهم بحدودها المعلومة وكل ما هو مبين من الجهات المذكورة وما يليها مما لم يذكر اسمه مما

كان مرتبطاً ارتباطاً فعلياً أو تحت ثبوت يد المملكة اليمانية قبل سنة ١٣٥٢ كل ما هو في جهة اليمن فهو من المملكة اليمنية وما هو في جهة اليسار المذكورة وهو الموسم ووعلان وأكثر الحارث والخوبة والجابرى وأكثر العبادل، وجميع فيفايا وبني مالك وبني حريص وآل تليد وقحطان وظهران ووداعة وجميع وادعو ظهران مع مضيق مروان وعقبة رفادة وما خلفهما من جهة الشرق والشمال من يام ونجران والحصن وزور وادعة وسائر من هو في نجران ومن وائلة وكل ما هو تحت عقبة نهوقة إلى أطراف نجران ويام من جهة الشرق . هؤلاء المذكورون وبلادهم بحدودها المعلومة . وكل ما هو بين الجهات المذكورة وما يليها مما لم يذكر اسمه مما كان مرتبطاً ارتباطاً فعلياً أو تحت ثبوت المملكة اليمانية قبل سنة ١٣٥٢ كل ذلك مما هو في جهة اليمن فهو من المملكة اليمانية ، وكل ما هو من يسار الخط المذكور فهو من المملكة العربية السعودية وما ذكر من يام ونجران والحصن وزور وادعة وسائر من هو في نجران من وائلة فهو بناء على ما كان من تحكيم جلالة الإمام يحيى لجلالة الملك عبد العزيز في يام والحكم من جلالة الملك عبد العزيز بأن جميعها تتبع المملكة العربية السعودية ، وحيث إن الحصن وزور وادعة ومن هو من وائلة في نجران هم من وائلة ولم يكن دخولهم للمملكة العربية السعودية إلا لما ذكر فذلك لا يمنعهم ولا يمنع إخوانهم وائلة من التمتع بالصلات والمواصلات والتعاون المعتاد والمتعارف به ثم يمتد هذا الخط من نهاية الحدود، المذكورة آنفاً من أطراف المملكة العربية السعودية وأطراف من عدا يام من همدان بن يزيد وسائر قبائل اليمن فللمملكة اليمانية كل الأطراف والبلاد اليمانية إلى منتهى حدود اليمن من جميع الجهات ، وللمملكة العربية السعودية كل الأطراف والبلاد إلى منتهى حدودها من جميع الجهات وكل ما ذكر في هذه المادة من نقط شمال وجنوب وشرق وغرب فهو باعتبار كثرة اتجاه ميل خط حدود في اتجاه الجهات المذكورة ، وكثيراً ما يميل لتداخل ما إلى كل من المملكتين ، أما تعيين وتثبيت الخط المذكور وتمييز القبائل وتحديد ديارها على أكمل الوجوه فيكون إجراؤها بواسطة هيئة مؤلفة من عدد متساو من الفريقين بصورة ودية أخوية بدون حيف بحسب العرف والعادة الثابتة عند القبائل .

المادة الخامسة – نظراً لرغبة كل من الفريقين الساميين المتعاقدين في دوام السلم والطمأنينة والسكون وعدم إيجاد أي شيء يشوش الأفكار بين المملكتين فإنهما يتعهدان تعهداً متقابلاً بعدم إحداث أي بناء محصن في مسافة خمسة كيلومترات في كل جانب من جانبي الحدود في كل المواقع على طول خط الحدود .

المادة السادسة – يتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بسحب جنده فوراً من البلاد التي أصبحت بموجب هذه المعاهدة تابعة للفريق الآخر مع صون الأهلين والجند من كل ضرر .

المادة السابعة – يتعهد الفريقان الساميان المتعاقدان بأن يمنع كل منهما أهالي مملكته من كل ضرر وعدوان على أهالي المملكة الأخرى من كل جهة وطريق ، وبأن يمنع الغزو بين أهل البوادي من الطرفين ، ويرد كل ما ثبت أخذه بالتحقيق الشرعي من بعد إبرام هذه المعاهدة وضمان ما تلف وما يلزم بالشرع فيما وقع من جناية قتل أو جرح بالعقوبة الحاسمة على من ثبت منهم العدوان ويظل العمل بهذه المادة سارياً إلى أن يوضع بين الفريقين اتفاق آخر لكيفية التحقيق وتقدير الضرر والخسائر .

المادة الثامنة – يتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين تعهداً متقابلاً بأن يمتنعا عن اللجوء للقوة لحل المشكلات بينهما وبأن يعملا جهدهما لحل ما يمكن أن ينشأ بينهما من الاختلاف سواء كان سببه ونشوءه هذه المعاهدة أو تفسير كل أو بعض موادها ، أم كان ناشئاً عن أي سبب آخر بالمراجعات الودية ، وفي حالة عدم إمكان التوفيق بهذه الطريقة يتعهد كل منهما بأن يلجأ إلى التحكيم الذي توضع شروطه وكيفية طلبه وحصوله في ملحق مرفق بهذه المعاهدة ، ولهذا الملحق نفس القوة والنفوذ اللذين لهذه المعاهدة ويحسب جزءاً منها وبعضاً متمماً للكل فيها .

المادة التاسعة – يتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بأن يمنع بكل ما لديه من الوسائل المادية والمعنوية استعمال بلاده قاعدة ومركزاً لأي عمل عدواني أو شروع فيه، أو استعداداً له ضد الفريق الآخر، كما أنه يتعهد بإتخاذ التدابير الآتية بمجرد وصول طلب خطي من حكومة الفريق الآخر وهي :

١- إن كافة المساعي في عمل الفساد من رعايا الحكومة المطلوب منها اتخاذ التدابير ، فبعد التحقيق الشرعي وثبوت ذلك يؤدب فوراً من قبل حكومته بالأدب الرادع الذي يقضي على فعله ويمنع وقوع أمثاله.

٢- وإن كان الساعي في عمل الفساد من رعايا الحكومة الطالبة اتخاذ التدابير فإنه يلقى عليه القبض فوراً من قبل الحكومة المطلوب منها ويسلم إلى حكومته الطالبة . وليس للحكومة المطلوب منها التسليم عذر عن إنفاذ الطلب، وعليها اتخاذ كافة الإجراءات لمنع فرار الشخص المطلوب أو تمكينه من الهرب . وفي الأحوال التي يتمكن فيها الشخص المطلوب من الفرار فإن الحكومة التي فر من أراضيها تتعهد بعدم السماح له بالعودة إلى أراضيها مرة أخرى، وإن تمكن من العودة إليها يلقى القبض عليه ويسلم لحكومته .

٣- وإن كان الساعي في عمل الفساد من رعايا حكومة ثالثة، فإن الحكومة المطلوب منها والتي يوجد الشخص على أراضيها تقوم فوراً ولمجرد تلقيها الطلب من الحكومة الأخرى بطرده من بلادها وعده شخصاً غير مرغوب فيه ويمنع من العودة في المستقبل .

المادة العاشرة – يتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بعدم قبول من يفر من طاعة حكومته كبيراً كان أو صغيراً ، موظفاً كان أم غير موظف فرداً كان أو جماعة . ويتخذ كل من الفريقين كافة التدابير الفعالة من إدارية وعسكرية وغيرها لمنع دخول هؤلاء الفارين إلى حدود بلاده، فإن تمكن أحدهم أو كلهم من اجتياز خط الحدود بالدخول في أراضيه فيكون عليه واجب نزع السلاح من الملتجيء، وإلقاء القبض عليه وتسليمه إلى حكومة بلاده الفار منها . وفي حالة عدم إمكان القبض عليه تتخذ كافة الوسائل لطرده من البلاد التي لجأ إليها إلى بلاد الحكومة التي يتبعها .

المادة الحادية عشرة - يتعهد كل من الفريقين الساميين بمنع الأمراء والموظفين والعمال التابعين له ، من المداخلة بأي وجه مع رعايا الفريق الآخر بالذات أو بالواسطة، ويتعهد باتخاذ كامل التدابير التي تمنع حدوث القلق أو توقع سوء التفاهم بسبب الأعمال المذكورة .

المادة الثانية عشرة - يعترف كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بأن اهل كل جهة من الجهات الصائرة الى الفريق الآخر بموجب هذه المعاهدة، رعية لذلك الفريق . ويتعهد كل منهما بعدم قبول اى شخص أو أشخاص من رعايا الفريق الآخر رعية له الا بموافقة ذلك الفريق ، وبأن تكون معاملة رعايا كل من الفريقين فى بلاد الفريق الآخر طبقاً للأحكام الشرعية .

المادة الثالثة عشرة - يتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بإعلان العفو الشامل الكامل عن كافة الإجرام والأعمال العدائية التى يكون قد ارتكبها فرد أو أفراد من رعايا الفريق الآخر المقيمين فى بلاده أى فى بلاد الفريق الذى صدر منه العفو كما أنه يتعهد بإصدار عفو عام شامل كامل عن أفراد رعاياه الذين لجأوا أو انحازوا بأى شكل من الأشكال وانضموا الى الفريق الآخر ، عن كل جناية ومال أخذوه منذ لجأوا إلى الفريق الآخر إلى عودتهم كائناً ما كان أو بالغاً ما بلغ وبعدم السماح بإجراء أى نوع من الإيذاء ، أو التعقب أو التضييق بسبب ذلك الالتجاء او الانحياز او الشكل الذى انضموا بموجبه، وإذا حصل ريب عند أحد الفريقين بوقوع شيء مخالف لهذا العهد كان لمن حصل عنده الريب أو الشك من الفريقين مراجعة الفريق الآخر لاجل اجتماع المندوبين الموقعين على هذه المعاهدة ، وإن تعذر على أحدهما الحضور يتيب عنه آخر كامل الصلاحية والاطلاع على تلك النواحى ممن له كامل الرغبة والعناية بصلاح ذات البين والوفاء بحقوق الطرفين بالحضور لتحقيق الأمر حتى لا يحصل أى حيف ولا نزاع وما يقرره المندوبان يكون نافذاً .

المادة الرابعة عشرة - يتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين برد وتسليم أملاك رعاياه الذين يعفى عنهم إليهم، أو إلى ورثتهم عند رجوعهم إلى وطنهم خاضعين لأحكام ممتلكاتهم ، وكذلك يتعهد الفريقان الساميان المتعاقدان بعدم حجز أى شيء من الحقوق أو الأملاك التى تكون لرعايا الفريق الآخر فى بلاده ولا يعرقل استثمارها أو أى نوع من أنواع التصرفات الشرعية فيها .

المادة الخامسة عشرة - يتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بعدم المداخلة مع فريق ثالث سواء كان فرداً ، أم جماعة ، أم هيئة ، أم حكومة ، أو الاتفاق معه على أى أمر يخل بمصلحة الفريق الآخر أو يضر بمصلحة بلاده أو يكون من ورائه إحداث المشكلات والصعوبات له أو يعرض منافعها أو مصالحها وكياناتها للأخطار .

المادة السادسة عشرة – يعلن الفريقان الساميان المتعاقدان اللذان تجمعهما روابط الأخوة الإسلامية العربية أن أمتهما أمة واحدة وأنهما لا يريدان شراً بأحد ، وأنهما يعملان جهدهما لأجل ترقية شؤون أمتهما في ظل الطمأنينة والسكون ، وأنهما يبذلان ما وسعهما في سائر المواقف لما فيه الخير لبلاديهما وأمتهما غير قاصدين بهذا أي عدوان على أية أمة أخرى .

المادة السابعة عشرة – في حالة حصول اعتداء خارجي على بلاد أحد الفريقين الساميين المتعاقدين على الفريق الآخر أن ينفذ التعهدات الآتية :

١– الوقوف على الحياد التام سراً وعلناً .

٢– المعاونة الأدبية والمعنوية الممكنة .

٣– الشروع في المذاكرة مع الفريق الآخر لمعرفة أنجع الطرق لضمان سلامة بلاد ذلك الفريق ومنع الضرر عنها والوقوف في موقف لا يمكن تأويله بأنه تعضيد للمعتدي الخارجي.

المادة الثامنة عشرة – في حالة حصول فتن أو اعتداءات داخلية في بلاد أحد الفريقين الساميين المتعاقدين يتعهد كل منهما تعهداً متقابلاً بما يأتي :

١– اتخاذ التدابير الفعالة اللازمة لعدم تمكين المعتدين الثائرين من الاستفادة من أراضيه .

٢– منع التجاء اللاجئين إلى بلاده وتسليمهم أو طردهم إذا لجأوا اليها كما هو موضح في المادة ٩ و ١٠ أعلاه .

٣– منع رعاياه من الاشتراك مع المعتدين أو الثائرين وعدم تشجيعهم أو تموينهم .

٤– منع الإمدادات والأرزاق والمؤن والذخائر عن المعتدين أو الثائرين .

المادة التاسعة عشرة – يعلن الفريقان الساميان المتعاقدان رغبتهما في عمل كل ممكن لتسهيل المواصلات البريدية والبرقية وتزييد الاتصال بين بلديهما ، وتسهيل تبادل السلع والحاصلات الزراعية والتجارية بينهما ، وعلى إجراء مفاوضات تفصيلية من أجل عقد اتفاق جمركي يصون مصالح بلاديهما الاقتصادية بتوحيد الرسوم الجمركية في عموم البلدين أو بنظام خاص بصورة كاملة لصالح الطرفين . وليس في هذه المادة ما يقيد حرية أحد الفريقين الساميين المتعاقدين في أي شيء حتى يتم عقد الاتفاق المشار إليه .

المادة العشرون - يعلن كل من الفريقين الساميين المتعاقدين استعداده لأن يأذن لممثليه ومندوبيه في الخارج إن وجدوا ، بالنيابة عن الفريق الآخر متى أراد الفريق الآخر ذلك في أي شيء وفي أي وقت ، والمفهوم أنه حينما يوجد في ذلك العمل شخص من كل من الفريقين في مكان واحد فإنهما يتراجعان فيما بينهما لتوحيد خطتهما للعمل لمصلحة البلدين التي هي واحدة . والمفهوم أن هذه المادة لا تقيد حرية أحد الجانبيين بأي صورة كانت ، بأي حق له . كما أنه لا يمكن أن تفسر بحجز حرية أحدهما أو اضطراره لسلوك هذه الطريقة .

المادة الحادية والعشرون - يلغى ما تضمنته الاتفاقية الموقع عليها في يوم ١٥ شعبان سنة ١٣٥٠هـ على كل حال أعتباراً من تاريخ إبرام هذه المعاهدة .

المادة الثانية والعشرون - تبرم هذه المعاهده وتصدق من قبل صاحبي الجلالة الملكين في أقرب مدة ممكنة نظراً لمصلحة الطرفين في ذلك وتصبح نافذة المفعول من تاريخ تبادل وثائق إبرامها مع استثناء ما نص عليه في المادة الأولى بإنهاء حالة الحرب بمجرد التوقيع، وتظل سارية المفعول مدة عشرين سنة قمرية تامة . ويمكن تجديدها أو تعديلها خلال الستة أشهر التي تسبق تاريخ مفعولها، فإن لم تجدد أو تعدل في ذلك التاريخ تظل سارية المفعول إلى ما بعد ستة أشهر من إعلان الفريقين المتعاقدين للفريق الآخر رغبته في التعديل .

المادة الثالثة والعشرون - تسمى هذه المعاهدة بمعاهدة الطائف وقد حررت من نسختين باللغة العربية الشريفة بيد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين نسخة . وإشهاداً بالواقع وضع كل من المندوبين المفوضين توقيعه وكتب في مدينة الطائف في اليوم السادس من شهر صفر سنة ١٣٥٣

وللمعاهدة صك تحكيم في ٥ مواد ولها ٦ مكاتبات متبادلة .

وتنفيذاً لبنود هذه المعاهدة أعلنت حكومة المملكة العربية السعودية أنه قد تم جلاء الزيديين عن الأقاليم المحتلة في عسير وأن اليمن أوفى بكل الشروط المتفق عليها ، وأنه تبعا لذلك فقد أفرج الملك عبد العزيز عن المسجونين اليمنيين الذين قبضت عليهم القوات السعودية ، واتفق على تنظيم العلاقات بين المملكتين العربيتين المتجاورتين بشكل دقيق وفي مجالات متعددة . وقد أدت المعاهدة السعودية اليمنية إلى استقرار الأمور بين الجانبين، ولم تنشأ أية خلافات على الحدود بعد أن تم رسم أول خريطة للحدود السياسية بين الدولتين في عام ١٣٥٥هـ = ١٩٣٦م، حيث قامت لجنة من قبل الدولتين بتثبيت أعمدة الحدود . وقد بلغ عدد الأعمدة ٢٤٠ عموداً على طول الخط الممتد، وهو حوالي

٤٠٠ ميل من شاطىء البحر الأحمر شمال ميناء «ميدى» إلى حافة الربع الخالى . وحدث فى العام التالى بعض التعديلات اللازمة حتى يتلاءم خط الحدود مع الواقع بشكل أدق . وقد راعى الطرفان كذلك المادة الخاصة بتحريم إقامة الحصون فى مسافة خمسة كيلو مترات فى كل ناحية من الحدود .

التصريح والتلميح بالخلافات

ورغم أن المادة (٢٢) قد حددت عمر معاهدة الطائف بعشرين سنة قمرية .. إلا أن الحكومتين السعودية واليمنية ظلتا على تعهدهما باحترام كافة بنود المعاهدة حتى بعد مرور العشرين سنة المذكورة . ولكن فى عام ١٩٦٢م قام انقلاب عسكرى فى اليمن تزعمه عبد الله السلال وأطاح بالنظام الملكى الذى كان يتزعمه الإمام بدر بن يحيى حميد الدين الذى تولى العرش بعد وفاة أبيه بأيام قلائل، بيد أن المادة (١٨) من معاهدة الطائف ألزمت الملك سعود بن عبد العزيز ثم من بعده الملك فيصل بن عبد العزيز بالوقوف مع النظام الملكى وضد تدخل الرئيس جمال عبد الناصر رئيس الجمهورية العربية المتحدة فى الشئون الداخلية لليمن .

ونتيجة لذلك تبلور الموقف إلى انقسام اليمن إلى مملكة متوكلية يمنية بدعم من المملكة العربية السعودية وجمهورية يمنية بدعم من الجمهورية العربية المتحدة (مصر) . وظل الصراع بين الجناحين حتى عام ١٩٧٠م حيث عقد مؤتمر فى مدينة حرض للمصالحة اليمنية الوطنية، ثم بعد ذلك وقعت اتفاقية جدة بين الملك فيصل بن عبد العزيز رحمه الله والرئيس جمال عبد الناصر لتسوية النزاع فى اليمن على أساس تمكين الشعب اليمنى من اختيار نظام الحكم الذى يريده [1] .

Robert W. Stookey, The Arabian Peninsula: Zone of Ferment (Stanford, California: Hoover Institution Press, 1984), P.P. 88-90.

وحينما استقر الوضع في اليمن بدأ النظام الجمهوري يبدى الملاحظات تلو الملاحظات على الحدود الدولية التى سبق الاتفاق عليها مع المملكة المتوكلية اليمنية ولا سيما مطاليته بمدينة نجران التى أكدت معاهدة الطائف بتبعيتها للمملكة العربية السعودية وتعتبر قضية الحدود مع اليمن - كما سنرى - هى قضية الحدود السعودية الوحيدة التى لم تحسم بصورة نهائية ، علما بأن المملكة العربية السعودية استطاعت عبر مبدأى "الرضا العام" أو "التنازل المتبادل" أن تصل إلى توقيع اتفاقيات ترسيم الحدود مع كافة الدول التى تتاخمها الحدود .

ولقد أشار سمو الأمير نايف بن عبد العزيز وزير الداخلية في المؤتمر الصحفى الذى عقده فى مدينة جدة يوم ٢٧ محرم ١٤١١هـ عقب الغزو العراقى للكويتإلى قضية الحدود مع اليمن فقال :إن المملكة دائماً تدعو إخوانها وجيرانها للوفاق وحل مشكلات الحدود ، فمثلا مع الأردن أنهينا المشكلات وسوينا الحدود ... حدودنا مع الكويت تم حلها وكذلك حدودنا مع قطر ومع الامارات العربية، وآخر شىء، حدودنا مع عمان انتهت، ولم يبق الآن غير حدودنا معاًاشقائنا فى اليمن جنوبه وشماله . ثم قال سموه : المملكة تقول دائما ياإخواننا تعالوا حلوا المشكلة .. تعالوا نبحث ونتفاوض ونحل الأمور ، فالصدر مفتوح واليد ممدودة ونرجو أن يسعوا للجلوس والنقاش والحفاظ لكل ذى حق حقه .

ومن ناحية أخرى فقد أدلى رئيس جمهورية اليمن على عبد الله صالح . بحديث إلى جريدة السياسة الكويتية نشر فى عددها بتاريخ ٢٠ مايو ١٩٨٩م قال فيه :

إن حل النزاع الحدودى الذى مضت عليه مدة طويلة مع المملكة العربية السعودية يحتاج إلى وقت، وإنه ليس هناك من حيث المبدأ مايمنع البلدين المتجاورين من حل مشكلاتهما الحدودية ، ثم قال الرئيس اليمنى إن موضوع الحدود اليمنية السعودية ليس قضية رئيسية ويجب أن يأخذ حلها الوقت الضرورى لذلك .

ولم يكشف الرئيس اليمنى النقاب عن حقيقة المطالب اليمنية ولكن مما لا شك فيه فإن الدولتين - عبر القنوات الدبلوماسية - قد تداولت الآراء ومازالت هذه الآراء قيد النقاش ولم تتبلور فى صورة اتفاقية ثنائية متكاملة .

ولكن من المؤكد بأن معاهدة الطائف ستكون هي الأساس لأي مفاوضات – في المستقبل القريب أو البعيد – قد تتناول الحدود السعودية اليمنية .

الحدود مع اليمن الجنوبي

وتمتد أزمة الحدود بين السعودية واليمن، من اليمن الشمالي (صنعاء) إلى اليمن الجنوبي (عدن) حيث لم يوقع الطرفان البتة أي اتفاقيات للحدود بينهما .

و حينما بدأت – لأول مرة – المباحثات حول الحدود بين السعودية واليمن الجنوبي كان اليمن الجنوبي محمية بريطانية وكانت بريطانيا تتولى المفاوضة عن حدود اليمن الجنوبي . ويبدو أن السعوديين والبريطانيين لم يتوصلوا إلى اتفاق نهائي بصدد الحدود .

فكانوا يختلفون ويتواعدون للقاء ولقاء ولقاء ..

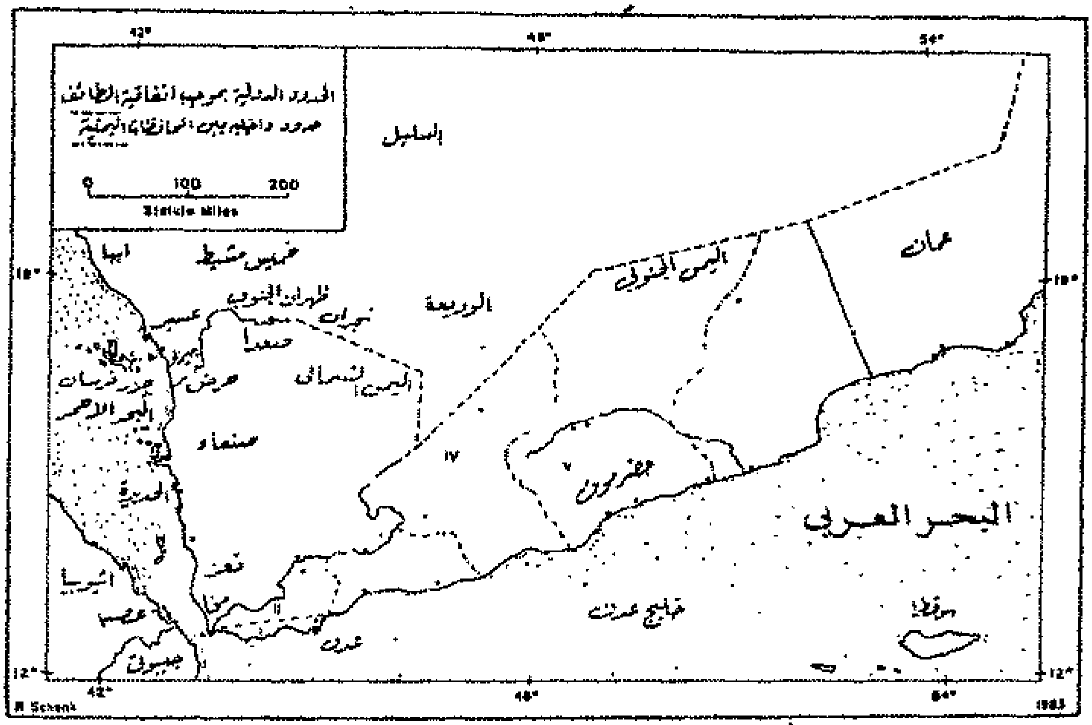
وفي عام ١٩٦٦ نال اليمن الجنوبي استقلاله من بريطانيا وقامت فيه حكومة اشتراكية (جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية) ضالعة في المعسكر الاشتراكي الذي كان يتزعمه الاتحاد السوفيتي ..

ولا شك أن هذه الهوية المعارضة للهوية العربية الإسلامية التي تتمتع بها المملكة أعطت لقضية الحدود مع السعودية بعداً إيديولوجياً زاد من حدة الخلافات على الحدود .

ولكن في عام ١٣٩٢هـ = ١٩٧٢م فاجأ اليمن الجنوبي المجتمع الدولي بغزو مسلح لمدينة الوديعة السعودية حيث دخلت القوات اليمنية الجنوبية المدينة وأسرت ثمانية عشر من قوات سلاح الحدود السعوديين ثم أعلنت بأن الوديعة مدينة يمنية [1] .

ولقد حاولت المملكة العربية السعودية عبر جميع القنوات الدبلوماسية عربياً ودولياً أن تمنع إراقة الدماء العربية وطالبت قوات اليمن الجنوبي بالانسحاب من الوديعة وإعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل الغزو، على أن يجتمع المفاوضون من الدولتين فوراً إلى مائدة المباحثات لحل النزاع بالطرق السلمية أملاً في التوصل الى ترسيم شامل للحدود . ولكن حكومة اليمن الجنوبي رفضت الانسحاب وقالت إن مفاوضات ترسيم الحدود يجب أن تبدأ من بعد حدود الوديعة ..

١– د . أمين ساعاتي ، التطورات السياسية في المملكة العربية السعودية (جدة : دار العصر ، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م) ، ص ٧٨–٧٩ .



خارطة حديثة توضح الخطوط الدولية بين المملكة العربية السعودية
وجمهورية اليمن(اليمن الشمالى واليمن الجنوبى الموحد)

تحرير الوديعة

أمام هذا الإصرار- زحفت القوات البرية السعودية إلى الوديعة مدعمة بسلاح الجو الذى أمطر القوات اليمنية بوابل كثيف من النيران، وتم استعادة الوديعة فى ساعات قلائل .

وبعد استعادة الوديعة لم يطرأ تطور يذكر على قضية الحدود بين السعودية واليمن الجنوبى .

ولكن فى عام ١٣٩٦هـ = ١٩٧٦م طرأ تطور إيجابى فى العلاقات بين البلدين حيث أعلنت الحكومتان تبادل الاعتراف الرسمى بينهما ثم أقامت الدولتان علاقات دبلوماسية على مستوى سفارة . وبعد قيام هذه العلاقات لم تطرأ تطورات تذكر فيما يتعلق بتسوية الحدود بين الدولتين . وكان المأمول أن تؤدى إقامة العلاقات الدبلوماسيةإلى تليين فى المواقف باتجاه التوصل الى تسوية سلمية ولا سيما أن الخلاف على الحدود بين السعودية واليمن الجنوبى قد استغرق وقتاً طويلاً أكثر من اللازم .

وقبل أن يطرأ تطور فى قضية الحدود بين البلدين أعلن اليمن الشمالى واليمن الجنوبى فى مايو ١٩٩٠م الوحدة وقيام دولة واحدة تحت اسم الجمهورية اليمنية [1] .

وبذلك أصبحت مشكلة الحدود بين المملكة العربية السعودية وبين الجمهورية اليمنية الجديدة هى مشكلة ذات رأسين بعد أن كانت ذات رأس واحدة . ولكن من جانبها فقد أعلنت المملكة العربية السعودية على لسان خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز ترحيبها بالدولة اليمنية الموحدة، وأكد على أن المملكة سوف تستمر فى تنفيذ برامج المساعدات والدعم إلى الدولة الجديدة ..

بيد أن البلدين بدل أن يتجها نحو تسوية ودعم العلاقات الطيبة إلا أن العلاقات انتكست بسبب الموقف العدائى الذى وقفته الجمهورية اليمنية ضد المملكة حينما أعلنت تأييدها للعراق فى الموقف المعادى للمملكة بعد الغزو العراقى لدولة الكويت فى ٢ أغسطس ١٩٩٠م .

ومازالت قضية الحدود بين المملكة العربية السعودية وجمهورية اليمن قائمة لم تصل إلى حلول نهائية .

ومازالت القضية تحتاج إلى تفهم من قبل الحكومة اليمنية التى درجت على المطالبة بالكثير دون أن تعطى حتى القليل .

١- د . أمين ساعاتى ، المرجع السابق ، ص ٧٩ .

الخلاصة والنتائج

كان الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود مؤسس المملكة العربية السعودية من أشد الزعماء حرصاً على سلامة حدود بلاده . ولقد وضع رحمه الله قضية الحدود الدولية في صلب ملف السياسة الخارجية السعودية التي قامت على مبدأ عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول والحرص على إقامة علاقات صداقة وحسن جوار مع كافة الدول المجاورة .

ولذلك كان أبرز ما يميز سياسة الملك عبد العزيز هو رفضه تزحيف أو تأجيل البت في مسائل الحدود التي كان يعتبرها من القنابل الموقوتة التي لو تركت فإنها ستنفجر في وقت لاحق، لذلك كان الملك عبد العزيز يفضل مواجهة هذه المشاكل في وقتها والسعي باخلاص إلى وضع الحلول المناسبة لها حتى لا تكون عبئا خطيراً يهدد ـ في المستقبل ـ حدود الدولة.

وطوال سبعين عاماً برعت الدبلوسامية السعودية في تأمين حدود الدولة وفي تثبيت أملاكها عبر مجموعة من الوثائق والاعترافات الرسمية الدولية المتبادلة . ولقد نجحت حكومة الملك عبد العزيز في بلوغ الرقم القياسي في عدد الاتفاقات المبرمة مع دول الجوار من أجل تأمين دولته الوليدة .

والشيء اللافت للانتباه هو أن حكومة الملك عبد العزيز كانت دوماً هي الأحرص على أن تتمشى كافة اتفاقيات الحدود الدولية التي وقعتها مع مبادىء القانون الدولي ولا تتعدى هذه المبادىء حتى لا تتعرض للنكوص أو التراجع .

وكان ومازال مبدأى "التنازل المتبادل" و "الرضا العام" من أهم المبادىء القانونية التي تعاملت وتتعامل بهما الدبلوماسية السعودية للوصول إلى تسويات عادلة .

ومن أجل ذلك أصبحت تلك الاتفاقات هي الأساس والمرجع القوى عند عقد أي اتفاقيات حدودية جديدة، أو حتى عند رغبة الطرف الآخر في إعادة النظر في الاتفاقيات القائمة .

بمعنى ان المملكة العربية السعودية لم يحدث ان طلبت تعديل اتفاقية سبق ان وقعتها .. بل أن الطرف الآخر عادة هو صاحب الطلب، لأن التوقيع على الاتفاقيات ـ من وجهة نظر الدبلوماسية السعودية ـ لم يأت من فراغ .. بل هو ترجمة عملية للثوابت التى وضعها الملك عبد العزيز والتى تقوم فى الأساس على سياسة حسن الجوار والعمل على تحقيق السلام وتكريس الأمن والأمان على الحدود السعودية .

واذا كانت بعض مشاكل الحدود بين المملكة وبعض الدولة المجاورة ظلت معلقة إلى ما بعد وفاة الملك عبد العزيز، فإن المبادىء والقواعد التى وضعتها حكومة الملك عبد العزيز ـ كما أثبتت الدراسة ـ كانت كافية لإقناع الأطراف الأخرى من أجل التوصل إلى اتفاقيات نهائية وعادلة .

وفعلا تم فى عهد الملك سعود ـ الذى تولى الحكم بعد أبيه الملك عبد العزيز ـ التوصل إلى اتفاقية نهائية حول الحدود السعودية البحرينية .

كما تم التوصل فى عهد الملك فيصل ـ الذى تولى الحكم بعد شقيقه الملك سعود ـ إلى اتفاقية نهائية مع دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران .

وفى عهد الملك خالد بن عبد العزيز توصلت المملكة إلى تسوية نهائية مع العراق ومع الأردن . كما أن حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز أنهت كافة الخلافات بينها وبين سلطنة عمان وتم بالفعل التوقيع على الاتفاقيات النهائية للحدود الدولية بين الدولتين .

ولكن ـ مع هذا ـ ما زالت هناك مشكلة الحدود مع "اليمنين" التى كانت إلى وقت قريب تطل على المملكة برأسين يتمثل الرأس الأول فى دعاوى اليمن الجنوبى "بالوديعة"، كما يتمثل الرأس الثانى فى دعاوى اليمن الشمالى فى "نجران وما حولها" . ولكن بعد إعلان الوحدة بين الإقليمين اليمنيين فى عام ١٩٨٠م اتحدت المشكلة فى رأس واحدة تتمثل فى جمهورية اليمن .

ولا يبدو في الأفق القريب أن اليمن يستعد للدخول في مفاوضات حضارية يتم من خلالها التوصل إلى حل نهائي للمشكلة التي تحمل المملكة العربية السعودية في يدها كل الأوراق والحقوق والوثائق القانونية التي يقرها القانون الدولي والمنظمات الدولية المسئولة .

ونحن إذا نظرنا الى المستجدات التي أخذت تتعاقب على الساحة الدولية فيما يتعلق بالحدود الدولية، نجد بأن هذه المستجدات تؤكد على صحة وسلامة الموقف السعودي، فالأمم المتحدة تقول بحق تقرير المصير لكافة الشعوب، كما إن الأمم المتحدة وكافة المنظمات الأخرى تؤكد على أن الحدود التي انتهت بنهاية الحرب العالمية الثانية في عام ١٩٤٥م هي حدود دولية نهائية .

إزاء كل هذا فالمملكة العربية السعودية ملتزمة بما قبل وما بعد ١٩٤٥م، وإذا كانت بعض الدول تثير بين الفينة والفينة مشاكل الحدود، فإن المملكة لم ولن تكون إحدى هذه الدول .

والخلاصة أن ما تنعم به المملكة العربية السعودية اليوم من أمن وأمان على حدودها الدولية هو ثمرة من ثمار حرص حكومة الملك عبد العزيز على ترسيم الحدود الدولية مع الدول المجاورة، ثم حرص حكومات أبنائه من بعده على التمسك بالمبادىء الثابتة التي قامت عليها اتفاقيات الحدود التي وقعها الملك عبد العزيز مع تلك الدول والتي كانت تتمشى مع مبادىء القانون الدولي العام، وتتمشى مع مبادىء الدين الإسلامي الذي وضع الأسس الأولى للمحبة والسلام بين كافة الشعوب .

تم بحمد الله وتوفيقه

قائمة المراجع

أباظة، د. فاروق. دراسة تاريخية لقضايا الحدود السياسية للدولة السعودية بين الحربين العالميتين، القاهرة : دار المعارف، بدون تاريخ .

إبراهيم، د. عبد العزيز عبد الغني. أمراء وغزاة : قصة الحدود والسيادة الإقليمية فى الخليج، لندن : دار الساقى، ١٩٨٨م .

أبو هيف، د. على صادق. القانون الدولى، الإسكندرية : منشأة المعارف .

Arabian Baundries: Primary Dacuments 1853 - 1957, Editors & Richard Schofied and Gerald Balke Volume 3, Saud Arabia-Irea. Archive Edition, 1988.

جريدة المدينة، العدد ٥٦١٠، ١٤ شوال ١٤٠٢ هـ .

آل سعود، موضى بنت منصور ـ الملك عبد العزيز ومؤتمر الكويت، جدة : دار عكاظ للطباعة والنشر، ١٩٨٢م .

الأشعل، د. عبد الله. قضية الحدود فى الخليج العربى، القاهرة : الاهرام، ١٩٧٨م.

الأحيدب، عبد العزيز محمد. من حياة الملك عبد العزيز، الطبعة الأولى، الرياض : ١٣٩٨هـ .

Island and Maritime Baoundaries of the Gulf, Edited by Rchard Schofield Arine International the Broundway, fornham Common SL2 3PQ, UK.

جريدة أم القرى : مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، الأعداد ٢٥٣٨، ٢٤٠١، ١٧٠٨، ٢١٣١، ٢٩١٨ .

بدر الدين، د. صالح محمد محمود . التحكيم فى منازعات الحدود الدولية، القاهرة : دار الفكر العربى، ١٩٩١م.

Twitchell, K.S. Saudi Arabia with an Account of the Development of its Natural Resources, New York : Greenwood Press, 1958.

Troeller, Gary. the birth of Saudi Arabia, London: Frank Cass & Co., 1976.

ربيعى، د. عبد الله فؤاد . قضايا الحدود السياسية للسعودية والكويت ما بين الحربين العالميتين، القاهرة : مكتبة مدبولى، بدون تاريخ .

الزركلى، خير الدين. شبه الجزيرة فى عهد الملك عبد العزيز، بيروت : دار العلم للملايين، ١٣٩٧ هـ = ١٩٧٧م .

ساعاتى، د. أمين. التطورات السياسية فى المملكة العربية السعودية، جدة : دار العمير، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.

ساعاتى، د. أمين. الشرعية فى الفكر السياسى المعاصر، القاهرة : المركز السعودى للدراسات الاستراتيجية، ١٤١١هـ = ١٩٩١م .

ساعاتى، د. أمين. الأطماع العراقية فى الكويت منذ تأسيس الكويت حتى الغزو العسكرى العراقى، جدة : مؤسسة عكاظ للصحافة والنشر، ١٤١١هـ = ١٩٩١م .

Robert W. Stookey, The Arabian Peninsula: Zone of Ferment Stanfort, California: Hoover Institution Press, 1984.

سعيد، أمين. تاريخ الدولة السعودية، الرياض: دارة الملك عبد العزيز .

سلطان، د. حامد. القانون الدولى فى وقت السلم، القاهرة : دار النهضة العربية، ١٩٧٢م .

سلطان، عبد الرحمن.أضواء على الإستراتيجية السعودية، عمان: شركة الشرق الأوسط، ١٤١٠هـ = ١٩٩٠م .

السياسة الدولية، حصاد الدبلوماسية المصرية فى عام ١٩٩٠م، القاهرة : مركز الدراسات الإستراتيجية، يناير ١٩٩١م.

عبد السلام، د. جعفر ، مبادىء القانون الدولى العام، القاهرة : دار النهضة العربية، ١٩٨٦.

عطار، أحمد عبد الغفور، صقر الجزيرة، مكة المكرمة :أحمد عبد الغفور عطار، ١٤٠٤هـ .

القباع، د. عبد الله. السياسة الخارجية السعودية، الرياض : مطابع الفرزدق، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٦م.

كيلى، ج . ب . الحدود الشرقية للجزيرة العربية، الكويت : مكتبة الأمل، ١٩٧٩م .

المختار، صلاح الدين. تاريخ المملكة العربية السعودية، بيروت : دار الحياة، ١٩٨٧م.

النبراوى، د. فتحية، مهنا، د. محمد نصر . الخليج العربى، الإسكندرية : منشأة المعارف، ١٩٨٨م.

وهبة، حافظ. خمسون عاما فى جزيرة العرب، القاهرة : ١٩٦٠م .

Hobday, Peter. Saudi Arabia Today. New York: St. Martin's Press, 1978.

الياسينى، د. أيمن . الدين والدولة فى المملكة العربية السعودية، لندن : دار الساقى، ١٩٩٠م.

المؤلفات العلمية

للدكتور أمين ساعاتي

١ـ **الإدارة العامة فى المملكة العربية السعودية**، الطبعة الأولى القاهرة : نهضة مصر، ١٤٠٤هـ، الطبعة الثانية، جدة : دار الشروق ١٤٠٦هـ .

٢ـ **الحرب الحضارية بين العرب وإسرائيل** . الطبعة الأولى، القاهرة نهضة مصر، ١٤٠٣هـ .

٣ ـ **علم السياسة وعلم الرياضيات، الطبعة الأولى**، جدة : دار العلم، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م .

٤ ـ **التطورات السياسية فى المملكة العربية السعودية**، دراسة تحليلية من خلال النظرية السياسية الحديثة جدة : دار العمير، ١٤٠٧هـ .

٥ ـ **الأطماع العراقية فى الكويت منذ بدايتها، وحتى الغزو العسكرى مع تحليل سياسى شامل عن دور المملكة العربية السعودية فى الدفاع عن استقلال الكويت منذ الثلاثينات حتى اليوم**، جدة : مؤسسة عكاظ للصحافة والنشر ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م.

٦ ـ **تبسيط كتابة البحث العلمى من البكالوريوس والماجيستير، وحتى الدكتوراه**، جدة : الشركة السعودية للتوزيع، ١٤١١هـ ـ ١٩٩٠م .

٧ ـ **رؤية سياسية من المملكة العربية السعودية**، جدة : الشركة السعودية للتوزيع، ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م .

٨ ـ **الشرعية فى الفكر السياسى المعاصر**، جدة : الشركة السعودية للتوزيع، ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م.

٩ ـ **الحدود الدولية للمملكة العربية السعودية : التسويات العادلة**، جدة: المركز السعودى للدراسات الاستراتيجية، ١٤١٢هـ = ١٩٩١م.

الفهرس العام

رقم الصفحة

رقم الصفحة

رقم الصفحة

رقم الصفحة

رقم الصفحة

رقم الصفحة

فهرس الخرائط

رقم الإيداع	٩١ / ٧٣٥٦
الترقيم الدولى	٩٧٧ ــ ١٠ ــ ٠٤٨٦ ــ ٧



الكتاب

تعتبر الحدود الدولية بين الدول ـ وبالذات في المنطقة العربية ـ من أخطر المسائل في التاريخ السياسي المعاصر. وهذا الكتاب يتناول دراسة التطورات السياسية التي رافقت عمليات التوصل ألى اتفاقيات تحديد الحدود الدولية بين المملكة العربية السعودية وتسع دول تحد المملكة من كافة الجهات .

ولقد أكدت الدراسة بأن الملك عبد العزيز مؤسس المملكة العربية السعودية كان من أشد الزعماء حرصاً على سلامة حدود بلاده. ولقد وضع رحمه الله قضية الحدود الدولية في صلب ملف السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية.

وإذا كانت بعض مشاكل الحدود بين المملكة وبعض الدول المجاورة ظلت معلقة إلى مابعد وفاة الملك عبد العزيز، فإن المبادئ والقواعد التي وضعتها حكومة الملك عبد العزيز كانت كافية لإقناع الأطراف الأخرى في الاشتراك في الجهود الرامية إلى التوصل الى اتفاقات نهائية عادلة .

وفعلا تم في عهد الملك سعود التوصل إلى اتفاقية نهائية مع دولة البحرين . كما تم في عهد الملك فيصل التوصل إلى اتفاقية نهائية مع دولة الامارات العربية المتحدة وايران، وفي عهد الملك خالد توصلت المملكة إلى تسوية نهائية مع العراق والاردن . كما ان حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد انهت كافة الخلافات بينها وبين سلطنة عمان وتم التوقيع على الاتفاقية النهائية للحدود الدولية بين الدولتين .

وطوال سبعين عاما برعت الدبلوماسية السعودية في تأمين حدود الدولة وفي تثبيت املاكها عبر مجموعة، من الوثائق والإعترافات الرسمية الدولية المتبادلة .

الكاتب

* ولد الباحث الدكتور أمين ساعاتي في عام ١٩٤٤ بمدينة جدة بالمملكة العربية السعودية ودرس بمدارس جدة حتى تخرج من قسم الاقتصاد بجامعة الملك عبد العزيز .
* شغل منصب مدير تحرير جريدة عكاظ وما زال عضواً في مؤسسة عكاظ للصحافة والنشر .
* في عام ١٩٧٧م ابتعث إلى الولايات المتحدة الأمريكية لتحضير الماجيستير والدكتوراه في الإدارة العامة والعلاقات الدولية .
* حصل على درجة الدكتوراه من جامعة كليرمونت وهي احدى الجامعات العريقة في ولاية كليفورنيا والتي يفخر المؤلف بأنه أحد خريجيها .
* استطاع من خلال جامعة كليرمنت أن يركز على الدراسات البحثية حتى استطاع أن يخرج العديد من المؤلفات ذات الصبغة العلمية النادرة .
* عمل محاضرا لمدة عامين بقسم العلوم السياسية في جامعة الاباما الأمريكية .
* عضو في جمعية السياسة بالولايات المتحدة الأمريكية وعضو في جمعية الإدارة العامة بالولايات المتحدة الأمريكية .
* تنشر له العديد من البحوث والمقالات في عدد كبير من الصحف والدوريات العربية .